

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري

إعداد الطالبة

عائدة بنت شعيد العريبي

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمــة إلــى عمــادة الدراســات العليــا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيــر
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2007

الإهـداء

إلى روح جدي الذي رسم أمامي طريق الكفاح في حياته، وعلمنـي طريـق الصبر بموته.

إلى روح عمار الذي ترك فقده جرحاً غائراً لا يندمل.

إلى نبع الحب الذي لا ينضب أمي الغالية التي علمتني كـل معـاني الحـب والعطاء والتضحية والتسامح بحركاتها، وزرعت في داخلي الإيمان والاتكال علـى البارئ بكلماتها.

إلى العقل الراجح أخي الحبيب سعيد الذي كلما زادت قساوة الدنيا عليه ازداد صلابة.

إلى من وقف بجانبي من ميلاد هذا العمل العلمي، من تكبـد معـي مـشاق الدراسة، من أعطى وقته وجهده لإخراجه بالشكل المطلوب، إلى زوجـي عرفانـاً بالجميل، وشكراً على حسن الصنيع.

إلى رمز الطهر والصفاء من بددت ظلمة الليل لتريني النور فـي ديجـوره، ابنتي الحبيبة رؤى.

إلى من تزامن مولده مع مولد هذا العمل، وصبغ اسمي باسمه ابني الحبيـب أنس.

وختاماً إلى كل من شجعني وآزرني لإتمام هذا العمل المتواضع، إلى أبي وأخوتي.

إليهم جميعاً شمعة أمل لا يخبو بريقها ،،،

عائدة بنت سعيد العريبي

الشكر والتقدير

إن هذه الدراسة لم يكن لها أن ترى النور إلا بجهود متضافرة، اجتمعت جميعاً لتسهم في إنجاحها، وهنا لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إخراجها بالصورة التي هي عليها الآن، وتكبد معي مشاقها من لحظة الميلاد إلى أن نمت وترعرعت بالشكل المطلوب.

وقد رعى إنجاز هذا العمل نخبة متميزة من الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة مؤتة، فالشكر موصول للأستاذ الدكتور **عبدالفتاح أحمد الحموز** حيث كان صاحب الفضل في اقتراح الموضوع، وبكثير من الامتنان والاحترام أقدم باقة معطرة من الشكر إلى أستاذي الفاضل الدكتور **عبدالقادر مرعي الخليل،** الذي تابع الرسالة خطوة ،خطوة بعطاء لا ينضب، وتوجيهات سديدة، وآراء علمية دقيقة، كانت الرسالة بأمس الحاجة إليها، فله مني خير شكر وخير امتنان.

والشكر موصول للأفاضل **أعضاء لجنة المناقشة** الكرام لتكرمهم بقراءة أطروحتي رغم ما هو ملقى على عاتقهم من أعباء.

وأخيراً وليس آخراً أتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم معي بقليل أو كثير لإنجاز هذا العمل وإخراجه بصورته الأخيرة.

فجزاهم ا عني خير الجزاء، وجعله في ميزان حسناتهم.

عائدة بنت سعيد العريبي

فهرس المحتويات

الملخص

الخلاف النحوي في أمالي ابن الشجري

عائدة بنت سعيد العريبي

جامعة مؤتة 2007م

تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة ظاهرة الخلاف النحوي بين مدرستي الكوفة والبصرة عند ابن الشجري، وترجيح رأيه في المسألة الخلافية من خلال منهج الوصف التحليلي لهذه المسائل. وأظهرت نتائج الدراسة ما يأتي: أن ابن الشجري بصري المذهب وليس بغداديا، كما توصلت إلى أن بعض الذين أخذوا عن ابن الشجري في بعض المسائل النحوية لم يشيروا إليه صراحة كابن يعيش في كتابه المفصل، ورضي الدين الاستربادي في شرحه لكافية ابن الحاجب وشافيته، وابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب، فمن يقرأ هذا الكتاب يجد أن الأمالي مصدر مهم من مصادره التي اعتمد عليها إلا أن الذي يلفت النظر اهتمامه بذكر زلات ابن الشجري وسقطاته، في حين أنه نقل عنه مسائل وشواهد كثيرة في النحو. وجه ابن الشجري أكثر من أربعين قراءة سبعية رواها في أماليه في حين استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها. أخذ ابن الشجري بالقراءات الشاذة بخلاف البصريين. وقد أخذ بالحديث الشريف واستشهد به على الرغم من أن اغلب النحاة لم يعتدوا به، استشهد ابن الشجري بشعراء ما بعد عصر الاحتجاج كالمتنبي – من شعراء الأمصار وهو من القرن الرابع ولا يحتج بشعره- حيث ذكره في أكثر من ثمانين موضعاً من الأمالي حتى عد من شراحه. اهتم ابن الشجري بذكر زلات ابن مكي على الرغم من أنه أخذ عنه الكثير. لم يقتصر اهتمام ابن الشجري على النحو التقريري فحسب، بل اهتم بتوجيه الإعراب اهتماماً ملحوظاً، وحاول إخضاع الإعراب للمعنى، وإخضاع المعنى للإعراب، كما حاول مطابقة المعنى للإعراب. يعد ابن الشجري من أوائل النحاة الذين أفسحوا كتبهم لكل أنواع الحذف، واعتنى عناية خاصة بحذوف القرآن الكريم، وأفرد لها أكثر من ثلاثمائة صفحة. إن المصطلحات الكوفية لم تكن حكراً على الكوفيين فقط بل استعملها بعض النحاة البصريين، وكذلك المصطلحات البصرية لم تقتصر على البصريين فقط. على الرغم من النزعة البصرية القوية التي تمثلت في آراء ابن الشجري النحوية إلا أنه وافق المذهب الكوفي في ثلاث عشرة مسألة. وافق ابن الشجري البصريين في اثنتين وثلاثين مسألة،وانفرد ابن الشجري بعشرين مسألة عن غيره من النحاة.

Abstract

Grammatical Disputes in Ibn AshShajari's Amali (Sessions)

Aida Saeed Al oribi

Mu'tah University, 2007

The present study aims to investigate the phenomenon of disputes between the two Grammatical Schools of Kufa and Basra in Ibn AshShajari's writings, and to give greater weight to his views in the disputed issue through the approach of analytical description of such issues.The findings of the study show the following: Ibn AshShajari belonged to the School of Basra and he was not of the Baghdadi School. It was found that those scholars who quoted Ibn AshShajari on a number of grammatical issues did not explicitly cite his name in their writings. Among them were Ibn Ya'ish in his book "Al-Mufassal", Redhiyi iddin Al-Astrabadi in his explanation of Ibn Al-Hajib's Al-Kafiyah wal Wafiyah, and Ibn Husham Al-Ansari in his book "Mughni Al-Labib". Anyone who reads this book will find that Ibn AshShajari's Amali was a major source on which Ibn Husham Al-Ansari relied heavily. It can be noted that Ibn Husham Al-Ansari was interested only in pointing out Ibn AshShajari's faults and errors although he quoted fro Ibn AshShajari many grammatical issues and examples. Ibn AshShajari cited more than forty readings in his Amali whereas the Basra Grammarians excluded the citing of readings in their approach except when there was poetry to support them, or standard Arabic speech that enhanced them or analogy to sustain them. Unlike Basra School Grammarians, Ibn AshShajari adopted the anomalous readings. He also used the Traditions (Hadith) as grammatical evidence despite the fact that most grammarians did not use them. He cited as evidence poetry from the era post the second Hijri century era such as Al-Mutanabbi's, who was one of the poets from other regions and his poetry was not used as grammatical evidence. Ibn AshShajari mentioned Al-Mutanabbi in more than eighty instances; hence Ibn AshShajari was counted as one of the explainers of Al-Mutanabbi's poetry. Ibn AshShajari showed interest in Ibn Makki's faults though he quoted extensively from Ibn Mekki. Furthermore, Ibn AshShajari's attention was not restricted to traditional grammar only, but he paid special attention to the orientation of grammatical parsing and attempted to govern it by meaning and vice versa He also attempted to identify meaning with grammatical parsing. Ibn AshShajari was among the first grammarians who mentioned all types of deletion in their books. He paid special attention to deletions in the Wholly Qur'an and he dedicated more than 300 pages for these issues. It is worth mentioning that the terminology of the Kufa School of Grammar was not exclusively used by the followers of this school, but it was used by some grammarians from Basra School. The same can be true about the terminology of the Basra School. Despite the strong inclination towards Basra School that was evident in Ibn AshShajari,s grammatical views, he agreed with the Kufa School on thirteen issues whereas he agreed with the Basra grammarians on thirty two issues. He stood out as a distinguished grammarian among other grammarians on twenty grammatical issues.

الفصل الأول

نبذة عن ابن الشجري

1.1 نسبه:

هو أبو السعادات هبة ا بن علي بن محمد بن علي بن عبدا بن حمزة بن محمد بن عبدا بن أبي الحسن بن عبدا الأمين بن عبدا بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، المعروف بابن الشجري[1]

اختلفوا في نسبته لابن الشجري، فمنهم من نسبه إلى شجرة وهي قرية من أعمال المدينة، أواسم رجل وقد تسمت به العرب على حد قول ابن خلكان[2]، كما علل ابن الأثير أن هذه النسبة إلى شجرة وهي قرية بالمدينة[3].

في حين أن ياقوتاً الحموي نسبه إلى الشجري من قبل أمه[4]، وذكر الـسيوطي أن بعضهم علل ذلك بأنه كان في بيته شجرة وليس في البلد غيرها[5]. وأياً كانت التعلـيلات فلم يتوصل أحد إلى صحة شهرته بابن الشجري على وجه التحديد.

2.1 نشأته:

ولد ابن الشجري في رمضان سنة خمسين وأربعمائة للهجرة، المقابلة لعام ثمـان وخمسين وألف للميلاد في بغداد ،فقد عاصر فترة دخول السلاجقة لمدينة بغداد بقيادة القائد طغرلبك، فقضوا على حكم البويهيين[6].

نشأ هبة ا في جو ديني، علمي فتأثر بذاك الجو، وأصبحت له شخصيته الدينيـة المتميزة مما كان له بالغ الأثر في كتاباته لا سيما كتاب الأمالي، كان ذكي الفؤاد، فصيح

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة 324/2، ابن خلكان، وفيات الأعيان 45/6، 46، ابن الأنباري، نزهة الألباء 485، الحموي، معجم الأدباء 282/19.

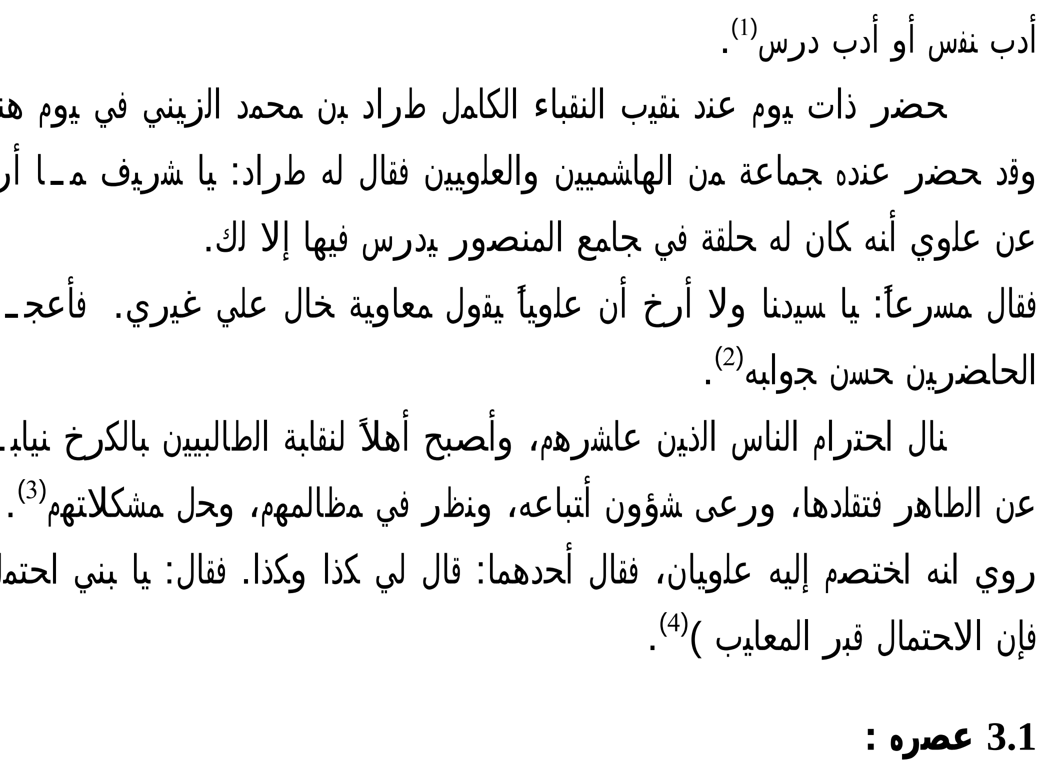
(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان 46/6

(3) ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين الجزري، 13/2 ،مكتبة القدسي القاهرة 1356هـ

(4) الحموي، معجم الأدباء ،تحقيق عمر فاروق الطباع 209/7ط1 مؤسسة المعارف بيروت 99، بغية الوعاة 324/2

(5) السيوطي، بغية الوعاة 324/2

(6) ابن الأثير، الكامل في التاريخ 74/8



اللسان، حاضر البديهة، ذا سمت حسن ووقوراً،لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا تتـضمن أدب نفس أو أدب درس[1].

حضر ذات يوم عند نقيب النقباء الكامل طراد بن محمد الزيني في يوم هناء وقد حضر عنده جماعة من الهاشميين والعلويين فقال له طراد: يا شريف مـا أرخ عن علوي أنه كان له حلقة في جامع المنصور يدرس فيها إلا اك.

فقال مسرعاً: يا سيدنا ولا أرخ أن علوياً يقول معاوية خال علي غيري. فأعجـب الحاضرين حسن جوابه[2].

نال احترام الناس الذين عاشرهم، وأصبح أهلاً لنقابة الطالبيين بالكرخ نيابـة عن الطاهر فتقلدها، ورعى شؤون أتباعه، ونظر في مظالمهم، وحل مشكلاتهم[3].

روي انه اختصم إليه علويان، فقال أحدهما: قال لي كذا وكذا. فقال: يا بني احتمل، فإن الاحتمال قبر المعايب)[4].

3.1 عصره :

امتدت حياة ابن الشجري قريباً من قرن، من أواسط القرن الخـامس حتـى أواسط القرن السادس تقريباً.

وكانت هذه الحقبة من الزمان غنية جداً بأنواع الأدب ووجوهه، ونتاج الحياة الثقافية، ولا سيما حين اشتد التنافس بين الدويلات العديدة التي انفصلت عن الدولـة العباسية، وأخذت تتسابق في ألوان العلوم والفنون والأدب، وكثر العلماء والأدبـاء والمؤلفون، ونمت حركة التأليف وتوسعت وانتشر فن الأمالي وغدا أسلوبا نامياً على يد الأساتذة والشيوخ[5].

---

(1) الحموي، معجم الأدباء 282/19

(2) ابن الأنباري، نزهة الألباء 283، أنباه الرواة 356/3

(3) ابن الأنباري، المرجع السابق، 404، وفيات الأعيان 49/6، بغية الوعاة 324/2

(4) الصفدي، الوافي بالوفيات 122/26

(5) سامة حباس، الأمالي في اللغة والأدب، رسالة دكتوراة ، جامعة دمشق 93م

4.1 ثقافته:

نشأ ابن الشجري في أسرة متدينة لها جوها الديني، مما دفعه إلى الاهتمـام بالقرآن والحديث، فذكر من ترجموا له بأنه قرأ الحديث بنفسه علـى جماعـة مـن الشيوخ المتأخرين[1] كأبي الحسن المبارك بن عبدالجبار بن أحمد القاسم الـصيرفي وعنه روى كتاب المغازي لسعيد بن يحيي الأموي، وقرأ القرآن كذلك على آخرين منهم الخطيب التبريزي، وأشاروا إلى علمه وما نبغ فيه من العلوم الأخـرى بعـد نضجه[2].

ذكر تلميذه أبو البركات الأنباري: انه كان فريد عصره ووحيد دهره في علم النحو، وكان تام المعرفة باللغة، وكان فصيحاً حلو اللسان، حسن البيان والإفهام، كما كان أوحد زمانه وفرد أوانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامهـا وأحوالها، كما كان إماما في اللغة والنحو، كامل الفضائل، متضلعاً في الأدب[3].

بدت ثقافته المتنوعة في أماليه، فقد أحاط بعلـوم اللغـة والنحـو والبلاغـة والعروض وتفسير القرآن والحديث والقراءات ووردت مواضيع عدة فيها تدلنا على علمه بالأنساب والتاريخ.

5.1 شعره:

نظم ابن الشجري شعره في أغراض عدة منها: الحكمة والنـصح والمـديح وغيرها وله ديوان الحماسة الذي جمع فيه مختارات شعرية لشعراء الجاهلية وصدر الإسلام، قال في النصح[4]:

لا تَمْزحن فَإنْ مزحتَ فَلا يكُنْ مزْحاً تُضافُ بهِ إلى سوءِ الأدبْ

واحذْر ممازحةً تَعـــوْد عداوةً إن المِزاح على مقَـــدمةِ الغَضبْ

(1) القفطي، أنباة الرواة 356/3

(2) السيوطي، بغية الوعاة 324/2

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان 45/6

(4) الحموي، معجم الأدباء 283/19، 284

ومن شعره أيضاً:

وتجنبِ الظلم الذي هلكَتْ بهِ ... أمم تَود لو أنها لم تَظْلم

إياك والـ ـ ـدنْيا الدنيةَ إنها ... دار إذا سالمْتَها لم تسلم

6.1 شيوخه:

تلقى ابن الشجري علومه عن مجموعة من الشيوخ ذكر بعضهم في أماليه وذكر تلميذه أبو البركات الأنباري بعضهم، وذكر بعضهم من ترجم لابن الشجري ومنهم:

1. ابن فضال

هو علي بن فضال بن علي غالب المجاشعي القيرواني، أبو الحسن، عـرف باسم جده الفرزدق، كان إماما في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسير، قـرأ عليه ابن الشجري القرآن[1].

2. ابن طباطبا العلوي:

هو الشريف المعمر يحيي بن محمد بن القاسم بن محمد بن طباطبا العلـوي الحسني، كان من متكلمي الشيعة، وإليه انتهت معرفة أنساب الطالبيين في وقته، تلمذ له ابن الشجري، وكان يفتخر به، وتلقى عنه الأدب والنحو، تأثر به ابن الشجري في معرفة أنساب الطالبيين، وأهله ليكون نقيباً لهم[2].

3. أبو البركات الزيدي الكوفي:

هو عمر بن إبراهيم بن محمد العلوي الزيدي الكوفي، تنقل بين الشام وحلب والكوفة، كان إماما في النحو واللغة والفقه والحديث، أخذ عنه ابن الشجري الحديث واللغة والنحو[3].

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة 324/2
(2) ابن الأنباري، نزهة الألباء ص 370
(3) السيوطي، بغية الوعاة 183/2

4. أبو الحسين المبارك بن عبدالجبار بن أحمد بن القاسم الصيرفي:

من كبار الحفاظ، قرأ عليه الحديث، وروى عنه كتاب المغازي لـسعيد بـن يحيي الأموي، وسمع مرثي الطيوري[1].

5. أبو علي محمد بن سعيد بن نبهان الكاتب:

كان صاحب شعر وأدب، كان يطلق عليه مسند العراق، قرأ ابن الـشجري عليه الحديث[2].

6. الخطيب التبريزي:

هو يحيي بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسـى بـن بـسطام الشيباني، أبو زكريا بن الخطيب التبريزي، كان أحد الأئمة في اللغة والنحو والأدب، أخذ عنه العلم موهوب الجواليقي، وقرأ عليه شرح القصائد العشر ،وتفسير القرآن، وشرح اللمع لابن جني، وديوان المتنبي والمفضليات[3].

7.سعيد بن علي السلالي الكوفي:

ذكر ياقوت والسيوطي أن ابن الشجري قرأ على السلالي، كما ذكره ابن الشجري في المجلس السادس والستين في خلال حديثه عن أسلوب التعجب فقال: وجدت بخط أبي الفرج سعيد بن علي السلالي الكوفي ما أملاه عليه أبو العلاء المعري[4].

7.1 علمه:

وبرع ابن الشجري فيما تلقاه من علوم فصار من أكبر علماء الأمامية ومـشايخهم ومن أئمة النحو واللغة وأشعار العرب وأيامها[5].

---

(1) الحافظ الذهبي، العبر في خبر من غبر تحقيق صلاح الدين المنجد 116/4 الكويت 1963، شذرات الذهب 51/6

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان ص 370

(3) ابن الأنباري، نزهة الألباء ص372، وفيات الأعيان 233/2،بغية الوعاة 338/2

(4) ابن الشجري، الأمالي مجلس66

(5) فوائد الرضوية 707/2

قال ياقوت عنه: (كان أوحد زمانه، وفرد أوانه في علم العربية ومعرفـة اللغـة، وأشعار العرب وأيامها وأحوالها متضلعاً في الأدب)[1].

وقال تلميذه الكمال أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري: (وكان شيخنا أبو السعادات فريد عصره، ووحيد دهره في علم النحو، أنحى من رأينا من علماء العربيـة، وآخر من شاهدناهم من حذاقهم وأكابرهم وعنه أخذت النحو وكان تام المعرفة باللغة).

وقال ابن النجار عنه (ابن الشجري شيخ وقته في معرفة النحو، درس الأدب طول عمره، وكثر تلامذته وطال عمره)[2].

يقول ابن تغري بردي عنه: (انتهى إليه فـي زمانه علـم النحـو والعربيـة ببغداد)[3].

8.1 تلاميذه:

ذكر ياقوت وغيره ممن ترجم لابن الشجري بأنه أقرأ النحو سـبعين سـنة[4]، حضر مجلسه فيها عدد كبير من التلاميذ الذين نهلوا من معينه الذي لا ينضب علوماً كثيرة في كافة المجالات والمعارف من نحو وصرف وتفسير وقـراءات وتوجيـه قراءات وحديث وأدب وبلاغة وغيرها من العلـوم التـي زخـرت بهـا مجالـسه ومصنفاته، وقد أخذ عنه كثير من التلاميذ منهم:

1.ابن زبرج:

هو محمد بن علي بن إبراهيم بن زبرج، أبو منصور بن أبي البقـاء العتـابي البغدادي، قرأ النحو على أبي السعادات هبة ا بن علي الشجري، واللغة على أبي منصور الجواليقي، وسمع الحديث من جده لأمه أبي العباس أحمد بن القاسم. كـان إماما في النحو وعلوم العربية، وتصدر للقراء ،توفي سنة ست وخمسين وخمسمائة للهجرة[5].

---

(1) الحموي، معجم الأدباء 283/9، بغية الوعاة 407-408، شذرات الذهب 132/4

(2) ابن الشجري، ديوان الحماسة، تحقيق أسماء الحمصي، عبدالمعين الملوحي ص5

(3) ابن تغري، النجوم الزاهرة 281/1

(4) القفطي، أنباه الرواة 188/1، وفيات الأعيان 320/3، البداية والنهاية 310/12، بغية الوعاة 86/2

(5) الحموي، معجم الأدباء 251/18

2. حبشي بن محمد بن شعيب الشيباني:

هو حبشي بن محمد بن شعيب الشيباني، أبو الغنائم النحوي الضرير، من أهل واسط، وقرأ بها القرآن وشيئاً من النحو، ثم قدم بغداد وأقام فيها، وقرأ القرآن على ابن الشجري، توفي في ذي القعدة سنة خمس وستين وخمسمائة[1].

3. ابن الخشاب:

أبو محمد عبدا بن أحمد بن أحمد بن أحمد المعروف بابن الخشاب، البغدادي، العالم المشهور بالأدب والنحو والتفسير والحديث والنسب، وما من علم إلا وكانت له فيه يد حسنة، أخذ عن ابن الشجري النحو، ثم أورد عليه بعض الانتقادات، توفي سنة سبع وستين وخمسمائة[2].

4. أبو البركات الأنباري:

هو عبدالرحمن بن محمد بن عبيدا بن مصعب بن أبي سعيد، والأنباري لقب له، عرف بأبي البركات، وكمال الدين، اتصف بالزهد والتواضع، وحسن العبادة، لازم ابن الشجري، ولم يكن ينتمي في النحو إلا إليه، وتأثر به في مواضع كثيرة من مؤلفاته، توفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة للهجرة[3].

5. الحسن بن علي بن بركة:

الحسن بن علي بن بركة بن عبيدة، أبو محمد المقرئ النحوي من ساكني الكرخ، كان فاضلاً لغوياً، قرأ النحو على ابن الشجري ولازمه حتى برع في فنه، توفي سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة[4].

6. ابن شهراسوب المازنداني:

هو أبو جعفر محمد بن علي بن شهراسوب الطبرسي المازندراني رشيد الدين الشيعي، قرأ على ابن الشجري ولازمه فترة، توفي سنة ثمان وسبعين وخمسمائة[5].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان 22/4

(2) السيوطي، بغية الوعاة 29/1

(3) ابن كثير، البداية والنهاية 310/12، وفيات الأعيان 320/3، بغية الوعاة 86/2، أنباه الرواة 188/1

(4) الحموي، معجم الأدباء 40/9

(5) السيوطي، بغية الوعاة 181/1

7. ابن الزاهدة:

هو علي بن المبارك بن عبدالباقي بن بانوية، أبو الحسن المعروف بـابن الزاهدة النحوي، قرأ على الشريف أبي السعادات وأبي محمد بن الخشاب، توفي سنة أربع وتسعين وخمسمائة[1].

8. ابن طبرزد:

هو أبو حفص عمر بن أبي بكر بن محمد بن معمر بن طبرزد، المحدث المشهور البغدادي، الملقب موفق الدين، حفظ الأصول والكثير من الحديث، كان عالي الإسناد في سماع الحديث، روى الأمالي عن ابن الشجري وأقرأها بدمشق[2]، توفي عصر التاسع من رجب سنة سبع وستمائة للهجرة[3].

9. زيد بن الحسن:

هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن بن سعيد بن عصمة بن حمير بن الحارث، تاج الدين أبو اليمن الكندي البغدادي، ثم الدمشقي النحوي اللغوي، المقرئ، المحدث، قرأ النحو على أبي محمد الخياط وابن الشجري وابن الخشاب، كان أعلى أهل الأرض إسنادا في القراءات، توفي سنة ثلاث عشرة وستمائة[4].

9.1 مصنفاته:

كانت حياة ابن الشجري حافلة بالعديد من العلوم وذلك مواكبة للعصر الذي نشأ فيه ابن الشجري وترك مصنفات عدة منها ما وصل إلينا وحقق وطبع ومنها ما لم يصل.

1.9.1 مصنفاته المطبوعة:

1. الأمالي الشجرية:

---

(1) الحموي، معجم الأدباء 108/14، بغية الوعاة 185/2، إنباه الرواة 318/2

(2) ابن الشجري، الأمالي 3/1

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان 124/3.

(4) الحموي، معجم الأدباء 171/11

كتاب يحتوي على علوم شتى مثل: النحو والـصرف والبلاغـة والحـديث والقراءات والفقه والعروض أملاه على طلابه في أربعة وثمـانين مجلـساً، حققـه محمود الطناحي وطبع سنة 1413هـ،1992م.

2. الحماسة:

عدد من المختارات الشعرية لشعراء من الجاهلية صدر الإسلام والعـصرين الأموي والعباسي على غرار الحماسات الأخرى، بلغ عدد الشعراء الذين اختـارهم خمسة وستين وثلاثمائة شاعر وقسم ابن الشجري حماسته إلى تسعة أبـواب: بـاب الشدة والشجاعة، باب اللوم والعتاب، باب المراثي، باب المديح، باب الهجاء، بـاب الأدب، باب النسيب، باب الصفات والتشبيهات، باب الملح.

حققه عبدالمعين الملوحي وأسماء الحمصي طبع في دمشق، سنة 1970م.

3. ما اتّفق لفظه واختلف معناه:

كتاب في اللغة، حققه أحمد حسن بسج نشرته دار الكتب العلميـة، بيـروت سنة 1969م، كما حققه عطية رزق ونشرته دار فرانش شتايتر سنة 1992م.

4. مختارات أشعار العرب:

قسمه إلى ثلاثة أقسام، وخصص جزءاً منه لأخبار الحطيئة ومختارات مـن شعره، حققه علي محمد البجاوي، نشرته دار النهضة بمصر سنة 1975م.

2.9.1 المصنفات التي لم تصل إلينا (المفقودة)

أولاً: الانتصار:

ذكر ابن خلكان أن ابن الشجري لما فرغ من إملاء كتابه الأمالي، حـضر إليه ابن الخشاب والتمس منه سماعه، لكنه لم يجبه إلى ذلك فعاداه ورد عليـه فـي مواضع من الكتاب ونسبه فيها إلى الخطأ، فرد عليه ابن الشجري، وبـين وجـوه غلطه وجمع ردوده عليه في كتاب سماه الانتصار ووصفه القفطي بأنه فـي غايـة الإفادة على الرغم من صغر حجمه ن وذكر أنه ملكه بخط المؤلف رحمه ا [(1)].

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان 45/6،إنباه الرواة 356/3

1. **شرح التصريف الملوكي لابن جني:**

كتاب في الصرف وهو شرح لذلك المختصر الذي ألفه أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، ذكره أصحاب التراجم[1].

2. **شرح اللمع لابن جني**

كتاب في النحو، ذكره من ترجم له[2].

10.1 وفاته:

توفي ابن الشجري يوم الخميس الموافق السادس والعشرين من شهر رمضان سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة للهجرة، الموافق التاسع من شباط سنة ثمان وأربعين ومائة وألف للميلاد، وشيعه جمهور كبير من مسلمي بغداد، ودفن في داره بالكرخ[3].

11.1 المدرسة النحوية التي ينتمي إليها:

ذكر شوقي ضيف في كتاب المدارس النحوية[4] أن ابن الشجري من البغداديين المتأخرين الذين نهجوا نهج أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، وكان ظهورهما إيذاناً بنزوع المدرسة البغدادية نزعة بصرية قوية وقد سبق كل من محمد طنطاوي[5] وعبدالحميد حسن[6] منحى شوقي ضيف إذ عدا ابن الشجري بغدادياً.

وابن الشجري كما يقول مهدي المخزومي[7] كان من أتباع المدرسة البصرية، لأن سلسلة شيوخه التي ذكرها الانباري له بصرية، فهي تنتهي بسيبويه،

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان 45/6، بغية الوعاة 324/2

(2) الحموي، معجم الأدباء 209/7 تحقيق د. الطباع، بغية الوعاة 324/2

(3) القفطي، أنباه الرواه 356/3، بغية الوعاة 324/2

(4) شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 276

(5) طنطاوي، محمد، نشأة النحو ص 160

(6) حسن، عبدالحميد، القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، ص 113، ط3، مطبعة العلوم، مصر 1952م

(7) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص49

مارة فيمن مرت به من شيوخ البصريين بابي عثمان المـازني، وأبـي بكـر بـن السراج، وأبي العباس بن المبرد، وأبي علي الفارسي

وأرى أن من عد ابن الشجري من البغداديين المتأخرين قد يكون استند فـي ذلك أن ابن الشجري ولد ببغداد وكان نقيب الطالبيين بالكرخ وهي قرية من أعمـال بغداد، أو لأنه ممن أخذ من المذهبين(البصري والكوفي) وهذا مـا سـارت عليـه المدرسة البغدادية في حين أن المطلع على سيرة ابن الشجري يرى أنـه بـصري المذهب وذلك لسببين: أحدهما أن سلسلة شيوخه بصرية المذهب كما ذكر تلميذه أبو البركات الأنباري، والثاني تأييده لأغلب أراء البصريين في مسائل الخلاف، وإقراره بأغلب القواعد النحوية التي أقرها البصريون، كما أن ما قاله الدكتور شوقي ضيف يؤكد بصرية ابن الشجري، وعد ابن الشجري نفسه واحدا من البصريين، قال فـي أفعل التعجب[1]: ومن أدلة مذهبنا أننا وجدنا أفعـل التعجـب ينـصب المعـارف والنكرات، ولو كان "ما أفعله "اسما كما تزعمون لـم ينـصب المعـارف، والتـزم بمصطلحات البصريين ولم يذكر من مصطلحات الكوفيين أي مـصطلح، كمـا أن موقفه من أدلة السماع "القرآن والحديث والشعر" هو موقف البصريين، ولم يخالفهم إلا في الأخذ بالقراءات الشاذة.

12.1 أثر ابن الشجري فيمن جاء بعده:

حفلت مجالس ابن الشجري بالعديد من العلوم، وجاءت مادتها غزيرة الأمر الذي يجعلها مرجعاً مهماً للباحثين عن العلم والمعرفة، لاسيما أنها نبعت من عـالم تربع على عرش العلم منذ صغره واستمر في عطائه العلمي سبعين عاما، وقد تأثر عدد من النحاة بابن الشجري في علومه المتنوعة ومن الذين تأثروا به:

1. أبو البركات الأنباري :(ت 577هـ)

تتلمذ الانباري على يد ابن الشجري في النحو، وألف عدداً من الكتـب فـي النحو من أبرزها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف[2] ويبدو من مؤلفات الانباري

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص129
(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان 320/2

التي ذكرها السيوطي في البغية أنه كان قد قرأ علم الكلام وصنف فيه، وأساليبه في الاحتجاج تنم عن ثقافته الفلسفية الواسعة، فالناظر في كلامه في الإنصاف واجد من عبارات الفلاسفة ومصطلحات المنطق ما يكفي للدلالة على مبلغ إفادته من دراسـة الفلسفة الكلامية والمنطق.

وذكر محمد خير الحلواني[1] في كتابه الخلاف النحوي أن الانبـاري أخـذ الكثير من مسائل الأمالي الشجرية وعرضها في كتابه الإنصاف، بعضها بحرفيتها، وما تبقى استوعب فكرة الخلاف من أستاذه، ثم عرض المسألة بأسلوبه الخاص، كما عرض ابن الشجري مسائل لم يعرضها تلميذه،و أشار إلى انه أخذ من أستاذه شكل الرد وصيغة الاحتجاج وذلك بأن ينطق الكوفيين بألسنتهم مثلما ينطق البصريين.

2. ابن يعيش النحوي: (ت643)

لم يشر ابن يعيش في شرحه للمفصل[2][3] لابن الشجري على الـرغم مـن وجود عدة نقول عنه وشواهد عديدة أخذت من الأمالي لابن الشجري كالحديث عن أصل التثنية ونعم وبئس، أفعل التعجب

3. رضي الدين الاسترابادي (ت 688هـ):

اعتمد الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب في النحو وشافيته في الـصرف على عدد من النحويين السابقين وذكر آراءهم، لكنه لم يشر إلـى ابـن الـشجري صراحة، والمطلع على الكتابين يلمس مدى تأثر الرضي بابن الشجري، حيث أخـذ عنه شواهد ونقولات كثيرة، وعرض بعض مسائله النحوية بـذات الطريقـة التـي عرضها ابن الشجري ومن هذه المسائل:

1- ضمة اللام في قولك: يأيها الرجل، ووصفها ضمة إعراب، ولا يجوز أن تكـون ضمة بناء، لأن الواقع عليه النداء (أي) المبني على الـضم، لوقوعـه موقـع الحرف، والرجل إن كان مقصودا بالنداء فهو صـفة (أي) فمحـال أن يبنـى أيضاً، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً[3].

---

(1) االحلواني، محمد خير، لخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، 131، 134 ،145، 147

(2) ابن يعيش شرح المفصل 137/4، 127/1، 130، 142/7

(3) الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية 1311/1هـ المطبعة العثمانية استنبول .

2-أصل شاة (شُوهة) ساكنة الواو، الدليل على أن لامها هاء قولهم في تحقيرها شُويهة، وفي تكسيرها شِياه، ولما حذفوا اللام من شاة وهي الهاء في شوهة وجاورت الواو تاء التأنيث وجب فتحها، وآلت إلى شَوة، فانقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها[1].

3-الجزم (بلو) في الضرورة: وافق الرضي ابن الشجري في الجزم بلو للضرورة ،واستشهد بشواهد الأمالي نفسها[2].

4. ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ):

ذكر حاتم صالح الضامن محقق كتاب ما لم ينشر من الأمالي الشجرية لابن الشجري ما يأتي: (يبدو لي أن ابن الشجري كانت تنقصه الدقة فقد تعقبه ابن هشام في عدة مواضع من كتابه المغني مغلطاً له ومثبتاً عليه عدم التحري في نقل آراء سيبويه والكسائي والأخفش وأبي علي الفارسي)[3]. ومن يقرأ كتاب ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب يجد أمالي ابن الشجري مصدرا مهما من مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه، فقد اهتم ابن هشام بهذا الكتاب ونقل عنه إلا أن الذي يلفت النظر اهتمامه بذكر زلات ابن الشجري وسقطاته، في حين أنه نقل عنه مسائل وشواهد كثيرة في النحو، خاصة فيما يتعلق بحروف المعاني فقد نقل عنه ومن دون تعليق المسائل الآتية:

1. أم المنقطعة لا تكون بمعنى بل إلا بتقدير همزة الاستفهام معها وهذا رأي البصريين[4].
2. أن قد استعملت بمعنى إذ[5].
3. الحال تشبه التمييز في ثلاثة وجوه أنهما رافعان للإبهام، أنهما نكرتان، أنهما فضلتان وتخالفه من وجه واحد هو أن الحال في الأغلب يلزمها الاشتقاق

(1) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 56/2، 57
(2) الاستراباذي، شرح الكافية 215/2
(3) الضامن،| حاتم، مالم ينشر من الأمالي الشجرية، المقدمة
(4) أبو هشام الأنصاري، مغني اللبيب 45/1
(5) المرجع السابق، 36/1

والتمييز يلزمها الجمود[1].

أولاً: توجيه إعراب:

وجه إعراب قول يزيد بن الحكم الثقفي:

فليت كفافاً كان خيرك كله   وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى

يرى ابن الشجري أن اسم ليت محذوف وهو ضمير الشأن والحديث وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضرورة، وكفافاً خبر كان، وخيرك اسمها وكله توكيد له والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبرليت فالتقدير ليته أي ليت الشأن كان خيرك كله كفافاً عنى أي كافا، ومن روى وشرك رفعه بالعطف على قوله خيرك فدخل في حيز كان فكأنه قال وكان شرك. وافق ابن الشجري فيما ذهب إليه في تخريج البيت[2].

5. جلال الدين السيوطي (ت911) :

نقل السيوطي عن الكثير من النحاة الذين سبقوه، وكان نصيب ابن الشجري فيمن نقل عنهم كبيرا فأحياناً تجده يختار فصلاً كاملاً من كتاب الأمالي وينقله بتمامه[3]، وأحياناً تراه ينقل صفحات عديدة بنصها عن ابن الشجري[4]. وأحياناً أخر يحكي خلاصة مسائل طرحها ابن الشجري، مثل إعطاء الأعيان حكم المصادر، كقوله تعالى: (وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ)[5] أي مكذوب به، وإعطاء المصادر حكم الأعيان، كقولهم: موت مائت، وشيب شائب، وإبدال المستثنى إنما يقع فيما كان غير واجب نفياً، أو نهياً، أو استفهاماً وذلك كقولهم:ما خرج أحد إلا زيد، ولا تمروا بأحد إلا عبدا ، وهل لقيت أحداً إلا محمدا[6].

---

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 36/1

(2) المرجع السابق، 289/1

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر 160/4-163

(4) المرجع السابق، 131/4 المسائل التي وردت من الموصل

(5) سورة يوسف الآية 18

(6) السيوطي، الأشباه والنظائر 183/1

6. عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت1093):

أورد البغدادي كثيرا من المسائل والنقول في موسوعته خزانة الأدب المتعلقة بالنحو والصرف واللغة والأدب من كتاب الأمالي وتارة ينقل عن ابن الشجري من دون تعليق مثل: استعمال العرب (سوى) استثناء وهي منصوبة على الظرفية[1].

الخلاف بين الكوفيين والبصريين في نعم وبئس أهما اسـمان أم فعـلان[2].

وتارة ينقل مع التعليق، كنقله لما حكاه ابن الشجري عن تثنية آحاد ما في الجـسد، الأنف والوجه والبطن[3].

ثانياً: كتابه الأمالي:

هو أكبر تآليف ابن الشجري وأكثرها فائدة وأضخمها، أمـلاه فـي أربعـة وثمانين مجلساً أو أملية، طبع الكتاب الطباعة الأولى في دائرة المعارف الإسـلامية بحيدر أباد الدكن 1349هـ من نسخة مكتوبة بعد وفاة المؤلف بأربعين عامـاً أي حوالي 582هـ بخط الناسخ ابن الكتاني، وصحح الطباعة زين العابدين الموسوي، رئيس شعبة الأدبيات في دائرة المعارف العثمانية، وهذه الطبعة من ثمانية وسبعين مجلساً في حين أن ابن خلكان يذكر أن كتاب أمالي ابن الـشجري يـضم أربعـة وثمانين مجلساً وقد استدرك الدكتور حاتم صالح الضامن من كلية الآداب ببغداد ما ينقص هذه الطبعة، فطبعه في مطبعة مؤسـسة الرسـالة فـي بيـروت 1405ه - 1984م، وحققه محمود الطناحي، وطبع سنة 1413هـ، 1992م بمطبعة المـدني، القاهرة - مصر.

ومادة الأمالي غزيرة متنوعة، فيها أشتات من فروع الأدب بمعناه الواسـع، إلى جانب علوم اللغة بمختلف فنونها، فأتى كتابه ذخيرة للباحث في شـتى علـوم العربية وعوناً له بفروعه المتنوعة.

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب 435/3

(2) المرجع السابق، 389/9

(3) ابن الشجري، الأمالي، 16/1

13.1 مصادر ابن الشجري في أماليه:

وقد استمد ابن الشجري مادة الأمالي من التراث العربي القديم الذي عب من معينه الذي لا ينضب ما شاء قرآنا وتفسيراً ومعنى واختلاف قـراءات صـحيحها وشاذها، وحديثاً، وفقهاً، ونحواً وصرفاً وخلافات نحوية، وأدباً، وبلاغة، وتاريخـا، وأنسابا وشعرا وعروضاً حيث استطاع أن يحفظ لنا في أماليه نصوصاً من مصادر مفقودة ككتاب الأوسط للأخفش سعيد بن مسعدة والواسط لأبي بكر ابن الانبـاري، ويلاحظ من تتبعه لأقوال أبي الفتح عثمان بن جني في شـرحه لأبيـات المتنبـي وتوجيهه لإعراب مفرداتها اطلاعه على شروح ديوان المتنبي حيـث بـدا شـديد الاهتمام والإحاطة بشعر المتنبي حتى عد من شراحه ويبـدو لـي أن مـن ابـرز المصادر التي اعتمد عليها ابن الشجري في أماليه القرآن الكريم وذلك بحكم نـشأته الدينية ومن ثم الحديث الشريف، والفقة، والشعر القديم وشعر المحدثين.

16.1 الدواعي لتأليف كتاب الأمالي

سبق أن ذكرت أن ابن الشجري أصبح نقيباً للطالبيين بالكرخ بعد وفاة أبيـه، وانتهت إليه رياسة علم النحو في عصره كما ذكر السيوطي، وقد تـصدر لتعلـيم النحو في بغداد نحو سبعين عاما، فكان لابد أن يترك لطلابه الرد على استفساراتهم التي تجول بخواطرهم، فأملى عليهم مجالسه محددة الزمن وإن لم يشر إلى مكانهـا على وجه الدقة إلا أنها في كرخ بغداد، وجاءت أماليه صورة كاملة لما يمكـن أن يقدمه أستاذ لطلابه ليتسلحوا بالعلوم المختلفة ويسايروا ركب الثقافة في ذلك العصر ويترك لنا خلاصة أفكاره فيما ألم به من علوم وقد جاءت أماليه أكثر تنويعـا مـن الأمالي التي سبقتها في الظهور، فقد زادت عليها ووسعتها بفروع العربية المختلفة، مع فلسفة علل علم النحو والصرف، وإيضاح لآراء علماء النحو الذين سبقوا ابـن الشجري، وذلك في مجالس محددة .

ويهدف الكتاب إلى تعليم الناشئ اللغة العربية تعليماً صحيحا واسعا متكـاملا بشتى فروعها من خلال النصوص القرآنية والشعرية، وتزويد الطلاب بثروة لغوية غنية.

الطابع العام للكتاب:

يبقى الطابع العام للكتاب طابعاً نحوياً على الرغم من تنوع المـادة العلميـة التي في الأمالي حيث نجد أن ابن الشجري أورد عدداً لا بأس به من مسائل النحـو كما تتبع المسائل الخلافية بين الكوفيين والبصريين وتناول الحديث عـن مـشكلات النحو عندهم وأبدى ميله للمذهب البصري، وتعرض المؤلف من خلال مـا أمـلاه للنحو بشكل موسع حيث لم يقتصر على النحو التقريري فقط بـل اهـتم بتوجيـه الإعراب محاولا إخضاع الإعراب للمعنى أحياناً، والعكس صحيح في أحيان أخر- اخضاع المعنى للإعراب- حيث ذكر أن بعض الكوفيين زعموا أن لولا في قولـه تعـالى:[1] ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ قد استعملت بمعنى لـم والمعنى لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب، فنفعها ايمانها إلا قوم يـونس، رأى ابن الشجري أن هذا التقدير موافق للمعنى، لكنه مبـاين لأصـح الإعـرابين، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البدل ويجوز النصب، ولم يأت في الآية: إلا النـصب (فأخضع المعنى للإعراب لأنه لا يريد تغيير قاعدة نحوية أقرها)[2].

مادة الأمالي:

أملى ابن الشجري مادة أماليه في أربعة وثمـانين مجلـساً اشـتملت علـى مجموعة من العلوم، وجاءت موضوعاتها متنوعة، فنقـرأ فـي المجلـس الواحـد مختارات من الشعر، أو القواعد النحوية والصرفية أو تفسير آيـات مـن القـرآن الكريم أو إعرابها، أوعرض لخبر طريف وغيرها من العلوم التي حفلت بها أمالي بن الشجري ولا

ضير في ذلك، إذ إن مؤلفها واسع المعرفة، فهو عالم بالنحو، عارف بعلوم اللغة والقراءات والحديث والبلاغة والعروض والتفسير والتاريخ والأنـساب لـذلك جاءت أماليه غزيرة المادة تعكس ثقافة عالم تصدر حلقات التدريس مبكرا واسـتمر على ذلك سبعين عاما.

ومن أهم الموضوعات التي احتوتها أمالي ابن الشجري ما يأتي :

---

(1) سورة يونس الآية 98

(2) ابن الشجري، الأمالي، 115/1

1. النحو:

تعرض ابن الشجري لمسائل النحو وقضاياه بشكل موسع ولم يقتصر اهتمامه على النحو التقريري فحسب بل اهتم بتوجيه الإعراب اهتماما ملحوظا، وحاول أحيانا إخضاع الإعراب للمعنى، والعكس صحيح في بعض الأحيان – إخضاع المعنى للإعراب- كما حاول مطابقة المعنى للإعراب في بعض الآيات القرآنية أو الأبيات الشعرية مثل: قول المتنبي[1]:

أي يَوْمٍ سررْتَني بوِصالٍ لَمْ تَرعْنِي ثلاثةً بصدودٍ

لا يصح حمل أي على معنى الشرط ؛ لأن ذلك مناقض للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إن سررتني يوماً بوصالك أمنتني ثلاثة أيام من صدودك وهذا عكس ما يعنيه الشاعر، وإنما أي استفهام خرج مخرج النفي على معنى ما سررتني يوماً بوصالك إلا رعتني ثلاثة أيام بصدودك[2]. (حاول ابن الشجري إخضاع الإعراب للمعنى من خلال توجيه إعراب البيت).

ذكر أن بعض الكوفيين زعموا أن لولا في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾[3] قد استعملت بمعنى لم والمعنى لم تكن قرية آمنت عند نزول العذاب، فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، رأى ابن الشجري أن هذا التقدير موافق للمعنى، لكنه مباين لأصح الإعرابين، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البدل ويجوز النصب، ولم يأت في الآية: إلا النصب (فأخضع المعنى للإعراب لأنه لا يريد تغيير قاعدة نحوية أقرها).

وفي بيت الأخطل[4]:

كانَتْ منازلَ أُلاف عهدتُهم إِذْ نَحْن إِذْ ذَاك دوْن النّاسِ إِخْوانا

يرى ابن الشجري أن خبري المبتدأين نحن وذاك محذوفان، والمراد عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون أو متآخون، وأراد: إذ ذاك كائن، ولا يجوز أن يكون إذ ذاك

(1) المتنبي، ديوانه 319/1
(2) ابن الشجري، الأمالي، 115/1
(3) سورة يونس الآية 98
(4) الأخطل، ذيل الديوان ص584،أمالي اليزيدي ص399،شرح شواهد المغني ص248

خبر نحن، لأن ظروف الزمان لا يصح الإخبار بها عن الزمان، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم، وأما الثانية فيعمل فيها الخبر المقدر وهو متآلفون أو متآخون[1] (فتحقـق فيما وجهه من إعراب صحة الإعراب مع صحة المعنى) ومن النحو التقريري ركز ابن الشجري على:

مسائل الخلاف:

تعرض ابن الشجري في أماليه لأكثر من أربعين مسألة خلافية وأبدى ميلـه للمذهب البصري، وأيد بعض الآراء الكوفية وإن كانت قليلة مقارنة بتأييده للمذهب البصري.

فيـ ـذكر فـ ـي المجلـ ـس الثـ ـامن فـ ـي قولـ ـه تعـ ـالى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)[2] الوجه في إعراب (ما) أنها بمعنى الـذي، ثم ينتقل إلى التعليق عليكم فيقول: فإن علقت عليكم بـ (حرم) فهـو الوجـه لأنـه الأقرب وهو اختيار البصريين. وإن علقت بـ (أتل) فجيد لأنه الأسبق وهو اختيار الكوفيين فالتقدير اتل عليكم الذي حرم ربكم[3].

1. حروف المعاني:

تحدث ابن الشجري عن حروف المعاني في مواضع كثيرة من أماليه، حيـث تحدث عنها بشكل مباشر وذلك بعقد مجلس خاص بها أو فصل من المجلس و قـام بشرح معاني هذه الحروف وعرض الخلاف النحوي فيها:-

معاني (أو) ومواضعها[4]:

أو مع لزومها للعطف تدل على معان مختلفة وإنما قلت مع لزومها للعطف

1- فمن معاني أو كونها للشك نحو جاءني زيد أو عمر

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، 308/1

(2) سورة الأنعام الآية 151

(3) ابن الشجري، الأمالي، 315/1

(4) المرجع السابق، المجلس 75.

2- أن تكون للتخيير بين الشيئين قصد أحدهما دون الأخر كقولك: كـل سـمكا أو اشرب لبنا، ومنه في التنزيل قوله تعالى:
(إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ)[1]، ومثلـه (فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ)[2].

3- أن تكون للإباحة كقولك تعلم الفقه أو النحو. وجالس الحسن أو ابـن سـيرين، أصحاب الفقهاء أو النحويين، أي هذا مباح لك تفعل فيه ما شئت على الانفـراد والاجتماع كذلك إذا نهيته كانت أو حظرا للجميع كما في الأمر إطلاقاً تقـول لا تجالس مغتابا أو كذابا، ومنه في التنزيل:(وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا) [3].

والفرق بين التخيير والإباحة أنك إذا قلت جالس فقيها أو نحو يا فجالسهما أو جالس أحدهما، لم يكن عاصيا وإذا قلت له كل سمكا أو أشرب لبنا، فجمعهما كـان عاصيا.

ولا يجوز أن تقع أو مع الأفعال التي تقتضي فاعلين أو أكثر وكذلك الأسماء التي تقتضي اثنين فما زاد، فلا يجوز أن تقول تخاصم زيد أو عمرو، ولا جلـست بين زيد أو عمرو، وكذلك لا تقول: سيان زيد أو بكر.

4- أن تكون أو للإبهام كقول القائل لمن يعلم: سامعو لفظه أنه مبطل أحدنا مبطـل أو محق .

5- أن تكون أو بمعنى واو العطف وهو من أقوال الكوفيين ولهم فيه احتجاجات من القرآن ومن الشعر القـديم فممـا احتجـوا بـه مـن القـرآن قولـه تعـالى: (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)[4] و(عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)[5] و(لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا) [6] ومـــن الشعر القديم قول توبة بن الحمير:

(1) سورة المائدة الآية89
(2) سورة البقرة الآية 196
(3) سورة الإنسان الآية 24
(4) سورة طه الآية 44
(5) سورة المرسلات الآية 6
(6) سورة طه الآية 114

وقد زعمت ليلى بِأني فَاجِر لِنَفسي تُقَاها أَوْ عليها فُجورها[1]

6- من معاني أو أن تكون بمعنى إلا أن، كقولهم لألزمنه أو يتقيني بحقي معناه إلا أن يتقيني وقال الكوفيون حتى يتقيني ومنه قول امرئ القيس :

بكى صاحِبي لما رأى الدرْب دونه وأيْقَن أنّا لاحِــقَان بــقَيْــصــرا

فَقُلتُ له لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنّمــــا نحاولُ ملكاً أَوْ نَمــــوتَ فَنُعْذَرا[2]

7- استعمالها بمعنى أن الشرطية مع الواو كقولك لأضربنك عشت أو مت معناه إن عشت بعد الضرب وإن مت.

8- أن تعطف بها بعد الف الاستفهام وهل فتكون لأحد الشيئين أو الأشياء كقولـك أقام زيد أو عمرو معناه أقام أحدهما وهل تعفو عن زيد أو تحسن إلى أخيـه أي هل يكون منك أحد هذين قال ا سبحانه

(قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ)[3] أي هل يكون منهم أحد هـذه الأشــياء ومثلــه قولــه تعــالى: (هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا)[4] (أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ)[5] وإنما عد هـذا قـسماً علـى حيالـه لأن الاستفهام أخرجه من الشك والتخيير والإباحة.

9- أن تكون للتبعيض في قول بعض الكوفيين وإنما جعلها للتبعيض لأنهـا لأحـد الشيئين وذلك في قول ا سبحانه وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا[6].

معاني الواو[7]

الواو تدل على معان مختلفة إذا فارقت العطف، نحو كونها للحـال وكونهـا للقسم وكونها بمعنى مع في نحو استوى الماء والخشبة .

(1) توبة بن حمير الخفاجي ، ديوانه، تحقيق أ.د. خليل إبراهيم ص58
(2) امرؤ القيس، ديوانه ص95
(3) سورة الشعراء الآية 72، 73
(4) سورة مريم الآية 98
(5) سورة الزخرف الآية 40
(6) سورة البقرة الآية 135
(7) ابن الشجري، الأمالي، 314/2

معاني (أم) ومواضعها[1]

1- فمن ذلك أنها تكون عاطفة بعد ألف الاستفهام معادلة لها فتكون معها بمعنى أيهما وأيهم وأيهن، كقولك أزيد عندك أم بكر معناه أيهما عندك جعلت الهمزة مع أحد الاسمين المسئول عنهما وجعلت أم مع الآخر فهذا هو المعادلة وجواب هذا القول بالتعيين وذلك أن يقول زيد إن كان عنده زيد أو بكر إن كان عنده بكر.

فإذا كانت المعادلة بين اسمين ،ومعهما فعل فالأحسن تقديم الاسم كقولك أزيد خرج أم محمد، وإن كانت المعادلة بين فعلين فالأحسن تقديم الفعل كقولك أضربت زيداً أم شتمته.

2- أن تكون أم عاطفة بعد ألف التسوية كقولك سواء على أقمت أم قعدت، قال ا سبحانه: (سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)[2] أي سواء عليهم استغفارك لهم وترك استغفارك، ومثله (سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)[3] و(سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا)[4]

ومن ذلك قول زهير:

وما أدْري وسوفَ إخال أدْرى * أقوْم آلُ حِصْنٍ أمْ نِساء[5].

3- أن تكون مقدرة ببل همزة الاستفهام فتسمى منقطعة ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد وأن تأتي بعد الاستفهام بهل وبعدها الخبر وقد الهمزة فمجيئها بعد هل كقول

هلْ ما عِلِمْتَ وما استَوْدعْتَ مكْتُوم * امْ حبْلُها إذْ نأتْكَ اليوم مصْروم[6]

4- أن تكون أم زائدة واستشهدوا على هذا بقول ساعدة بن جؤية:

ياليت شعرى ولا منجى من الهرم * أم هل على العيش بعد الشيب من ندم

---

(1) أمالي ابن الشجري، المجلس 77

(2) سورة المنافقون الآية 6

(3) سورة البقرة الآية 6

(4) سورة ابراهيم الآية 21

(5) ديوانه ص11

(6) ديوان علقمة الفحل، تحقيق لطفي الصقال، ودرية الخطيب ص50،دار الكتاب العربي حلب 1969م

أقسام إما المكسورة وأما المفتوحة

أولا: إما المكسورة[1]

1- فمن معانيها أنها تكون للشك كقولك جاءني إ ما زيد وإما جعفر فأنت في هذا القول متيقن أنه جاءك أحدهما وغير عالم به أ يهما هو.

2- أنها تكون للتخيير كقولك لمن تخيره في مالك خذ إما ثوبا وإما دينارا ومثله قوله تعالى (إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا)[2]وقوله (إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ)[3] وقوله (إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ)[4]وقوله(فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً)[5] هذا كله تخيير، إنما هو هذا أو هذا وانتصاب مناً وفداء على تقدير فإما تمنون منا وإما تفادون فداء.

3- أن تكون للإباحة كقولك تعلم إما الفقه وإما النحو فان تعلمهما معا فقد أطاع وان تعلم أحدهما فقد أطاع فهي في هذه المعاني الثلاثة بمنزلة أو.

الفرق بين إما و أو[6]

والفرق بينهما أنك إذا قلت جاءني إما زيد وإما جعفر فقد بنيت كلامك علـى الشك وإذا قلت جاءني زيد أو جعفر فإنما اعترضك الشك بعـد أن مـضى صـدر كلامك على اليقين ومن الفرق بينهما إما ليست من حروف العطف كما زعم بعض النحويين لأنه لا يخلو أن تكون الأولى منها عاطفة والثانية فلا يجـوز أن تكـون عاطفة لأن الواو معها والواو هي الأصل في العطف فإن جعلت أما عاطفـة فقـد جمعت بين عاطفين ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة لأنهـا تقـع بـين العامـل والمعمول .

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2،المجلس 78.

(2) سورة الكهف الآية 86

(3) سورة التوبة الآية 106

(4) سورة طه الآية 65

(5) سورة محمد الآية 4

(6) ابن الشجري، الأمالي، 336/2

ثانيا: أما المفتوحة[1]

وأما المفتوحة لها ثلاثة مواضع:

1- أن تكون لتفصيل ما أجمله المتكلم واستئناف كلام كقولك جاءني اخوتك فأمـا زيد فأكرمته وأما خالد فأعنته وأما بكر فأعرضت عنه قال ا تعالى بعد ذكـر الـسفينة والغـلام والجـدار (أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ - وَأَمَّا الْغُلَامُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ - وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ)[2] ومن أحكامها أنها لا يليهـا إلا الاسم مرفوعا بالابتداء أو منصوبا بفعل بعده غير مشغول عنه وأن الفاء تقع بعدها جوابا لها لتضمنها معنى الفعل الشرطي ولتضمنها معنى الفعل لملاصقها فعل.

ولا يجوز حذف الفاء في حال السعة، إلا أنها قد جاءت محذوفة في القـرآن مع جملة القول، فكان حذفها أحسن من إثباتها لكثرة حذف القول وذلك فـي قولـه تعالى (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ)[3] أي فيقال لهم كفرتم.

2- أن تكون أخذا في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام.

3- من مواضع أما استعمالها مركبة من أن وما في قولهم أما أنت منطلقا انطلقـت معك وهى من مسائل سيبويه وقد ذكرها ابن الشجري في موضعين وأصلها أن كنت منطلقا فحذفوا كان وعوضوا منها ما وأدغموا نون أن في ميم ما، ووضعوا أنت في موضع التاء، وأعملوا كان محذوفة وموضع أن مع صلتها نصب لأنـه مفعول له والتقدير لأجل أن كنت منطلقا انطلقت معك.

قال سيبويه إن أظهرت الفعل كسرت فقلت إن كنت منطلقا انطلقت معك[4].

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2،المجلس 78

(2) سورة الكهف الآية 79، 80، 81

(3) سورة آل عمران الآية 106

(4) سيبويه، الكتاب ج3، ص149، دار صادر بعنوان باب آخر من اقسام إن، مكتبة الخانجي، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون.

أقسام من [1]

وهي أربعة:

1- أنها تكون شرطية فيحكم عليها بالرفع وبالنصب وبالخفض.

فالرفع كقولك من يكرمني أكرمه فمن مبتدأ والفعلان بعده مجزومان بكونهما شرطا وجزاء والجملة من الشرط والجزاء خبر من .

2.أن تكون استفهامية فتحكم عليها بالرفع وبالنصب وبالخفض كما حكمت على الشرطية تقول من جاءك فتحكم عليها بالرفع بالابتداء فإن قلت من أكرمت حكمت عليها بالنصب.

3- أن تكون موصولة فتؤدي لإبهامها معنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويفرق بين هذه المعاني الضمير العائد إليها من صلتها.

تقول جاءني من أكرمته ومن أكرمتها ومن أكرمتهما ومن أكرمتهم ومن أكرمتهن فمثال المفرد المذكر في التنزيل قوله(وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)[2] ومثال المجموع قوله (وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)[3] .

4- أن تكون من نكرة بمعنى إنسان أو ناس وتلزمها الصفة بمفرد أو بجملة قال عمرو بن قميئة

يا رب مَنْ يبغض أذوادنا * رحن على بغضائِهِ واغتَدين[4] .

أقسام أي [5]**:**

1- أن تكون شرطية كقولك أيهم يكرمني أكرمه وأيهم تكرم أكرمه و جاء في التنزيل (أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ)[6] .

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، مجلس 74، الفصل الأخير

(2) سورة محمد الآية 16

(3) سورة يونس الآية 42

(4) سيبويه، الكتاب 270/1،ونسب البيت لعمرو بن لأي في معجم الشعراء، ينظر ديوانه ص 96.

(5) ابن الشجري، الأمالي، ج2،المجلس 73

(6) سورة الاسراء الآية 110

2- أن تكون استفهامية كقولك أيهم عندك وأي القوم لقيت وبأيهم مررت ويعلقـون عنها العلم فيقولون قد علمت أيهم أخوك ومعنى التعليق أن الفعـل يعمـل فـي الموضــع دون اللفــظ ومنــه فــي التنزيــل (وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ)[1] و(لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ)[2]

3- أن تكون اسما ناقصا بمعنى الذي أو التي أو الذين أو اللاتي يلزمه أن يوصل به أحد هذه الأسماء النواقص من الجمل أو الظروف كقولك أي القوم قامت أختـه زيد.

وأي معربة في جميع أحوالها بخلاف نظائرها من الأسماء التي ضمنت معاني الحروف كمن وما وأين ومتى وكم وكيف أيان وأنى.

4- أن تكون تعجبا فلا تضاف إلا إلى النكرات تقول أي رجـل زيـد ,أي رجلـين أخواك ,أي رجال إخوتك و أن شئت أدخلت قبلها سبحان ا لئلا يلتبس التعجب بالاستفهام فقلت سبحان ا أي رجل زيد

5- أن تكون منادا ة فيلزمها حرف التنبيه و الوصف بما فيه الألف و الـلام لأنهـم كرهوا الجمع بين التخصيص بالنداء والألف و اللام ولا يجوز في صـفتها إلا الرفع لأنها صفة لا يجوز الوقف دونها فهي المناداة في المعنى بخلاف الصفة .

6- أن تكون أي نعتا للنكرة يراد به المدح كقولك مررت برجل أي رجل ورأيـت رجلا أي رجل و جاءني رجل أي رجل وأن شئت أظهرت المبتدأ فقلت وأي رجل هو وتقول مررت برجل أي رجل أبوه ترفع أيا بأنها خبر مقـدم وكـذلك تقول في المعرفة مررت بزيد أي رجل أبوه وتقول في المؤنث مررت بجاريـة أيـــة جاريـــة كمـــا فـــي قولـــه تعـــالى: (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ)[3] (فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ)[4] (بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ)[5].

---

(1) سورة طه الآية 71

(2) سورة الكهف الآية 12

(3) سورة الفجر الآية 27

(4) سورة الانفطار الآية

(5) سورة لقمان الآية 34

لولا[1]

لولا حرف وضع لمعنيين:

أحدهما التحضيض والآخر امتناع الشئ لوجود غيره فالموضوع للتحضيض مختص بالفعل ماضياً ومستقبلاً وظاهراً ومقدراً تقول لولا أكرمت زيداً ولولا تكرم جعفراً كما جاء في التنزيـل (فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ)[2] و(لَوْلَا يَنْهَاهُمُ الرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ الْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ)[3] وقال بعض النحويين أن لولا هذه قد استعملت للتوبيخ، ومثال تقدير الفعل بعدها أن يقول لك جئتك ماشياً فتقول فلولا راكباً تريد فلولا جئت راكباً.

والضرب الآخر يدخل على جملتين فيربط أحداهما بالأخرى ويجعل الثانيـة جواباً للأولى فالأولى منهما مبتدأ وخبر والثانية فعل وفاعل ويحتاج إلى اللام فـي الجواب كاحتياج لو إليها في نحو لو جئتني لأكرمتك تقول لولا زيد لجئتـك، فزيـد رفع بالابتداء وخبره محذوف لعلم السامع به تقديره لولا زيد حاضـر أو عنـدك أو نحو ذلك مما يعرفه المخاطب لجئتك.

تصرف ما في المعاني[4]

تصرف ما في المعاني كتصرف لا وهي تنقسم إلى ضربين اسـم وحـرف. فالاسمية تنقسم إلى ستة أضرب وكذلك الحرفية .

أولاً: الاسم

1- كونها شرطية كقولك ما تولني من صنيع أشكرك عليه.

فما في موضع نصب بوقوع الفعل الشرطي عليهـا ومثالـه فـي التنزيـل (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ)[5]

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2،المجلس 66

(2) سورة التوبة الآية 122

(3) سورة المائدة الآية 63

(4) ابن الشجري، الأمالي، ج2،المجلس68

(5) سورة البقرة الآية 197

2- كونها استفهامية كقولك ما معك فما في موضع رفع بالابتداء ومثله قوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ)[1]

3. كونها خبرية تلازمها الصلة فتأتي بمعنى الذي أو التي أو الذين فهي في التزامها للصلة مخالفة للاستفهامية والشرطية فمن ذلك قوله تعالى (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ)[2] والمعنى الذي صنعوه. وحقها إذا جاءت بعد إن أن تكتب منفصلة للفرق بينها وبين ما الكافة في نحو (إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ)[3] ولكنها جاءت على غير القياس متصلة في قوله تعالى (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ) وجاءت على القياس منفصله في قوله (إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ)[4].

4. أن تكون تعجبية نحو ما أكرم زيداً وما أظرفه وقيل في قوله تعالى(قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ)[5] أنه تعجب والتعجب لا يكون من القدير سبحانه لأن التعجب إنما يكون مما ظهر حكمه وخفي سببه وا لا تخفى عليه خافية ولكنه يحمل على أنه مستحق أن يقال ما أكفره.

5. أن تكون ما اسماً منكوراً تلازمه الصفة كقولك مررت بما معجب لك ورأيت ما معجباً لك أي شيئاً محبباً لك .

1. أن تكون ما اسماً بمعنى الحين، كقول ا تعالى :

(كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا)[6] أي في كل حين خبت.

---

(1) سورة طه الآية 17
(2) سورة طه 69
(3) سورة النازعات الآية 45
(4) سورة الأنعام الآية 134
(5) سورة عبس الآية 17
(6) سورة الاسراء الآية 97

ثانياً: الحرفية[1]

1- أن يكون حرفاً نافياً يرفع الاسم وينصب الخبر في اللغة الحجازية تشبيهاً لها بليس وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر كدخول ليس عليهـا ولأنهـا تنفي ما في الحال كما تنفيه ليس ويدخلون على خبرها الباء كما يـدخلونها على خبر ليس كقولك ما زيد بقائم و(وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ)[2]

2- كونها مع الفعل بتأويل مصدره كقولك أعجبني ما ضحكت أي ضحكك وفي التنزيل (ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ)[3].

3- أن تكون كافة للعامل عن عمله فمن ذلك كفها الأحرف الستة،إن وأخواتهـا عن عملهن، فإما أن يرتفع الاسم بعدهن بالابتداء أو تقـع بعـدهن الجملـة الفعلية فمثال الأول في التنزيل (إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ)[4] و(إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ)[5].

4- أن تكون مسلطة للحرف على العمل، وذلـك إذا أرادوا أن يـشرطوا بـإذ وحيث، قالوا إذما تزرني أزرك، وحيثما تجلس أجلس.

5- أنها تكون مغيرة للحرف عن معناه الذي وضع له وذلك في قولهم لـو مـا تفعل كذا، نقلت لو عن معناها الذي هو امتناع الشئ لامتنـاع غيـره إلـى التحضيض كمـا فعلـت ذلـك لا فـي هـلا وألا ولـولا وفـي التنزيـل (لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ)[6].

---

(1) ابن الشجي، الأمالي، ج2، المجلس 68

(2) سورة النمل 93

(3) سورة التوبة الآية 118

(4) سورة طه الآية 98

(5) سورة الرعد الآية 7

(6) سورة الحجر الآية 7

6- استعمالها صلة مؤكدة للكلام فمن ذلك زيادتها بين الجار والمجرور في نحو قولـــه تعـــالى (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ)[1] و(مِنْ خَطَـٰيَـٰهُم)[2] ومثلـــه (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ)[3] و (قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ)[4].

ألا تطرق ابن الشجري في خلال حديثه عن الحذف إلى أن الأداة ألا مركبة من الهمزة ولا وتؤدي المعاني الثلاثة الآتية:

1- استفتاح الكلام كقوله تعالى :(أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ)[5]

2- التمني كقولهم: ألا ماء أشربه

3- العرض كقولك: ألا تنزل عندنا نصب من طعامنا ؟ وقد جـزم الفعـلان على جواب التمني.

جدير بالذكر أن ابن الشجري قد اعتمد في بعض معانيـه علـى مـا كتبـه الزجاجي في حروف المعاني، والهروي في الأزهية، وأبو علي الفارسي في المسائل العضديات، وبشكل خاص على الأزهية للهروي في معاني أو وما، واما، وأن، وإن.

3- الحذف:

تناول النحويون ظاهرة الحذف بالدراسة الموسعة ،فعقد ابـن هـشام البـاب الخامس من كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للكلام عن الحـذف وشـروطه وأنواعه، وقسم ابن جني أنواعه بين الأسماء المفردة والجمل والحرف والحركات، ويعد ابن الشجري من اوائل النحاة الذين أفسحوا كتبهم لكل أنواع الحذف ،واعتنـى عناية خاصة بحذوف القرآن الكريم، فقد أفرد لها أكثر من ثلاثمائة صـفحة وهـي تشكل مادة غنية للباحثين في هذا المجال ومنها على سبيل المثال :

---

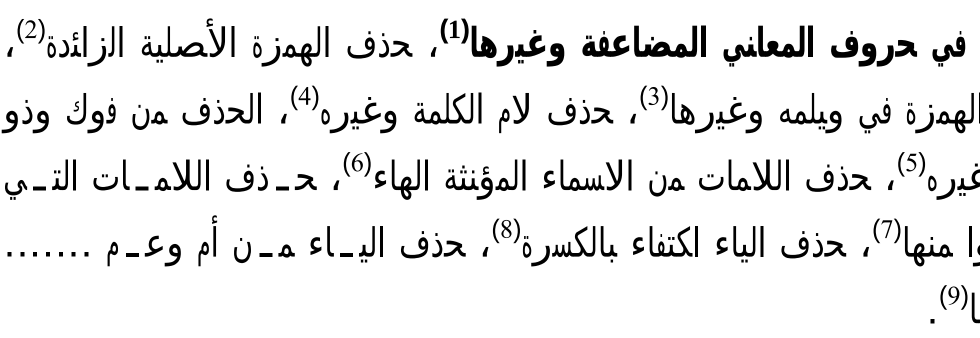
(1) سورة آل عمران الآية 159

(2) سورة العنكبوت الآية 12

(3) سورة النساء الآية 155

(4) سورة المؤمنون الآية 40

(5) سورة البقرة الآية 13


الحذف في حروف المعاني المضاعفة وغيرها[1]، حذف الهمزة الأصلية الزائدة[2]، حذف الهمزة في ويلمه وغيرها[3]، حذف لام الكلمة وغيره[4]، الحذف من فوك وذو مال وغيره[5]، حذف اللامات من الاسماء المؤنثة الهاء[6]، حـذف اللامـات التـي عوضوا منها[7]، حذف الياء اكتفاء بالكسرة[8]، حذف اليـاء مـن أم وعـم .... وغيرها[9].

ويختلف ابن الشجري عن بقية أصحاب الأمالي بضخامة المادة النحوية التي أملاها، فتارة تراه يعرض قواعده النحوية عن طريق النصوص الشعرية والأخبـار أو عن طريق آيات من القرآن الكريم يتبعهـا بـشواهد شـعرية تثبيتـا لـلآراء المعروضة، وتارة يأتي بنص شعري ويعرضه على تلاميذه ومن ثم يثيـر مـشكلة نحوية فيه ويدعمها بآيات من القرآن الكريم، فهو من خلال خبرته فـي التـدريس يسعى لتيسير سبل توصيل تلك المادة لتلاميذه.

ويعتبر كتاب ابن الشجري من أوائل الكتب التي افردت لتوجيـه الاعـراب آيات ومقطوعات وقصائد شعرية كثيرة.

الصرف:

أملى ابن الشجري على تلاميذه عدداً من المسائل الصرفية، بالطريقة ذاتهـا التي عرض بها المسائل النحوية واقتصر رأيه على ترجيح رأي أو الأخذ به، ومن المسائل الصرفية التي عرض لها ابن الشجري في أمالية ما يأتي:

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص46
(2) المرجع السابق، ص47
(3) المرجع السابق، ص33،ج2
(4) المرجع السابق، ص49
(5) المرجع السابق، ص50
(6) المرجع السابق، ص52
(7) المرجع السابق، ص53
(8) المرجع السابق، ص72،ج2
(9) المرجع السابق، ص54

النسب، و التصغير ،و المصدر الصريح، و المصدر المؤول، وأنـواع المـشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والحذف فـي حـروف المعاني المضاعفة، والقلب، والإمالة، والتثنية والجمع، كما رجح رأي البصريين في اشتقاقهم للاسم من السمو لا من الوسم وذكر الحذف فيها .

اللغة:

كان ابن الشجري عالماً بمواضع التصحيف في كثير من مفردات اللغـة[1]، عارفاً بالأصوات اللغوية ومخارجها، والتخفيف والابدال والقلب، يتضح ذلـك مـن خلال عرضه لكثير من قضايا اللغة، فقد عرض مادة لغوية قيمة غزيرة استقاها من الشعر والنثر، قامت طريقته على عرض البيت أو الآية أو الحديث أو المثـل، ثـم شرح مفرداته شرحاً لغوياً[2].

العروض والقوافي:

تلقى ابن الشجري علم العروض على استاذه الخطيب التبريزي فصار عالماً فيه، وجاءت أماليه حافلة بالعديد من أقوال الشعراء لا سيما المتنبي حيث اعتبر من شراحه، وشواهد وفيرة، الأمر الذي يدل على سـعة علمـه بـالأبحر وأسـمائها وتفعيلاتها والعلل والزحافات التي تطرأ عليها، فتحـدث عـن القافيـة وحركاتهـا والروي، فذكر أن الردف كل حرف لين وقع قبل الروي لغير فاصل كـألف كـلام وياء كليم وواو كلوم ولا اعتداد بالجمع بين الواو الساكنة والساكن المدغم في نحـو تمود الثوب لقلة الاستعمال، أما التأسيس فكل ألف وقعت في القافية، وبينهـا وبـين الروي حرف كألف سالم وعالم ونازل والروي يقال له الدخيل[3].

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص342

(2) المرجع السابق، ج1،ص350

(3) المرجع السابق، ج2، ص349، ص376

البلاغة:

ضمن ابن الشجري أماليه شيئاً من علوم البلاغة كالبيان والبديع وعلم المعاني ،ويرى أن الاستعارة ليست مختصة بالشعر فقط بل أنها ضرب من البديع يتسع في النثر كاتساعه في النظم[1]، وقد كثر ذلك في القرآن الكريم، فمنه اسـتعارة الـساق لشدة الأمر في قوله تعالى: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ)[2]

واسـتعارة الجنـاح للـذل فـي قولـه تعـالى: (وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ)[3] فالاستعارة من وجهة نظره تتضمن من زيادة الفائـدة ما لا تتضمنه الحقيقة، ولولا ذلك لكان استعمال الحقيقة أولى[4].

ولم يغفل الحديث عن علم المعاني وذكر أن الكلام في المعاني عند بعـض أصحاب المعني ينقسم إلى أربعة أقسام: خبر واستخبار وطلب ودعاء.

فالخبر أوسعها وهو أن يخبر المتكلم المكلم بما يفيد موقفه، والاستخبار: طلب الخبر والاستعلام: طلب العلم، والاستفهام: طلب الفهم[5].

الفقـه:

إن النشأة الدينية التي نشأها ابن الشجري، جعلته يتقن العلوم الدينية فقد ضمن أماليه بعض الأمور الفقهية مثل: حكم ترك الاستشهاد عند التبايع[6]، وحكـم آكـل الخيل[7]، ودخول الشرط على الشرط في الطلاق[8].

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص121
(2) سورة القلم الأية 42
(3) سورة الاسراء الآية 24
(4) ابن الشجري، الأمالي 341/1- 344
(5) المرجع السابق، 137/2
(6) المرجع السابق، 367/1
(7) المرجع السابق، 94/1
(8) المرجع السابق، 240/1

القرآن والقراءات:

اعتمد ابن الشجري بشكل كبير خلال عرضه لقواعد النحو وأصوله على الشواهد القرآنية وأكثر منها، فزخرت أماليه بحشد هائل من الآيات القرآنية، فقد عقد المجلس السابع والثامن والتاسع والعاشر والثالث والعشرين وفصولا من مجالس أخرى لتفسير آيات القرآن الكريم وتوجيه إعرابه، وعقد المجلس الثالث، والخامس عشر، والسادس عشر،والثامن عشر ،والثالث والعشرين ،والثلاثين لتوجيه القراءات، وكان نصيب القراءات القرآنية كبيراً من عنايته واهتمامه حتى ما شذ منها، فلم يرد عنه أنه رد أي قراءة إلا ما خالف إجماع القراء أنفسهم، واعتمد عليها سندا لإثبات حججه اللغوية والنحوية، وهذا مما خالف فيه ابن الشجري المذهب البصري الذي لا يأخذ بالشاذ من القراءات.

وهذا ما سيتم توضيحه:

أولاً: قراءات القراء السبعة

وجه ابن الشجري أكثر من أربعين قراءة سبعية، رواها في أماليه، وتجلى موقفه منها على النحو الآتي :

1- نسب كثيراً من القراءات إلى أصحابها، ووجه إعرابها وعدها ركناً مهماً استند إليه في الاستدلال على صحة كثير من القواعد النحوية. من ذلك قوله تعالى :

(وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ)(1) ذكر أن الاختلاف في كلمة فيغفر، قرأها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي جزماً بالعطف على يحاسبكم، وقرأ عاصم وابن عامر رفعاً على الاستئناف، ويروى عن ابن عباس نصبه على الجواب ،وإنما نصبوا الجواب بعد جملة الشرط والجزاء، لأن الجزاء متعلق بالشرط يقع بوقوعه ويمتنع بامتناعه، فأشبه النفي(2).

2- لم يقبل القراءة التي تخالف رسم المصحف وأكد أن ما يجوز في العربية والنحو قد لا يجوز في القراءات، فذكر أنه يجوز رفع الظالمين في العربية وذلك في قوله تعالى:

---

(1) سورة البقرة الآية 284

(2) ابن الشجري، الأمالي، 86/2

(يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)[1]. وروى عن الأصمعي أنه سمع من يقرأ برفع الظالمين، وليس بمعمول به في القرآن ،لأنه مخالف لخط المصحف وللقراءة المجمع عليها[2].

3- عدم التشكيك في قراءة القراء السبعة المسندة:

ذكر أن أبا بكر بن مجاهد رأى في قراءة عاصم (نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ)[3] بنون واحدة مشددة الجيم، على ما لم يسم فاعله[4]، والياء ساكنة أنه وهم، فلا يجوز الإدغام هنا لأن النون لا تدغم في الجيم ،وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم، فحذفت في الكتابة، وهي في اللفظ ثابتة ومن قال مدغم فهو غلط، ويرى ابن الشجري في هذه القراءة وجهاً يخرج الفعل من بنائه للمجهول وعن إدغام النون في الجيم، ولا يخرجه عن قياس كلام العرب وهو أن يكون قارئ نجي أراد ننجي مفتوح النون مشدد الجيم، فحذف النون الثانية كراهة توالي مثلين متحركين، كما حذف التاء من قرأ تذكرون فأنعم النظر فيما ذكرته فهو أعبق بالصواب[5].

4- اهتمامه بالوقف الذي له علاقة قوية بالقراءات ذكر وجهين لقوله تعالى:

(كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)[6]

أحدهما: أن تنصب فريقاً الأول، على أنه مفعول قدم على ناصبه لأن هدى لم يشغل عنه بالعمل في غيره، وتنصب فريقاً الثاني بإضمار فعل في معنى قوله: (حق عليهم الضلالة) تقديره وأضل فريقاً، فعلى هذا القول يكون الوقف على قوله: (كما بدأكم تعودون).

---

(1) سورة الدهر الآية 31

(2) ابن خالويه، السبعة في القراءات ص 430

(3) سورة الأنبياء الآية 88

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق أحمد مزيد المزيدي ص152، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت 1999م- 1420هـ.

(5) ابن الشجري، الأمالي، 519/2

(6) سورة الأعراف الآية 29

والثاني: أن تنصب (فريقاً وفريقاً) على الحال من المضمر في تعودون، فعلى هذا القول لا يجوز الوقف على تعودون ؛ لتعلق الحال بما قبلها، ويقوي هذا القول قراءة أُبي بن كعب: (تعودون فريقين فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة)[1].

5- الترجيح بين القراءات:

قال في تفسير قوله عز وجل: (وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ)[2].

أن معنى صبرت على كذا، وصبرت عنه حبست نفسي عليه وحبستها عنه ولذلك تعدى اصبر، وقرأ ابن عامر (بالغدوة) وبها قرأ أبو عبدالرحمن السلمي وأوجه القراءتين عنده بالغداة؛ لأن غدوة معرفة، علم للحين ومثلها بكرة[3].

6- لم يكتف ابن الشجري بتوجيه القراءة لعدد من الآيات التي أملى عليها، بل لفت انتباه تلاميذه إلى إعراب بعض المفردات فيها، نحو إعراب قوله تعالى:

(هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ)[4] قال إن نافعاً انفرد بنصب الميم من يوم، وأجمع الباقون من السبعة على رفعها[5]، فمن رفعها فالإشارة بهذا إلى اليوم فهذا مبتدأ، ويوم ينفع الصادقين صدقهم خبره،وموضع الجملة نصب بوقوع القول عليها وموضع جملة ينفع الصادقين صدقهم جر بإضافة يوم إليها، ومن نصب الميم فموضع هذا في قراءته نصب مفعول لقال انتصاب يوم على الظرف للقول[6].

ثانياً: القراءات الشاذة :

وجه ابن الشجري أكثر من ثلاثين قراءة شاذة، فخالف النحاة البصريين المتقدمين في نظرتهم إلى تلك القراءات وموقفهم منها ومن القراءات التي وجهها: ذكر في تفسير قوله تعالى:

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، 86/2

(2) سورة الكهف الآية 28

(3) ابن الشجري، الأمالي، 220/1

(4) سورة المائدة الآية 119

(5) السبعة في القراءات ص 290

(6) ابن الشجري، 66/1.

(يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجۡتَنِبُواْ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعۡضَ ٱلظَّنِّ إِثۡمٞۖ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا)[1]

قرأها أبو رجاء، والحسن، وابن سيرين (ولا تحسسوا) بالحاء وهو من الحساس البصر ومنه قوله تعالى : (هَلۡ تُحِسُّ مِنۡهُم مِّنۡ أَحَدٍ)[2] فهو لم يرفض القراءة الشاذة، ولم يطعن بها، بل خرجها مستندا إلى آية أخرى في تأكيد معناها.

قوله تعالى: (ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا)[3] ذكر أن الخبر (زينة) جاء مفرداً، لاتفاق المال والبنيين في التزيين ،أو كان على حذف أحد الخبرين ،وجاء فيما شذ من القراءات (زينتا الحياة) فاستدل بما شذ على أن الخبر جاء بألف التثنية، ولم يعارضه. كما ذكر أن مضاعف الفعل قد يحذف منه أحد المثلين بغير عوض، كاللام من ظللت، والسين من مسست، فقالوا: ظلت، ومست، وفي التنزيل: (وَٱنظُرۡ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِي ظَلۡتَ عَلَيۡهِ عَاكِفٗا)[4]، ومنهم من يلقي كسرة اللام على الظاء، ثم يحذفها فيقول: ظِلتَ، وقد قرأ بها بعض أصحاب الشواذ[5].

14.1 موقفه من الحديث النبوي:

بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن الشجري في أماليه سبعة وثلاثين حديثاً، وتعتبر قليلة نسبياً بالقياس إلى شواهده من القرآن الكريم والشعر، وقد استشهد بالحديث على قضايا النحو في موضعين :

الأول: في حذف خبر إن[6]

والثاني: على أن الأصل في أمر المواجه أن يستعمل بلام الأمر مع تاء الخطاب .

واستشهد بأحاديث كثيرة على مسائل اللغة وتفسيرها .

---

(1) سورة الحجرات الآية 12

(2) سورة مريم الآية 98

(3) سورة الكهف الآية 46

(4) سورة طه الآية 97

(5) ابن الشجري، الأمالي، 171/2

(6) المرجع السابق، 63/2

15.1 موقفه من شعر القدامى والمحدثين:

كان اهتمام ابن الشجري بالشاهد الشعري يوازي اهتمامه بـشواهد القـرآن الكريم، وبلغ عدد شواهده أكثر من ألف بيت، توزعت على مجالسه، ولـم تخـص النحو والصرف فحسب بل شملت اللغة والأدب والبلاغة والعروض وقد اختار ابـن الشجري شواهده من شعر الجاهليين والاسلاميين والمخضرمين، ومـن المحـدثين منهم: البحتري، أبو تمام، ابن المعتز دعبل الخزاعي، وابن نباته، وأكثر من شعر المتنبي حتى عد من شراحه فذكره في أكثر من ثمانين موضـعاً ،يـضاف إليهـا مختارات من شعره وقصائده وحكمه أوردها في المجلس الأخير من الأمالي، وكانت له عناية خاصة بالشريف الرضي فأورد أبياتا عديده من شعره، وخـص المجلـس الثاني والستين لشرح قصيدته النونية[1] وتوجيه إعراب الكثير من مفرداتها، وجـه ابن الشجري شواهده المختارة من شعر الشعراء القدامى؛ لتأكيد قواعـده النحويـة والصرفية والتقريرية والتطبيقية التي أوردها في مجالسه .

16.1 موقفه من القياس والعلة

شهد القياس والعلة تطورا كبيرا في عصر ابن الشجري وذلك على يدي أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني، وتأثر بهما من جاء بعدهما من النحاة، وصار للعلة مكانة هامة في موضوع القياس، لأنها ركن من أركانه، فلا يتم قياس من دون علة، كان موضوع القياس والعلة في صلب منهج ابن الـشجري فـي أماليـه، ووافـق البصريين في منهجهم القياسي في مسائل منها :

1. وقف إلى جانب سيبويه في المسألة الزنبورية فذكر أن سيبويه إنما أنكر النصب لأنه لم ير مطابقاً له في القياس[2].
2. قياس المشا بهة :ذكر في حديثه عن ما الحجازية العاملة عمل ليس أنها ترفـع الاسم وتنصب الخبر قياساً على ليس[3].

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، 466/2

(2) المرجع السابق، 348/1

(3) المرجع السابق، 555/2.

3. القياس على النقيض: ذكر أن لا تكون للتبرئة[1]، كما في قوله تعالى: (قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ)[2] وهي في هذا الوجه مشبهة بـ(إن) من حيث هي نقيضه، والعرب يقيسون الشئ على نقيضه كما يقيسونه على نظيره[3].
4. قياس الحمل على المعنى: ذكر من صور تعدية (رحيم)بالباء في قوله (وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا)[4] حملا على رؤوف نحو (بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ)[5] ألا ترى أنك تقول: رأفت به، ولا تقول رحمت به، ولكنه لما وافقه في المعنى نزل منزلته في التعدية.
5. ربط القياس بالعلة: بدا اهتمامه بالقياس مقترنا بالعلة في الأسئلة التي طرحها على تلاميذه في تفسير وتوجيه إعراب كثير من الأبيات .
6. كان لا يحتج بما شذ من الشعر القديم فهو عنده يحفظ ولا يقاس عليه، كما هو الحال عند البصريين قال: وأقول: إن الحرف الشاذ أو الحرفين أو الثلاثة إذا وقع ذلك في قصيدة من الشعر القديم لم يكن قادحاً في قائلها ولا دافعاً للاحتجاج بشعره[6].

العلة:

العلة هي ما يتوقف عليه وجود الشئ، ويكون خارجاً مؤثراً فيه، والعلة ركن من أركان القياس، لا يتم بدونها، رافقت نشأة النحو العربي، وبدأت كما بدأ القياس معتمدة على الفطرة في نشأتها، وجاءت مقترنة بمعنى السبب، والسبب هو ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت، وأما العلة فهي ما يثبت الحكم بها[7].

---

(1) مصطلح كوفي يعني لا النافية
(2) سورة يوسف الآية 92
(3) ابن الشجري، الأمالي، 528/2
(4) سورة الأحزاب الآية 43
(5) سورة التوبة الآية 128
(6) ابن الشجري، الأمالي، ج1، المجلس 27
(7) ابي البقاء الكفوي، لتعريفات ص154، والكليات تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري 221/2 وزارة الثقافة دمشق 1981م.

ومن أنواع العلة عند ابن الشجري

1. علة المشاركة:

قال إن العرب استحسنوا حذف العائد من الصفة كما حـذفوه مـن الـصلة؛ لاشتراك الصلة والصفة في أشياء: أن الصفة تتمم، وتكمل، وتوضح، وتخـصص وكذلك الصلة، وأن الصفة لا تتقدم علـى الموصـوف، والـصلة لا تتقـدم علـى الموصول، والعامل في الموصوف والصفة واحد، كما أن العامل فـي الموصـول والصلة كذلك[1].

2. أمن اللبس :

أوضح أن قبل وبعد بنيا على الضم في جئت قبل وجئت يا فـلان بعـد دون الفتحة والكسرة ؛لأنهم لو بنوا على أحدهما لالتبست حركة بنائه بحركة إعرابه؛ لأنه إنما يعرب هذا الضرب بالنصب والخفض دون الرفع[2].

3. علة المشابهة :

قال إن علة حذف النون من اسم الفاعل إذا اتصلت به الكاف والهاء ونظائرها من الضمائر في قولهم: مكرموك، ومكرماك تشبيهاً له بالتنوين، كأنهم لما ألزموا التنوين الحذف في قولهم: مكرمك وضاربه، ألزموا النون الحذف، ولم يقولوا مكرمانك ولا مكرمونك[3].

4. حمل الفرع على الأصل :

ذكر أن العرب كانوا قد أنثوا المذكر على المعنى، كقولهم: فلان لغوب جاءته كتابي، على معنى جاءته صحيفتي، وأكد أن تذكير المؤنث أسهل، لأن حمل الفرع على الأصل أسهل من حمل الأصل على الفرع[4].

(1) ابن الشجري، الأمالي، 141/1

(2) المرجع السابق، 75/2

(3) المرجع السابق، 304/1

(4) المرجع السابق، 202/3

5- علة التعويض:

حكى أن مما خصوا به النداء قولهم اللهم، ولم يستعملوا حرف النداء إلا للضرورة، ولم يجمعوا بين الميم وحرف النداء، لأنهم ضموا الميم إلى الاسم عوضاً من حرف النداء، وهو قول البصريين[1].

6- علة الاستثقال :

قال أن يعد ويزن مما حذفت منها الواو ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة يفعل استثقالاً ليوعد ويوزن هذه علة حذف الواو من هذا النحو، فإن زالت الكسرة ثبتت الواو، كقولهم في مضارع وحلَ ووجلَ يوحِلْ ويوجِلْ[2].

(1) ابن الشجري، الأمالي، 340/2

(2) المرجع السابق، 145/2

الفصل الثاني

الخلاف بين البصريين والكوفيين

1.2 نشأة الخلاف

يعني النحاة بالخلاف ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين في تعليـل الظواهر اللغوية، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية، واختلاف في فهم الأصول واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها، إلى غير ذلك مما يمت إلـى علـم النحـو واللغة[1].

وعلى الرغم من أن كلا الطرفين استعمل الأصول نفسها واستخدم الوسـائل نفسها فإن كلا منهما كان له فهمه الخاص لها وموقفه المتميز منها. فقد استخدم كل منهما القياس والسماع وتمسك بهما، ولكن اختلاف فهم كل منهما لهـذين الأصـلين الكبيرين الرئيسين، جعلهما يقفان على طرفي نقيض في تفسير النحو وتقعيـده فمـا تجد لطرف رأياً حتى تجد للطرف الآخر ما يباينه ويناقضه.

فالبصريون يتمسكون بالسماع ويتشددون غاية التشدد في استخدامه والاعتماد عليه، فلا يأخذ إلا ممن ثبتت أصالته واشتهرت فصاحته، فقد حصروا الأخذ بقبائل معينة دون أن يتجاوزوها إلى غيرها ممن كان لها احتكاك أو اتصال بالأمم الأخرى من فرس وهنود وأقباط وغيرهم[2].

أما الكوفيون فقد ترخصوا في أمر السماع وأخذوا دون تحفظ أو احتياط. فقد أخذوا عن أهل الأرياف وسكان البراري[3]، وقيل عن الكسائي وهـو مـن أئمـتهم الأوائل أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشـعر غيـر أهـل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحـو[4]، وذكـر

---

(1) علوش، جميل، ابن الانباري وجهوده في النحو-رسالة دكتور، ص235

(2) نقل السيوطي عن أبي نصر الفارابي تفصيلاً وافياً عن هذا الموضوع، فقد ذكر أسماء القبائل التي اخذت عنها العرب دون سواها، أنظر المزهر ج1ص211-212

(3) ضيف، شوقي، المدارس النحوية ص160

(4) الحموي، معجم الأدباء ج13ص183

كذلك أنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى الحطمة كانت نازلة ببغداد فأخذ عنها كثيراً من الخطأ واللحن[1].

وكان البصريون يعتزون بمنهجهم وينعون على الكوفيين تهاونهم في الأخذ، وتوسعهم في الاستماع حتى قال قائلهم مفتخراً: نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ[2].

وقال الأندلسي[3] في شرحه المحصل في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحدا فيه جواز. شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبـوا عليـه، فمـذهب الكوفيين القياس على الشاذ ومذهب البصريين إتباع التأويلات البعيدة التـي خالفهـا الظاهر[4]

وفي إحدى المناظرات التي دارت بين أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب وأبي العباس محمد بن يزيد البرد استشهد الأول بقول أعرابية، فقال له المبرد: (لا يترك كتاب ا وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء)[5]

هذا بالنسبة لكلام العرب. أما بالنسبة لمصادر الاحتجاج الأخرى كـالقرآن والحديث النبوي (فقد استبعد البصريون من منهجهم الإستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس يدعمها. واستبعدوا كـذلك مـن منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد. في حين كان الكوفيـون يأخذون بكل ذلك دون تردد أو تحفظ[6].

وكذلك نسب إلى الكوفيين التزيد في رواية الشعر والتساهل في نسبتها إلـى قائليها.

---

(1) الحموي، معجم، الأدباء، ص182، انباة الرواة ج2 ص274

(2) السيرافي، أخبار النحويين البصريين، ص90، الاقتراح للسيوطي ص100.

(3) هو علم الدين اللورقي الأندلسي، وشرحه اسمه المحصل في شرح المفصل ويبدو أنه أخذ هذه المقولة عن ابن دستوريه.

(4) السيوطي، الاقتراح، ص86

(5) الزجاجي، مجالس العلماء، ص121

(6) مكرم، عبدالعال سالم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص97

قال أبو الطيب اللغوي: الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بين في دواوينهم[1].

وصفوة القول إن الكوفيين اتسعوا في السماع والبصريين اتسعوا في القيـاس فأصبح الاتساع في السماع السمة الغالبة للمذهب الكوفي والاتساع في القياس السمة الغالبة للمذهب البصري.

ويرى جميل علوش أن المذهب البصري أكثر دقة وأشد ضبطاً وأوفر مراعاة لقواعد المنهج العلمي[2]، ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحـو المدرسـة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيـال العربية التي جاءت من بعدهم، لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مـع الفـصحى، ونقصد الكثير منها الذي استخرجت منه تلك القواعد استخراجاً مصفى مروقاً أروع ما يكون للترويق والتصفية[3].

وعلى الرغم من ذلك كله ما زال ثمة من العلماء والدارسـين مـن يفـضل المذهب الكوفي ويرجحه على المذهب البصري وخاصة في موضـوع الاحتجـاج بالقراءات والحديث النبوي.

كانت الاتصالات بين الكوفة والبصرة مستمرة منذ تمصيرهما، وكان التجاوب بينهما قائماً، فلم يحدث شئ في البصرة إلا وجدت صداه في الكوفة، وما عرف شيء في الكوفة إلا رأيت آثاره في البصرة، وكان الانتقال من مصر إلى مصر ميسراً للذين يرغبون فيه، لأن الكوفة فضلاً عن أنها كانت مركزا سياسيا للأمصار الشرقية فترة طويلة من الزمن. كانت مركز الفقه والحديث والقراءة، وراوية الشعر والأدب، فليس غريباً إذن أن تنتقل هذه الدراسة من البصرة إلى الكوفة[4].

---

(1) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص74

(2) علوش، مرجع سابق، ص235

(3) ضيف، مرجع سابق، ص162

(4) المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو، ص97

وكان التنافس بين هذين المصرين شديداً، والخلاف محتدماً من عدة نواح، من الناحية الحزبية، فالكوفة علوية والبصرة عثمانية. ومن الناحية العنصرية، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين، وأكثر أهل البصرة من المضريين. ومن الناحية العلمية، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات، لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من أهل الكوفة، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع في الأخذ من الثقافات الأجنبية، لتوافر مصادرها عندهم، وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة. والكوفة مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكثر تحرجاً من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة من فيها من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء وأهل الدين[1].

هذه العوامل أحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين المصرين، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء، حين تجتمع وفودهم في دواوينهم، وتناولت هذه المناظرات نواحي عدة، منها مناظراتهم في النحو، وكان التنافس بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة شديداً في عهد الكسائي وسيبويه، وكان هناك من الأسباب ما حمل الكسائي على مخاصمة سيبويه وأقواها خوفه أن يتقرب سيبويه أو غيره من البصريين من السلطان فيفقد الحظوة لديه[2].

2.2 مصادر الدراسة عند البصريين[3]:

1. القرآن الكريم: وهو أصدق مرجع ،وأصح مصدر يرجع النحاة إليه في تقنين القوانين، واستخراج الأصول.
2. الشعر الجاهلي والإسلامي: حيث استشهدوا بشعر جرير والفرزدق والعجاج ورؤبة وأبي النجم، وعنوا أيضاً ببشار بن برد، فاستشهدوا بشعره.
3. الفصحاء من العرب: وهم سكان البادية الذين بعدوا عن التأثر بلغات أجنبية، والذين ينتمون في الغالب إلى قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطئ،

(1) المخزومي، مرجع سابق، ص98
(2) المرجع السابق ص99
(3) المخزومي، مرجع سابق، ص100

والفصحاء من غير العرب أيضاً، ممن صحت سلائقهم، واطمأن العلماء إلى قوة ملكاتهم.

4. الأمثال: وما جرى مجراها من عبارات قصيرة حفظها الاستعمال، وشاعت على الألسنة.

3.2 مصادر الدراسة عند الكوفيين فهي:

1. القرآن الكريم.
2. القراءات القرآنية المختلفة، وإن شذت في نظر نحاة البصرة.
3. شواهد كثيرة من الشعر وكلام العرب، سواء وصل إليه عن طريق المشافهة أم عن طريق المناقلة.

المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين

تباين البصريون والكوفيون في عدد من المصطلحات النحوية وأشهر هذه المصطلحات المتباينة ما يلي:

مصطلحات البصريين	ما يقابلها عند أهل الكوفة
النعت	الصفة
البدل	الرد، التبيين أو الترجمة
الظرف	المحل أو الصفة
حروف الجر	حروف الخفض
الصرف والمنع من الصرف	الإجراء وعدم الإجراء
واو المعية	واو الصرف
ضمير الشأن	المجهول
العطف	النسق
الضمير والمضمر	الكناية والمكنى
اسم الفاعل	الفعل الدائم
الاختصاص	لا تسمية له عندهم ولكنهم يعتبرونه حالا

التمييز	التفسير
المضارع	المستقبل
المفعول له أو لأجله	لا يفرد له باب عندهم وانما يلحقونه بالمصدر
ضمير الفصل	ضمير العماد
حروف النفي	حروف الجحد
الحروف الزائدة	حروف الصلة أو الحشو
المتعدي	الواقع

وثمة مصطلحات كوفية غير موجودة عند البصريين[1] كالصرف وهو من مصطلحات الفراء ويقصد به النصب في بابين هما: باب المضاف المنصوب بعد الواو والفاء وأو وباب المفعول معه[2].

ويرى سعيد جاسم الزبيدي أن أسباب الأخطاء التي لحقت بالمصطلح النحوي ترجع إلى:

1. أن المصطلح النحوي لم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ بدء النحو حتى استوائه علماً متكاملاً، إذ كان همهم إقامة علم النحو فجرت على ألسنتهم ألفاظ سارت برواية تلامذتهم، وحفظتها مؤلفاتهم، فقدر لقسم من تلك الألفاظ أن يكون مصطلحاً يتصدر باباً أو يختص بموضوع، فارتبط بنشأة النحو الأولى مما لم يستطع الدارسون أن يقفوا عليه تأريخاً وتوثيقاً وتحديداً لطول العهد، وليس ثمة غير الكتاب ما يبدأ به، وليس إلا روايات متناثرة في كتب السير والتراجم لم يكتب لها النشر إلا لاحقاً
2. أن المعاصرين نقلوا عن القدماء – على تفاوتهم زمناً وعصبية لهذا المذهب أو ذاك – أقوالاً اتخذوها مسلمات من غير أن يتثبتوا منها لا سيما بعد استفحال الصراع بين المذهبين الرئيسين البصري والكوفي.

(1) علوش، مرجع سابق، ص243

(2) المخزومي، مرجع سابق، ص306

3. أن الدارسين – الذين لهم فضل السبق في دراسة المصطلح النحوي والتنبيه على أهميته في منهج الدرس النحوي – لم تتيسر لهم مظان موثقة ونصوص واضحة ليصدر عنها في أحكام قاطعة.

4. وأنهم – أعني الدارسين – لم ينطلقوا من استقراء كاف ليعقدوا موازنة موضوعية بين مصطلح البصريين ومصطلح الكوفيين ليتبينوا الفرق في أسلوب الدرس، وأيهما أدق تعبيراً، وملاءمة، وأكثر سيرورة، وأجدى نفعاً في الدرس النحوي المعاصر، ولم يكن همهم إلا في فصل مصطلحات البصريين عن مصطلحات الكوفيين فصلاً قسريا وسردها في كتبهم وكأنهم فتحوا فتحاً مبينا في هذا من غير ملاحظة تاريخية في غاية الأهمية وهي: أن الفريقين كانا: ينهلان من معين واحد ذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وعللوا اختلافهما في المصطلحات من باب المخالفة فحسب[1].

ويستدرك بعض ما فات الدراسيين للمصطلحات النحوية الكوفية والبصرية والمدرجة في كتاب معاني القرآن للفراء وهي كالآتي:

الائتناف: يعني به الفراء الابتداء

الاسم الصحيح: ويعني به- أي الفراء- المصدر الصريح

الاسم غير الصحيح: وهو المصدر المؤول

التبيان: وهو عند الفراء ضد الادغام.

بطل الفعل: معناه عند الفراء الالغاء والتعليق.

السقوط: معناه عنده – أعني الفراء-الزيادة أو الحذف

الفعل المكتفي: وهو عند الفراء الفعل اللازم.

القطع: ويريد به الفراء الوقف.

اللغو: وهو عند الفراء الزيادة

المصروف: ويقصد به الفراء المعدول

المقصور: ويعني به الفراء السكون والحبس عن الحركة.

---

(1) الزبيدي، سعيد جاسم، مصطلحات ليست كوفية، ص7-9، دار أسامة للنشر والتوزيع –الأردن 1998

المواقيت: وهي عنده- الفراء – ظروف الزمان.

النية: وهي عنده التضمين[1].

وذكر مهدي المخزومي عدداً من هذه المصطلحات التي ابتكرها الفراء مثل:

الإقرار: بإزاء الإثبات

الأداة: بإزاء الحرف

الفعل: بإزاء المصدر

المردود: بإزاء المعطوف[2].

والخلاف والصرف والتقريب ليس لها ما يقابلها عند البصريين[3]

وقد أطلق الكوفيون مصطلحي (الترجمة والتبيين) على البدل أيضاً فيما نقله ابن مالك عن الأخفش[4]، وسموه التكرير أو التكرار فيما نقله السيوطي عن ابن كيسان.[5] والتكرير عند سيبويه يقصد به التوكيد اللفظي[6]، أما ضمير الفصل وهو مصطلح بصري فيسميه الكوفيون العماد،وقال محقق معاني القرآن: إن بعض الكوفيين يسمونه دعامة أيضاً[7].

أما ضمير الشأن فالكوفيون يسمونه المجهول[8] أما ما اصطلح عليه البصريون بـ (الظرف) فالكسائي يسميه (الصفة)[9]، أما ثعلب فقد فرق بين ظرفي

---

(1) الزبيدي، مرجع سابق، ص98-99

(2) المخزومي، مرجع سابق، ص33

(3) الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، ص333، الدار العربية للموسوعات

(4) سيبويه، الكتاب 225/1، المقتضب 295/4، تسهيل الفوائد 172.

(5) السيوطي، همع الهوامع 125/2

(6) سيبويه، الكتاب 274/1

(7) المرجع السابق 394/1-397، معاني القرآن51/1، 409، مجالس ثعلب 43/1، الجمل 152، الانصاف 704/2-706

(8) ثعلب، مجالس 125/1

(9) سيبويه، الكتاب 110/1، الأصول 228/1

الزمان والمكان فسمى الأول (الوقت) والثاني (الصفة)، ومن المصطلحات التي اعتمدها الكوفيون (الشائع) بمعنى المستعمل عند البصريين[1].

جدير بالذكر أن هذه المصطلحات الكوفية لم تكن حكراً على الكوفيين، فقد استعمل عدداً منها نحاة بصريون بارزون، فاستعمل المبرد مصطلح الخفض، كما استعمل مصطلح التبيين[2]، واستعمل الزجاج مصطلح حروف الخفض أيضاً[3]، كما أن السيرافي استعمل مصطلح الجحد[4]، واستعمل ثعلب من الكوفيين مصطلح المضمر البصري[5]، واستعمل ابن السراج البصري مصطلح المكنى الكوفي[6].

---

(10) ابن السراج، الأصول 147/1

(2) المبرد، المقتضب 61/3

(3) الزجاج، الجمل 53

(4) السيرافي، هامش الكتاب 445/1

(5) ثعلب، مجالس 374

(6) ابن السراج، الأصول 79/1-101

الفصل الثالث

مخالفة ابن الشجري للبصريين

إن المتتبع لسيرة ابن الشجري يعرف مدى تعصبه للمذهب البـصري فقـد عارض الكوفيين في أكثر من أملية، واصفاً أقوالهم بأنها ظاهرة الفساد، كما ذكـر أن لنحاة الكوفة في أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة، وكان أكثر لطفاً عنـدما قال: إن قولهم مستبعد أو بعيد، وهذا لا يعني أنه أغلق الأبواب بوجه الكوفيين ولـم يدحض جميع آرائهم، ولم يرفضها رفضاً تاماً بل وافقهم في بعـض الآراء ولكـن جاءت نسبياً قليلة مقارنة بتأييده لآراء نظرائهم من البصريين فمنهـا مـا صـرح بتأييده للمذهب الكوفي صراحة ومنها ما ذكر آراءهم وآراء البصريين دون التعليق بميله لأحدهما دون الآخر ومن ذلك المسائل الآتية:

المسألة الأولى:

1- حذف رب وبقاء ما يدل عليها[1]

قال ابن الأحمر الباهلي

وبيض لم يخالطهن فحش نسين وصالنا إلا سؤالا

اختلف النحويون في هذه الواو فذهبت طائفة من المحققين منهم أبـو علـي وعثمان بن جني إلى أنها عاطفة جملة على جملة، ورب هي الجارة مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمراً لأن اللفظ بالواو سد مسده.

وقال من خالفهم بل الواو هي الجارة لأنها صارت عوضاً عن رب فعملـت عملها بحكم نيابتها عنها كما عملت همزة الاستفهام وحروف التنبيه الجر في القسم بحكم النيابة عن واوه، وقالوا لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام واحتجوا بـأن العرب قد أضمرت رب بعد الفاء في جواب الشرط كقـول ربيعـة بـن مقـروم الضبي:[2]

فَـــإِن أَهلِـــك فَـــذي حَنَـــقٍ لَظـــاهُ عَلَـــيَّ يَكـــادُ يَلتَهِـــبُ التِهابـــا

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص300

(2) ربيعة بن مقروم الضبي، التذكرة السعدية، ص38، شعر 14-16 التبريزي 53/2

فالفاء جواب الشرط كما ترى فلا بد أن يكون التقدير فرب ذي حنق لأن الفاء لم توجد جاره في شئ من كلامهم.

قال أبو على وقد انجر الاسم بعد بل في قوله (بل بلد ملء الفجاج قتمة) فلو كان الجر بالواو دون رب المضمرة لكان الجر في قوله بل بلد ببل قال وهذا لا نعلم أحدا به اعتداد بقوله.

في هذه المسألة لم يوضح ابن الشجري رأيه صراحة، فلم يصرح إلا بجملة واحدة وهي وهذا لا نعلم أحداً به اعتداد فلو كان يقصد مقولة أبي علي نستدل على أنه يؤيد الرأي الكوفي وهذا المرجح لدي وإن كان يعني ما سبق من الحجج وتأييده للمذهب البصري،وهو ما ذهب إليه تلميذه أبو البركات ابن الأنباري ودحض جميع حجج الكوفيين وهو ما دل على أنه لم يكن منصفاً في كتابه الانصاف ودل كذلك على تحيزه للمذهب البصري حين قال:[1]

ذهب الكوفيون إلى أن واو (رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن واو (رب) لا تعمل، وإنما العمل لـ (رب) مقدرة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أن الواو هي العاملة لأنها نابت عن (رب)، فلما نابت عن (رب) وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم، فإنها لما نابت عن الباء، عملت الخفض فكذلك الواو هاهنا: لما نابت عن (رب) علمت الخفض كما تعمل (رب)، والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة، كقوله [من الرجز][2]

وَبَلَدٍ عامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ   كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

(1) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص350، وهو كذلك رأي محمد خير حلواني في كتابه الخلاف النحوي وكتاب الانصاف.

(2) رؤبة، ديوانه، ص3 تصحيح وليم آلورد (ضمن مجموعة أشعار العرب) 1902، وكتاب الشعراء لأبي علي الفارسي ص238

وما أشبه ذلك، فدل هذا على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة مـا ذهبنـا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: الواو ليست عاملة، وأن العمـل ل(رب) مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شـيئا، لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مخـتص، فوجـب أن لا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل (رب) مقدرة.

والذي يدل على أنها واو العطف وأن (رب) مضمر بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو: (ورب بلد) وسنبين ذلك مستوفى في الجواب.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: (إنها لما نابت عن (رب) عملت عملها كواو القسم)، قلنا: هذا فاسد، لأنه قد جاء عنهم الجر بإضـمار (رب) مـن غيـر عوض منها، وذلك نحو قوله [من الخفيف][1]

رَسـمِ دارٍ وَقَفـتُ فـي طَلَلِـه   كِدتُ أَقضـي الغَـداةَ مِـن جَلَلِـه

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضمر بعد بل، وكذلك تـضمر بعـد الفاء.

والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف – التي هي الواو والفـاء و(بل) – ليست نائبة عن (رب) ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقـال: (ورب بلد) و(بل رب بلد) و(فرب حور) ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض. ألا ترى أن واو القـسم لمـا كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يقال (وبا لأفعان) وتجعلهمـا حرفي قسم، وكذلك أيضا التاء. وقولهم أن العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو وبلدٍ عامية اعماؤه[2].

---

(1) جميل بثينة، ديوانه ص189

(2) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص350

الرأي عندي ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من أن الواو هي الجارة ويتضح ذلك فيما ذكروه من حجج، أما تجويز البصريين الابتداء بالواو على أنها عاطفة لمحذوف فإنه لابد من أن يكون هذا المحذوف مبتدأ والمبتدأ كما هو متعارف عليه حقه الرفع، والعاطف والمعطوف يتساويان في الحركة الإعرابية أي أن العطف يتبع المعطوف في الحركة الإعرابية فلو عدنا إلى المثال الذي ذكروه نجده مجرور فالواو عندي هنا واو رب لا واو العطف والتقدير ورب بلد عامية إعماؤه. أو أن يؤول ذلك وتكثر فيه التأويلات وهذا ضعيف قياساً.

المسألة الثانية:

أولى العاملين بالعمل في التنازع

أجاز ابن الشجري رأي كل من الكوفيين والبصريين في مسألة التنازع في العمل ففي قوله تعالى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)[1] ذكر أن الوجه في ما أن تكون خبرية في موضع نصب بأتل والمعنى تعالوا اتل الذي حرمه ربكم عليكم (فإن علقت عليكم بحرم فهو الوجه لأنه الأقرب وهو اختيار البصريين، وإن علقت باتل فجيد لأنه الأسبق وهو اختيار الكوفيين، فالتقدير في هذا القول اتل عليكم الذي حرم ربكم)[2].

ورجح ابن الشجري هنا كلا الرأيين وخالف أبو البركات الأنباري الذي يؤيد البصريين فيما ذهبوا إليه من إعمال الفعل الثاني حيث قال[3]: ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، نحو أكرمني وأكرمت زيدا إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا قال امرؤ القيس (من الطويل)[4]:

---

(1) سورة الأنعام الآية 53

(2) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص47، المجلس الثامن

(3) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص87

(4) امرؤ القيس، ديوانه ص39

فَلَـو أَنَّ مـا أَسعـى لِأَدنـى مَعيشَـةٍ كَفاني وَلَم أَطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب قليلاً وذلك لم يروه أحد.

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به، والذي يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثاني أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء كثيراً، قال ا تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[1] فأعمل الثاني وهو اقراوا، ولو أعمل الأول لقال اقرأوه.

وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول، وليس في إعماله دون الأول، فكان إعماله أولى.

ثم يوضح رأيه بقوله:

أما الجواب على كلمات الكوفيين: أما قول امرؤ القيس، فنقول: إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى، لأنه لو أعمل الثاني لكان الكلام متناقضاً، وذلك من وجهين ؛أحدهما: أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه: كفاني قليل ولم أطلب قليلا من المال وهذا متناقض[2].

وأما قولهم: إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به. قلنا: هم وإن كانوا يعنون بالابتداء، إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر.

أما قولهم: لو أعملنا الثاني لأدى إلى الإضمار قبل الذكر. قلنا: إنما جوزنا هاهنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب.

---

(1) سورة الحاقة الآية 19

(2) امرؤ القيس، ديوانه.

كما وافق أبو البقاء العكبري المذهب البصري في أن أولى العاملين بالعمـل الثاني، حيث قال[1]: إذا كان معك فعلان والمعمول فيه لفظ واحد وصح، عمل كـل واحد منهما فيه فأولاهما بالعمل الثاني.

كما أنه دحض حجج الكوفيين كما فعل أبو البركات الانباري حين قال: وقال الكوفيون: أولاهما الأول وذلك مثل قولك: ضربني وضربت زيداً فالوجـه عنـدنا نصب زيد بضربت، وعندهم رفعه بضربني الأمر الذي يبين لنا مدى تأثر أبو البقاء العكبري بابن الأنباري.

جدير بالذكر أن هذه المسألة وردت فـي الكتـاب لـسيبويه، والمقتـضب، والإيضاح، وشرح المفصل لابن يعيش[2]، وشرح الكافية للرضـي[3]، والتـسهيل، وشرح ابن عقيل[4]، والتصريح.

وأرى أن ما ذكره الطرفان من حجج وبراهين يجعلنا نجيز كلا الرأيين فـي تعليق المعمول بعامله

المسألة الثالثة:

نصب الفعل المضارع بأن محذوفة

قال: حذف أبو الطيب أن ورفع الفعل في قوله[5]:

يـــا حادِيَـــي عيرِهـــا وأَحسَبُنـــي   أُوجَـــدُ مَيْتـــاً قُبَيـــلَ أَفقِدُهـــا

وحذفها في هذا النحو للضرورة، ولا يجوز عند البـصريين النـصب بهـا مضمرة إلا بعد عوض كإضمارها بعد الفاء في جواب ما ليس بواجب كالنهي فـي قوله تعالى: (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ)[6]

---

(1) العكبري، التبيين، ص252

(2) ابن يعيش، شرح المفصل 77/1. التسهيل ص68، 8.شرح ابن عقيلالتصريح 368/1.

(3) الرضي، شرح الكافية.

(4) ابن عقيل، شرح. 9/1،462.

(5) العكبري، التبيان 296/1، الواحدي ص7.

(6) سورة طه الآية 61

والكوفيون يرون النصب بها محذوفة وإن لم يكن عـوض وينـشدون قـول طرفة(1):

أَلا أَيُّهَذا اللائِمِي أَحضُرَ الوَغى ... وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي

بنصب: أحضر، وعلى مذهبهم قال أبو الطيب:

بيضاء يمنعها تكلم دلها ... تيها ويمنعها الحياء تميسا

والمراد بتصغير الظروف تقريب الأوقات والأماكن كقولك: خرجـت قبيـل الظهر وبعيد المغرب، وقعدت دوين الحائط، كما قـال ذو القـروح يـصف ذنـب فرسه(2):

وَأَنتَ إِذا استَدبَرتَهُ سَدَّ فَرجَهُ ... بِضافٍ فُوَيقَ الأَرضِ لَيسَ بِأَعزَلِ

ثم يقول فإن قيل: لم كان حذف أن اضطرارا في قوله: قبيل أفقدها وظـاهر أمر قبل وبعد أنهما ظرفا زمان فهلا أضيفا إلى الفعل بغير تقدير أن كسائر أسـماء الزمان ؟ فالجواب: أن المكان أحق بهما من الزمان.

كما تمثل بقول المتنبي(3):

أَتَأْذَنِ لِي ولكَ السابِقَاتُ ... أُجرِبه لكَ فِي ذَا الفَتى

فرفع أجربه لحذف الجار وحذف أن ؛ لأن الأصل: في أن أجربه، ولو نصب بتقدير أن لجاز على المذهب الكوفي(4).

وجاء في المقتضب وشرح الألفية لابن عقيل وهامش شذور الذهب أن نصب المضارع بـ"أن" وهي محذوفة، لا يقاس عليه(5)، لأن القياس رفـع المـضارع إذا حذف الناصب له؛ لضعف عامل النصب، ورواية أحضر في بيت طرفة على الرفع والنصب، والذي سهل النصب مع الحذف ذكر أن في قوله: وأن أشهد اللذات.

---

(1) طرفة، ديوانه ص31

(2) ذو القروح، ديوانه ص56

(3) المتنبي، ديوانه 36/1

(4) الضامن، ما لم ينشر من الأمالي الشجرية، ص90

(5) المبرد، المقتضب،ج2، ص284- شرح الألفية لابن عقيل،ج2، ص284-شرح شذور الذهب 153.

ويخالف أبو البركات الأنباري استاذه ابن الشجري فيما ذهب إليه وذلك بقوله: ذهب الكوفيون إلى أن "أن" الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[1]. وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبدا بن مسعود (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ)[2] فنصب (لا تعبدوا) بـ "أن" مقدرة ؛ لأن التقدير فيه أن لا تعبدوا إلا ا ، فحذف أن وأعملها مع الحذف فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف، وقال طرفة من الطويل[3]:

أَلَا أَيُّهَذَا اللائمي أَحضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

فنصب أحضر لأن التقدير فيه: أن أحضر، فحذفها وأعملها مع الحذف، والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله: وأن أشهد اللذات فدل على أنها تنصب مع الحذف. وقال عامر بن الطفيل[4]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَها خُباسةَ واحِدٍ ونَهْنَهْتُ نَفْسِي بعْدَ ما كِدْتُ أَفْعَلَه

فنصب أفعله لأن التقدير فيه: أن أفعله ؛ فدل على أنها تعمل مع الحذف.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة ؛ فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.والذي يدل على ذلك أن (أن) المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف، وإذا كانت أن المشددة لا تعمل مع الحذف فـ (أن) الخفيفة أولى أن لا تعمل وذلك لوجهين:

أحدهما: أن(أن) المشددة من عوامل الأسماء، و(أن) الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت أن المشددة لا تعمل

---

(1) ابن الأنباري، الانصاف، ج2،ص91 المسألة 77
(2) سورة البقرة، الآية 83
(3) طرفة،، ديوانه ص32 ، شرح القصائد السبع الطوال ص192.
(4) البيت لامرئ القيس في ملحق ديوانه ص471

مع الحذف وهي الأقوى فأن لا تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف كـان ذلك من طريق أولى.

والثاني: أن(أن) الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أن) المـشددة، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مـع الحذف ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز.

وقد دحض الأنباري ما جاء به الكوفيون من أدلة وذلك بقوله: وأما الجـواب على كلمات الكوفيين: أما قراءة من قرأ: (لا تعبدوا إلا ا) فهي قـراءة شـاذة، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن تعبدوا مجزوم بـ(لا) ؛ لأن المراد بها النهي، وعلامـة الجزم والنصب في الخمسة امثلة التي هذا حدها واحدة.

وأما قول طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى *

فالرواية عندنا على الرفع، وهي الرواية الصحيحة، وأما من رواه بالنصب، فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أن) مع الحذف، فلا يكون فيـه حجة، ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب على طريق الغلط.

وأما قول الآخر:

***.... بعدما كدت أفعله ***

فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه نصب أفعله على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم، كأنه توهم أنه قال كدت أن أفعله، لأنهم قد يستعملونها مع كـاد فـي ضرورة الشعر.

والوجه الثاني: أن يكون أراد بقوله: (بعدما كدت أن أفعله): بعـدما كـدت أفعلها – يعني الخصلة – فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها[1].

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف، ج2 المسألة 77

المسألة الرابعة:

أم المنقطعة تأتي بمعنى بل

جاء من معاني أم عنده أن[1] تكون مقدرة ببل مع همزة الاسـتفهام فتـسمى المنقطعة ومن شرائطها أن يقع بعدها الجملة دون المفرد وأن تأتي بعـد الاسـتفهام بهل وبعدها الخبر وقد تأتي بعد الهمزة فمجيئها بعد هل كقوله[2]:

هَل ما عَلِمتَ وَما استودِعتَ مَكتومُ   أَم حَبلُها إِذ نَأَتكَ اليَومَ مَصرومُ

التقدير بل أحبلها مصروم ثم قال بعد هذا[3].

أَم هَل كَبيرٌ بَكى لَم يَقضِ عَبرَتَهُ   إِثرَ الأَحِبَّةِ يَومَ البَينِ مَشكومُ

جمع بين أم وهل ولا يجوز الجمع بين استفهامين ولا يجوز تقدير هل هاهنا بقد وإذا لم يجز تقديرها بقد ولم يجز الجمع بين استفهامين وجب حمل اجتماعهمـا على ما يصح وفي ذلك قولان: أحدهما للكوفيين وهو أنهم يحكمون على أم المنقطعة بأنها تكون بمعنى بل مجردة من الاستفهام فالتقدير على هذا بل هـل كبيـر بكـى، والبصريون مجمعون على أنها لا تكون بمعنى بل إلا بتقدير همزة الاستفهام معها ؛ والقول الآخر: أن يكون أحد الحرفين زائدا دخوله كخروجـه وإذا حكمنـا بزيـادة أحدهما فالأولى أن نحكم بزيادة هل لوقوعها حشوا لأن الأغلب أن لا يكون الزائـد أولا فالتقدير بل أكبير بكى.

اتفق البصريون والكوفيون على أن أم تأتي بمعنى بل واختلفوا في تقـديرها هل بالهمزة أم بدونها، كما أن ابن الشجري لم يرجح أي من الرأيين ربما لقناعتـه بجوازهما. وأرى أن الكوفيين أقرب إلى الصحة لأنهم بذلك يكونون أبعد عن التأويل والحذف.

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص335

(2) القول لعلقمة الفحل، المقتضب ص 50،ديوانه ص36، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، كتاب سيبويه 290/3

(3) المصدر السابق

المسألة الخامسة:

تثنية الذي والتي

عرض ابن الشجري ثلاث صيغ لتثنية الذي حين قال:[1] فإن ثنيت الذي ففيه ثلاث لغات اللذان بتخفيف النون، واللذان بتشديدها ؛والتشديد لغـة قـريش، واللـذا بحذف النون.

قال الأخطل[2]:

أَبَنِـــي كُلَيـــبٍ إِنَّ عَمَّـــيَّ اللَّـــذا   قَتَـــلا المُلُـــوكَ وَفَكَّكَـــا الأَغلالا

هذا قول الكوفيين، وقال البصريون إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة وقد قرئ (واللذان يأتيانها) بتخفيف النون وتشديدها فمن شدد جعل التشديد عوضاً من ياء الذي، وكذلك من قرأ فذانك وهاتين وهاتان بالتشديد جعله عوضـاً مـن الحـرف المحذوف في التثنية وإنما حذفوا ياء الذي فلم يقولوا اللذيان وقالوا في الشجي ونحوه الشجيان للفرق بين المعرب وغير المعرب وكذلك حذفوا ألف ذا فقالوا ذان وقلبـوا ألف المعرب فقالوا عضوان لما ذكرنا من الفرق.

وزعم الفراء أن ألف ذان هي ألف ذا، لأنه لا يجوز أن يبقى الاسـم غيـر المضمر على حرف، والدليل على أنها ألف التثنية انقلابها فـي الجـر والنـصب. ويخالف أبو البقاء العكبري ابن الشجري في المسألة الآنفة الذكر بقوله[3]: النون في التثنية والجمع عوض عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد. وقـال بعـض البصريين: هي عوض عن الحركة في موضع، وهو مع الألف والـلام، وفيمـا لا ينصرف، وعن التنوين وحده نحو فتى ورحى.

وقال آخرون: هي بدل من الحركة وحدها.

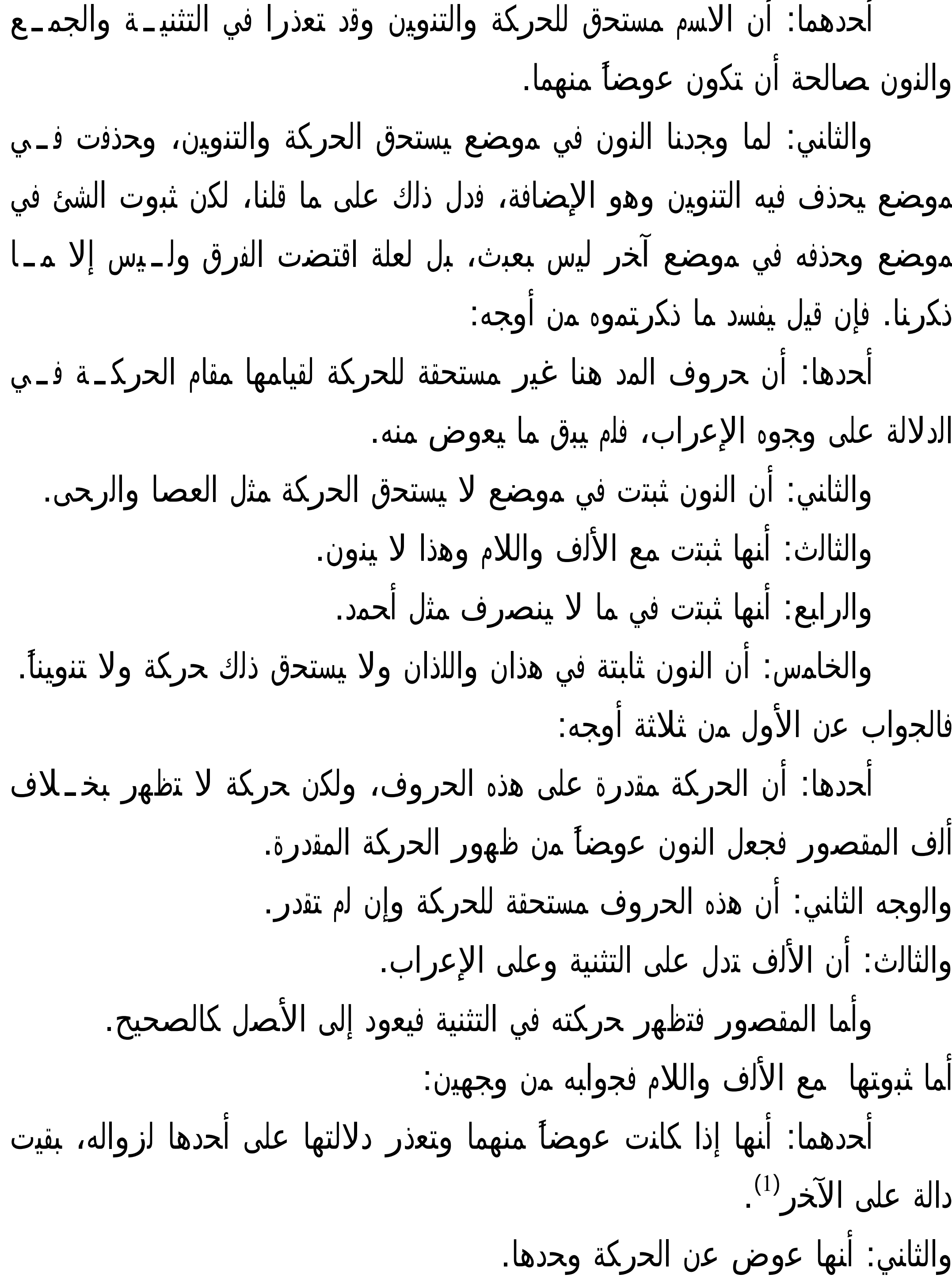
وقال آخرون: من التنوين وحده، وقال الفراء فرق بها بين ألف التثنية وبـين ألف النصب في الواحد، وحجة الأولين من وجهين:

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص306

(2) الأخطل، ديوانه صنعة السكري، تحقيق فخرالدين قباوة ص108

(3) العكبري، التبيين، ص211



أحدهما: أن الاسم مستحق للحركة والتنوين وقد تعذرا في التثنية والجمع والنون صالحة أن تكون عوضاً منهما.

والثاني: لما وجدنا النون في موضع يستحق الحركة والتنوين، وحذفت في موضع يحذف فيه التنوين وهو الإضافة، فدل ذلك على ما قلنا، لكن ثبوت الشئ في موضع وحذفه في موضع آخر ليس بعبث، بل لعلة اقتضت الفرق وليس إلا ما ذكرنا. فإن قيل يفسد ما ذكرتموه من أوجه:

أحدها: أن حروف المد هنا غير مستحقة للحركة لقيامها مقام الحركة في الدلالة على وجوه الإعراب، فلم يبق ما يعوض منه.

والثاني: أن النون ثبتت في موضع لا يستحق الحركة مثل العصا والرحى.

والثالث: أنها ثبتت مع الألف واللام وهذا لا ينون.

والرابع: أنها ثبتت في ما لا ينصرف مثل أحمد.

والخامس: أن النون ثابتة في هذان واللذان ولا يستحق ذلك حركة ولا تنويناً.

فالجواب عن الأول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن الحركة مقدرة على هذه الحروف، ولكن حركة لا تظهر بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضاً من ظهور الحركة المقدرة.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف مستحقة للحركة وإن لم تقدر.

والثالث: أن الألف تدل على التثنية وعلى الإعراب.

وأما المقصور فتظهر حركته في التثنية فيعود إلى الأصل كالصحيح.

أما ثبوتها مع الألف واللام فجوابه من وجهين:

أحدهما: أنها إذا كانت عوضاً منهما وتعذر دلالتها على أحدها لزواله، بقيت دالة على الآخر[1].

والثاني: أنها عوض عن الحركة وحدها.

---

(1) العكبري، التبيين، ص213

وأما ما لا ينصرف فالوجهان المذكوران جواب عنه، وجواب آخر: وهو أن ما لا ينصرف نحو أحمد إذا ثني تنكر فاستحق الصرف، وأما الصفة مثل أحمر فإذا ثني خرج عن شبه الفعل فجاز أن ينون.

أما ثبوتها في هذان فلأن هذا اللفظ ليس تثنية صناعية بل ثبت فيه لوجهين:
أحدهما: أنها صيغة وضعت على هذا اللفظ.
والثاني: أن النون عوض من الألف المحذوفة[1].

أما ما ذهب إليه الفراء فمذهب طريف وذلك أن النون تثبت بعد الياء وبعد الألف ولا لبس مع الياء ثم أن النون تثبت مع الألف واللام ولا تثبت الألف في المنصوب مع الألف واللام، ثم أن الفرق قد حصل بأمور أخر فلا حاجة إلى الفرق بالنون[2].

لم يعترض ابن الشجري على رأي الكوفيين، ومنهم الفراء لقناعته بما جاءوا به، علماً بأن ما جاء به ابن الشجري من تثنية الذي والتي مأخوذ بنصه من كتاب الأزهية[3] للهروي ولم يشر ابن الشجري لذلك.

المسألة السادسة:

ما المصدرية

وافق ابن الشجري الكسائي في مصدرية ما في قوله تعالى:
(قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ) وذلك بقوله: فأما قول ا سبحانه: (قَالَ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ)[4] فقال الكسائي معناه بمغفرة ربي، وذهب أهل التفسير إلى أن المعنى بأي شئ غفر لي ربي جعل

(1) للعكبري، التبيين، ص214.
(2) المرجع السابق نفسه.
(3) الهروي، الأزهية، ص 306، 307.
(4) سورة يس الآية 27

ما استفهاما واحتج الكسائي بأنها لو كانت استفهاماً، لحذفت ألفها لاتصالها بحـرف الخفض[1].

هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين ولكنها مما رجح فيه ابن الشجري في كتابه الأمالي رأي الكوفيين.

المسألة السابعة:

دخول ما على رب

ذكر أن من الحروف المكفوفة ب"ما" كاف التشبيه في قولهم كـن كمـا أنـت، ومنها رب فإذا كفت وقع بعدها الفعل والمعرفة، كقوله[2]:

رُبَّمـــا أَوفَيـــتُ فـــي عَلَـــمٍ تَرفَعَـــــن بُـــــردي شمالاتُ

والمعرفة كقول أبي دؤاد الأيادي[3]:

ربما الجامل المؤبل فِيهم والعنَاجيج بينَهن المِهار

الوجه استعمال الماضي بعد رب لأن التقليل إنما يتناول ما عرف حده والمـستقبل مجهول، فأما قوله تعالى: (رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ)[4] فقيل أن يـود حكاية حال قد مضت، وقيل أن التقدير ربما يود الذين كفروا وهـو مـن الأقـوال المردودة، وقال علي بن عيسى الرماني: إنما وقع المـستقبل ههنـا لأن المـستقبل معلوم عند ا كالماضي[5]، وقال الكوفيون: ما هنا بمعنى شئ، وقال البصريون: ما كافة[6].

رجح ابن الشجري كلا الرأيين لقناعته بجوازهما حيث قال: وأعلم أن وقوع ما بعد رب على ثلاثة أوجه:

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص239.

(2) البيت لجذيمة الأبرش وهو شاعر جاهلي، الموسوعة الشعرية، نشر المجمع الثقافي سوريا 2003

(3) المرادي، الجنى الداني، ص448، ديوانه ص316

(4) سورة الحجر الآية 2

(5) الرماني، معاني الحروف، ص 150

(6) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص302

أحدها: أن تكون كافة زيدت ليصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها.

والثاني: أنها تكون بعد رب بمعنى شئ.

والثالث: وقوعها بعدها زائدة لغواً فلا تمنعها من العمل[1].

المسألة الثامنة:

زيادة من

خصص ابن الشجري فصلاً كاملاً لبيان أقسام من فهي: شرطية، و نكـرة، واستفهامية،و موصولة وذكر أن الكسائي زاد في معاني من قسماً آخر فزعم أنها قد جاءت صلة يعني زائدة وأنشد في ذلك[2]:

آلُ الزبيرْ سنَام المجْدِ قدْ عِلمتْ ذَاك العشِيْرةُ والأثرَوْن منْ عددا

أراد: والأثرون عدداً، وقال غيره: معناه: والأثرون من يعد عدداً[3]

أجاز ابن الشجري هنا مجئ من زائدة أو موصولة حـذف فعلهـا، واكتفـى بالمصدر منه، وقد سبقه الهروي في كتاب الأزهية في موافقته للكسائي فيما جـاء به[4].

أما ابن هشام فله نظرة مختلفة عما ذهب إليه ابـن الـشجري، والكـسائي، والهروي فهو يرى أن "من" تأتي للتوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترد زائـدة كـ"ما" وجاء بنفس الشاهد السابق بروايته وعدداً إما صفة لـ "من" على أنه اسـم وضع موضع المصدر، وهو العد أي: والأثرون قوماً ذوي عد، أي: قوماً معدودين، وإما معمول لـ "يعد" محذوفاً صلة، أو صفة لـ "من" و"من" بدل من الأثرون[5].

وارى أن رأي ابن هشام الأنصاري كان أكثر وضوحاً ودقة فـي تحديـد هـذه المسألة من الآخرين.

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص243.

(2) البيت مجهول القائل، الأزهية ص103، مغني اللبيب 1/329-330 تحقيق محيي الدين عبدالحميد، خزانة الأدب 6/128

(3) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص312

(4) الهروي، الأزهية ص103-104

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج2،ص329-330

المسألة التاسعة:

مجيء أو بمعنى واو العطف

جاء من معاني أو عنده

أن تكون أو بمعنى واو العطف وهو من أقوال الكوفيين ولهم فيه احتجاجات من القرآن ومن الشعر القديم فمما احتجوا به من القرآن قوله تعالى: (لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ)[1] و (عُذْرًا أَوْ نُذْرًا)[2] و(لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا)[3] ومن الشعر القديم قول توبة بن الحمير[4]:

وقد زعمت ليلى بأنيَ فاجرٌ لنفسي تُقاها أو عليها فجورُها

ويرى محمد خير الحلواني[5] في كتابه الخلاف النحوي أن هذه المسألة ليست خلافية، لأنه لم يجد في مرجعي الفراء وثعلب ما يؤكد مجئ أو بمعنى الواو.

كما أن البصريين لم يجمعوا كلهم على أن أو لا تأتي بمعنى الواو، فقطرب بن المستنير رأى أن أو تأتي بمعنى الواو، واستشهد على ذلك بقول النابغة الذبياني[6]:

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفُهُ فقد

وذكر أن الرواية كثرت فيه بالواو (.... إلى حمامتنا و نصفه فقد)

كما استدل الأخفش والجرمي بقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[7] إلى أن أو بمعنى الواو[8].

---

(1) سورة طه الآية 44
(2) سورة المرسلات الآية 6
(3) سورة طه الآية 114
(4) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص317، حروف المعاني ص53، أمالي القالي88/1، الأزهية 119، مغني اللبيب 62/1
(5) الحلواني، الخلاف النحوي ص265،ص226
(6) النابغة الذبياني، ديوانه، ص35 دار صادر، الأزهية ص113، مغني اللبيب 63/1
(7) سورة الصافات الآية 147
(8) المرادي، الجنى الداني ص229، ص230

وقد استدل الهروي في كتابه الأزهية بخمس آيات قرآنية، وسبعة أبيات لكل من: توبة بن الحمير، ومتمم بن نويرة، وجرير، والأشهب بن رميلة، وابن الأحمر الباهلي، ولبيد بن ربيعة، والنابغة الذبياني على أن أو الواردة فـي تلـك الـشواهد بمعنى الواو[1]،أما ابن عقيل فيقول: قد تستعمل أو بمعنى الواو عند أمـن اللـبس، واستشهد على ذلك بقول جرير[2]:

جاء الخلافةَ أوْ كانَتْ له قدراً كما أتَى ربه موسى على قدر

أي وكانت له قدرا[3]. وقد تبع المرادي ابن عقيل فيما ذهب إليه.

أما أبو البركات الأنباري فيخالف ما جاء به ابن الشجري وغيره من تأييدهم للمذهب الكوفي، فقد ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أو تكون بمعنى الواو، وبمعنـى بل، وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو، ولا بمعنى بل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيـراً فـي كتاب ا تعالى، وكلام العرب. وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في أو أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بـين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى أو، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فـنحن تمـسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقـي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه[3] [1].

ومن ثم بدأ الأنباري بدحض أدلة الكوفيين التي جاؤوا بها لإقامة الدليل على ما ذهبوا، ورجح رأي البصريين.

وأرى أن ما جاء به ابن الشجري وغيره من النحاة يرجح إمكانية مجـئ أو بمعنى واو العطف.

---

(1) الهروي، الأزهية ص 117،ص123

(2) جرير، ديوانه ص211، دار صادر، الجنى الداني ص230، شرح الألفية لابن عقيل 283/2

(3) ابن عقيل، شرح الألفية،ج2، ص181

(3) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ج2، ص16

المسألة العاشرة:

الضمير المتصل بـ" لولا"

قال آخر: (لولاك ما صمنا ولا صلينا)

اختلف النحويون في المتصل ههنا فزعم الخليل وسيبويه أنه مخفـوض لأن لفظه لفظ الضمير المخفوض.

وقال الأخفش والفراء أنه ضمير خفض استعير للرفع كما اسـتعير ضـمير الرفع للخفض في قولهم ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا.

وأبو العباس المبرد يأبى استعمال المتصل بعد لولا، ويعول على ما جاء بـه القرآن. والوجه ما جاء به الأخفش والفراء[1].

وقد وافق الأنباري[2] أستاذه ابن الشجري في موافقته للمذهب الكوفي وخطأ المذهب البصري.

المسألة الحادية عشرة:

الحال معرفة مؤولة بنكرة:

ذكر أنك إذا قلت كلمته فاه إلى في، فنصبوا المضاف إلـى المعرفـة علـى الحال،وليس بمصدر فنعمل فيه فعلاً من لفظه، ونحكم بأن فعله واقع موقع الحـال، ولا هو من أسماء الفاعلين وغيرها.

فالجواب: أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر، وذلك المحذوف كان هو الحال في الحقيقة، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره جاعلاً فاه إلى في وهو تقدير الكوفيين،على أن هذه الكلم التي وضعوها مواضع الأحوال وهي معارف لو كانت خالية من تأويل يدخلها في حيز النكرات لما ساغ الاحتجاج بها، لأن ذلـك عدول عن العام الشائع إلى الشاذ النادر[3].

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص 212

(2) ابن الأنباري، الانصاف،ج2،ص196

(3) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص283

وذكر سيبويه[1] والمبرد[2] تقديراً آخر وهو: مشافهة أو شفاهاً.

المسألة الثانية عشرة:

تكرير إما التي للإباحة:

لم يعارض ابن الشجري مقولة الفراء[3]: قد أفردت العرب إما من غير أن تذكر إما سابقة، وهي تعني بها(أو) وأنشد[4]:

تُلِم بِدارٍ قَدْ تَقَادم عهْدها   وإما بِأمْواتٍ ألَم خَيالُها

أراد وبأموات.

وذكر ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب[5]: أنه قد يستغني عن إما الثانية بذكر ما يغني عنها، نحو: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقد يستغنى عن الأول لفظاً كقول الشاعر[6]:

تُلِم بِدارٍ قَدْ تَقَادم عهْدها   وإما بِأمْواتٍ ألَم خَيالُها

والمعنى: إما بدارٍ

وذكر المرادي في الجنى الداني[7]: أن إما لا بد من تكرارها في الغالب، وهو رأي البصريين بخلاف أو فإنها لا تكرر، وأما الفراء فيجريها مجرى أو.

وقد سبق الهروي[8] في كتابه الأزهية في علم الحروف كلاً من المرادي وابن هشام الأنصاري فيما ذهبا إليه.

---

(4) سيبيويه، الكتاب،ج1،ص391

(5) المبرد، المقتضب،ج1،ص236

(3) ابن الشجري،ج2،ص345

(4) الهروي، الأزهية 151، مغني اللبيب 61/1، شرح أبيات مغني اللبيب صنعة البغدادي، حققه عبد العزيز رماح 16/2 الطبعة الأولى دار المأمون دمشق 1973

(5) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب،ج1،ص61

(6) الأزهية 151، مغني اللبيب 61/1، شرح أبيات مغني اللبيب صنعة البغدادي، حققه عبد العزيز رماح 16/2 الطبعة الأولى دار المأمون دمشق 1973

(7) المرادي، الجنى الداني، ص 531-532

(8) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص149-151

المسألة الثالثة عشرة:

استعمال سوى بمعنى غير ظرفاً

ذكر أن[1] سوى في الاستثناء معدودة في الظروف فهي في محل نصب على الظرف مؤدية معنى غير فإن فتحت أولها مددتها ونصبتها نصب الظـرف فقلـت: خرج القوم سواء زيد ولا يدخل الخافض عليها إلا في الشعر كقوله:

تَجانَفُ عنْ جلِّ اليمامة نَاقتي وما قَصدتْ منْ أَهْلِها لِسِوائِكا[2]

وإنما لم يدخل الخافض عليها لأنها من الظروف التي لا تتـصرف ووجـه الظرفية فيهما أنك تقول أخذت رجلاً ليعمل ما أكلفه سوى زيد، أي مكان زيد، وأنهم قد وصلوا بهما، فقالوا جاء الذي سوى زيد، ومررت بالذي سواء بكر، وليسا فـي باب الاستثناء من المساواة، وإنما هما مشتملتان على حروف المـساواة، ومعناهمـا معنى غير.

ويخالف الأنباري ما جاء به ابن الشجري وذلك بقوله[3]: ذهب الكوفيون إلى أن سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: والدليل على أنها تكون اسما بمنزلة غيـر، ولا تلزم الظرفية، أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر من الطويل[4]:

ولا ينْطِقُ المكْروه منْ كان مِنْهم إذَا جلَسوا مِنّا ولا مِنْ سِوائِنَا

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر من الطويل:

تَجانَفُ عنْ جلِّ اليمامة نَاقتي وما قَصدتْ منْ أَهْلِها لِسِوائِكا

فأدخل عليها لام الخفض ؛ فدل على أنها لا تلزم الظرفية.

وقال الآخر من الوافر[5]:

أَكُر على الكَتِيبةِ لا أُبالي أَفِيها كان حتْفِي أمْ سِواها

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص235

(2) القول للأعشى، ديوانه ص89

(3) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص272

(4) البيت للمرار بن سلامة العجلي، خزانة الأدب 438/3، شرح أبيات سيبويه 424/1، الكتاب 31/1.

(5) البيت للعباس بن مرداس خزانة الأدب 438/2، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 158، وبلا نسبة في خزانة الأدب 438/3

فـ"سواها" في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في فيها والتقـدير أم في سواها.

والذي يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال: " أتـاني سـواؤك" فرفع ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفاً، نحو قولهم: مررت بالذي سواك، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتهـا بخلاف غير، ونحو قولهم: مررت برجل سواك، أي: مررت برجل مكانك.

أما الجواب على كلمات الكوفيين: ما أنشده من قول الشاعر[1]:

ولا ينْطِقُ المكْروه منْ كان مِنْهم ... إذَا جلَسوا مِنّا ولا مِنْ سِوائِنَا

وقول الآخر:

تَجانَفُ عنْ جلّ اليمامة نَاقَتي ... وما قَصدتْ منْ أَهْلِها لِسِوائِكا[2]

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر، وعندنا أنه يجوز أن تخـرج عـن الظرفيـة فـي ضرورة الشعر، ولم يقع الخلاف في حال الضرورة، وإنما فعلوا ذلك واسـتعملوها اسما بمنزلة غير في حال الضرورة لأنها في معنى غير، وأما قول الآخر[3]:

أكُر على الكَتِيبةِ لا أُبالي ... أَفِيها كان حتْفِي أمْ سِواها

فليس سواها في موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض في فيها، وإنمـا هـو منصوب على الظرف؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز.

وأما ما رووه عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواؤك" فرواية تفـرد بهـا الفراء عن أبي ثروان، وهي رواية شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة[4].

والأرجح ما ذهب إليه الكوفيون لما يأتي:

---

(1) البيت للمرار بن سلامة العجلي، خزانة الأدب 438/3، شرح أبيات سيبويه 424/1، الكتاب 31/1

(2) القول للأعشى، ديوانه ص89

(3) البيت للعباس بن مرداس خزانة الأدب 438/2، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 158، وبلا نسبة في خزانة الأدب 438/3

(4) ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص 235

1. قال أبو حيان الأندلسي: "أما سوى وسواء من قوله تعالى: (مَكَانًا سُوًى)[1]، و(فِي سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ)[2] فهما اسمان لا ظرفان اتفاقاً[3].
2. وذكر السيوطي بعد عرضه لرأي الكوفيين والبصريين في استعمالها أن ادخال الجار عليها في قول الأعشى السابق يخرجها من الظرفية[4].
3. عامل ابن مالك وابن عقيل "سوى" بما تعامل به غير، قال ابن مالك:

ولسوى سوى سواء اجعلا   على الأصح ما لغير جعلا

وأيد ابن عقيل رأيه، فاستشهد بأربعة شـواهد شـعرية لمجيئهـا مرفوعـة ومنصوبة ومجرورة[5].

أ. دخول حرف الجر عليها:

ب. ذكر الأنباري ثلاثة شواهد شعرية لمجيئها مجرورة بالباء واللام ومن[6].

ج. ذكر الزجاجي قبله أن سوى لها أربعة مواضع، تكون اسماً وظرفاً وتحقيةـاً ومصدراً، وإذا كانت اسماً جاءت بمعنى غير، واستـشهد بقـول الأعـشى السابق[7].

كل ذلك يدل على أن سوى ليست ملازمة للظرفية كما يـرى البـصريون، وادعاؤهم أن ذلك ملازم للضرورة الشعرية – مع كثر وروده- يجب ألا يؤخذ به.

---

(1) سورة طه الآية 58
(2) سورة الصافات الآية 55
(3) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب،ج3،ص321
(4) السيوطي، الاشباه والنظائر،ج3،ص112
(5) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك،ج1،ص611-614
(6) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف،ج1،ص186،185
(7) الزجاجي، حروف المعاني، ص23، 24

الفصل الرابع:

مخالفة ابن الشجري للكوفيين

المسألة الزنبورية:

توضح هذه المسألة ما دار بين الكسائي وسيبويه[1]، حيث يمثل الكسائي المذهب الكوفي ويمثل سيبويه المذهب البصري بحضرة يحيي بن خالد البرمكي

وتنص المسألة على أن الكسائي فيما وردت به الرواية سأل سيبويه فقال كيف تقول: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أم فإذا هو إياها). قال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي: أخطأت، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو منها خرجت فإذا هو عبدا القائم، والقائم برفع القائم ونصبه فقال سيبويه في ذلك بالرفع دون النصب. فقال الكسائي العرب ترفع هذا كله وتنصبه فدفع سيبويه قوله.

فقال يحيي بن خالد قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم فليحضروا ويسألوا. فقال يحيى وابنه جعفر قد أنصفت وأمر بإحضارهم فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان فسئلوا عما جرى بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فأقبل يحيى على سيبويه فقال له قد تسمع فاستكان سيبويه.

وافق ابن الشجري في هذه المسألة سيبويه وهو يمثل المذهب البصري وذلك بقوله: إن الصحيح في هاتين المسألتين قول سيبويه[2] لأن إذا هذه هي المكانية الموضوعة للمفاجأة وهي تؤدي معنى الظرف الذي يشار به إلى المكان وانتهى بعد عرضه للأدلة إلى منهجين في النحو:

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1ص229

(2) المرجع السابق نفسه.

المنهج الأول وهو منهج البصريين الذي يمثله سيبويه والذي يعتمد ما تعارف عند العرب

والمنهج الثاني وهو منهج الكوفيين الذي يمثله الكسائي ويعتمد فيـه علـى الـسماع والقياس

كما وافق أبو البركات الأنباري[1] كذلك في كتاب الإنصاف المذهب البصري فـي هذه المسألة.

المسألة الثانية:

الاسم المرفوع أو المنصوب بعد إن الشرطية

يقول ابن الشجري إن احتج محتج لمن أجاز عرقاً تصببت فالدافع له أن تقول إن العامل[2] في الماء هو الرافع للعطفين من حيث كان التقدير إذا تحلـب عطفـاه ماء، كقولك إذا زيد راكباً يخرج أكرمته وإنما احتجت إلى إضمار الفعـل بعـد إذا لأنها تطلب الفعل كما تطلبه إن الشرطية والاسم بعدها يرتفـع أو ينتـصب بفعـل مضمر يفسره الظاهر كما ارتفع بعد أن في نحو (إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ)[3] وانتصب بعـدها في نحو لا تجزعي إن منفساً أهلكته، فمثال المرتفـع بعـد إذا (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)[4] و(إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ)[5] ومثال المنتصب بعدها[6]

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته   فقام بفأس بين وصليك جازرُ

.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الانباري ج2 ص209

(2) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ص33

(3) سورة النساء 174

(4) سورة الانشقاق الاية 1

(5) سورة الانفطار الآية 1

(6) البيت لذي الرمة، كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري ص401، خزانة الأدب للبغدادي الشاهد الستون بعد المائة، وفيات الأعيان لابن خلكان 1691.

فإن قيل لم نجد اسمين معاً مرفوعاً ومنصوباً عمل فيهما فعل مضمر، قيل بلى، قال سيبويه في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من ذلك قول العرب أما أنت منطلقاً انطلقت معك وإما زيد ذاهبا ذهبت معه[1].

وافق ابن الشجري المذهب البصري في هذه المسألة وخالف الكوفيين الذين يرون أن إمرؤ فاعل وهلك فعله، والسماء بعد إذا مبتدأ مرفوع إما بالترافع أو بالابتدأ.

وقد وافق أبو علي الفارسي[2] في كتابه المسائل العضديات ما جاء به ابن الشجري من تأييده للمذهب البصري.

و سبقه الرماني في كتابه معاني الحروف في تأييده للمذهب البصري[3].

وقال السيرافي في شرح كلام سيبويه: وإذا تقدم الاسم المرفوع وولي الجزم فأحسن، وذلك أن يكون في إن من بين حروف الجزاء لأنها الحرف الأصلي في المجازاه ويكون الفعل بعد الاسم ماضيا .

فالاسم المرفوع بعد إن عند سيبويه فاعل لفعل مضمر يفسره المذكور بعده، ولم يجز سيبويه الابتداء بعد إن[4].

وأجمع أغلب النحاة على ما جاء في المذهب البصري، الأمر الذي يدعم موقفهم ويؤيد ما ذهبوا إليه .

المسألة الثالثة:

صيغة المبالغة في علامة ونسابة

أوضح ابن الشجري بأن الهاء المضافة في آخر نسابة وعلامة وغيرها هي صيغة مبالغة وليست للتأنيث وذلك بقوله:

---

(1) الكتاب، سيبويه ج3، دار صادر ص149، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي.

(2) أبي علي الفارسي، المسائل العضديات، ص183،182

(3) الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبدالفتاح اسماعيل شلبي

(4) جنهويتشي، هدى، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه، ص71

الهاء في علامة ونسابة ليس علامة تأنيث بل صيغة مبالغة زادوا الهاء للتكثير والمبالغة في الوصف في قولهم رجل علامة ونسابة وسأالة وراوية للشعر وكذلك قولهم رجل فروقة وملولة وحمولة دلت الهاء فيها على كثرة الفرق والملل والاحتمال وكذلك امرأة فروقة و ملولة وحمولة دخلتهن الهاء لما ذكرناه من التكثير والمبالغة لا للتأنيث ألا ترى أنهم لم يدخلوا الهاء في فعول وصفاً للمرأة نحو امرأة صبور وشكور وغدور ولعوب كما جاء في التنزيل (تُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ تَوۡبَةٗ نَّصُوحًا)[1] وامرأة نصوح ومثل إدخالهم الهاء للمعنى الذي ذكرته في قولهم علامة ونسابة إدخالهم إياها في قولهم رجل لحانة ورجل هلباجة جخابة فقاقة مخففان بوزن سحابة[2].

في حين لم يوافق ابن الشجري ثعلباً والفراء في أن الهاء للتأنيث وذلك بقوله وذهب ثعلب وهو مذهب الفراء إلى أن الهاء في قولهم علامة ونسابة وراوية للتأنيث لا للمبالغة في الوصف وكذلك رجل مجذامة ومطرابة ومعزابة قال وذلك إذا مدحوه كأنهم أرادوا به داهية وكذلك إذا ذموه فقالوا رجل لحانة ورجل هلباجة وجخابة وفقاقة كأنهم أرادوا به بهيمة[3].

وقد ذهب ابن الشجري مذهب البصريين إذ يقول[4]: والذي ذهب إليه البصريون من أن المراد بتأنيث هذه الأوصاف المبالغة في الوصف هو الوجه. حيث أن الكوفيين يرون أن الهاء في علامة ونسابة للتأنيث وقد خالفهم ابن الشجري القول وذلك لأنه ورد عنهم ما هو خارج عن ذلك نحو قولهم رجل ملولة ورجل صرورة للذي لم يحج.

وقد وافق ابن الشجري كل من الهروي في كتابه الأزهية[5] وذلك بقوله تدخل الهاء للمبالغة في المدح أو الذم.

---

(1) سورة التحريم الآية 8

(2) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص48

(3) المرجع السابق،ج2 ص49

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) الهروي، الأزهية، ص261

وقد سبقه المبرد[1] في كتابه المقتضب فيما ذهب إليه حيث قال إن الهاء في علامة ونسابة ورجل ربعة أي بين الطويل والقصير ،ورجل يفعة أي مراهق للمبالغة وليس للتأنيث.

وذكر ابن جني[2] في كتابه الخصائص أن التاء في راضية وآشرة ليست تاء التأنيث وإنما هي للمبالغة كفروقة وصرورة صفة للرجل الذي لم يحج.

وقد عرف علماء الصرف صيغ المبالغة بأنها أسماء أو أبنية مخصوصة تفيد التنصيص على التكثير أو المبالغة في حدث اسم الفاعل، كماً أو كيفاً

وفي صيغها أنها تصاغ من الثلاثي متعدياً في الغالب، والمشهور منه خمسة أحدها: فعال نحو قطاع، رزاق، قتال، وهاب وقد تلحقها التاء زيادة في المبالغة نحو علامة، مداحة، فهامة، نسابة[3].

المسألة الرابعة:

جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه

أجاز ابن الشجري تقديم الجملة على المخبر بها عنه يتضح ذلك من خلال سؤال أبي الحسن على بن عبدالرحمن المغربي له عن إعراب ومعنى البيت الآتي:

أنى ترد لي الحمول اراهم   ما أقرب الملسوع منه الداء

فأجاب بأن الداء مبتدأ قدم خبره عليه وإن كان الخبر جملة اتساعا لأن البصريين مجمعون على جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه كقولك مررت به المسكين ،وأكرمت أخاه زيد أي المسكين مررت به وزيد أكرمت أخاه والمعلق للجملة بالمبتدأ الهاء في منه فالتقدير الداء ما أقرب الملسوع منه.

---

(1) المبرد، المقتضب 157/3

(2) ابن جني، الخصائص 153/1

(3) الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، ص77

وهنا رأى ابن الشجري ما رآه البصريون من جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه[1]، ووافقه كل من الأنباري[2] في كتابه الإنصاف حيث قال: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة.

وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم (لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره) قلنا:هذا فاسد، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع (ضرب غلامه زيد) إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا، لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير، فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير، قال ا تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ) فالهاء عائدة إلى موسى، وإن كان متأخر لفظاً، لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير .

ويقول أبو البقاء ابن العكبري[3] في كتابه التبيين: يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، ويكون فيه ضمير كما لو تأخر.

وقال الكوفيون: لا يجوز.

وحجة البصريين السماع والاستدلال، ومن السماع قولهم تميمي أنا وأما الاستدلال فمن وجهين:

1. تقديم خبر كان على اسمها كقولك كان قائماً زيد، فزيد مرفوع بكان لا بقائم، وهما في الأصل مبتدأ وخبر، وقد جاز تقديمه.

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص26

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ج1،ص48-49

(3) العكبري، التبيين ،ص245

2. أن تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز، ودليل ذلك القرآن والشعر. أما من القرآن فقوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم)[1] فيوم منصوب بمصروف.

واحتج الآخرون – يعني الكوفيين- بأن تقديم الخبر يلزم منه الإضمار قبل الذكر .

والجواب: أن الإضمار قبل الذكر لفظاً جائز إذا كان في تقدير التأخير.

والأرجح هو ما أجمع عليه النحاة وذهب إليه البصريون[2].

المسألة الخامسة:

حذف رب وبقاء ما يدل عليها

قال ابن الأحمر الباهلي

وبيض لم يخالطهن فحش   نسين وصالنا إلا سؤالا

اختلف النحويون في هذه الواو فذهبت طائفة من المحققين منهم أبـو علـي وعثمان بن جني إلى أنها عاطفة جملة على جملة، ورب هي الجارة مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمراً لأن اللفظ بالواو سد مسده .

وقال من خالفهم بل الواو هي الجارة لأنها صارت عوضاً من رب فعملـت عملها بحكم نيابتها عنها كما عملت همزة الاستفهام وحروف التنبيه الجر في القسم بحكم النيابة عن واوه، وقالوا لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام واحتجوا بـأن العرب قد أضمرت رب بعد الفاء في جواب الشرط كقول ربيعة بن مقروم الضبي:

فإن أهلك فذي حنق لظاه   تكاد علي تلتهب إلتهابا

فالفاء جواب الشرط كما ترى فلا بد أن يكون التقدير فرب ذي حنق لأن الفاء لم توجد جاره في شئ من كلامهم .

(1) سورة هود آية 8

(2) العكبري، التبيين ص246

قال أبو على وقد انجر الاسم بعد بل في قوله (بل بلد ملء الفجاج قتمه) فلـو كـان الجر بالواو دون رب المضمرة لكان الجر في قوله بل بلد ببل قال وهـذا لا نعلـم أحدا به اعتداد بقوله[1].

في هذه المسألة لم يوضح ابن الشجري رأيه بصراحة، فلم يصرح إلا بجملة واحدة وهي وهذا لا نعلم أحداً به اعتد فلو كان يقصد مقولة أبي علي نستدل علـى أنه يؤيد الرأي الكوفي وهذا المرجح لدي وإن كان يعني ما سبق من الحجج وتأييده للمذهب البصري وهو ما ذهب إليه تلميذه أبو البركات الأنباري بدحضه جميع حجج الكوفيين وهو ما دل على أنه لم يكن منصفاً في كتابه الإنصاف ودل كـذاك علـى تحيزه للمذهب البصري حين قال[2]:

ذهب الكوفيون إلى أن واو (رب) تعمل في النكرة الخفض بنفسها، واليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين. وذهب البصريون إلى أن واو (رب) لا تعمل، وإنما العمل ل (رب) مقدرة.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن (رب)، فلما نابت عن (رب) وهي تعمل الخفض فكـذلك الـواو لنيابتهـا عنهـا، وصارت كواو القسم، فإنها لما نابت عن الباء، عملت الخفض فكذلك الواو هاهنـا: لما نابت عن (رب) عملت الخفض كما تعمل (رب)، والذي يدل على أنهـا ليـست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة، كقوله [من الرجز]

وبلد عامية أعماؤه كأن لون أرضه سماؤه

وما أشبه ذلك، فدل على أنها ليست عاطفة، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا: الواو ليست عاملة، وإن العمل ل(رب) مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شـيئا، لان الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا، وحرف العطف غير مخـتص، فوجـب أن لا يكون عاملا، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل (رب) مقدرة .

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ص143

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الخامسة والخمسون، ج1، ص350

والذي يدل على أنها واو العطف وأن (رب) مضمر بعدها أنه يجوز ظهورها معها، نحو: (ورب بلد) وسنبين ذلك مستوفى في الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: (إنها لما نابت عن (رب) عملت عملها كواو القسم)، قلنا: هذا فاسد، لأنه قد جاء عنهم الجر بإضمار (رب) من غير عوض منها، وذلك نحو قوله [من الخفيف]:

رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أيضاً أنها تضمر بعد بل، وكذلك تضمر بعد الفاء.

والذي أعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف – التي هي الواو والفاء و(بل) – ليست نائبة عن (رب) ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها، فيقال: (ورب بلد) و(بل رب بلد) و(فرب حور) ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها، لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض. ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما، فلا يقال (وبا لأفعلن) وتجعلهما حرفي قسم، وكذلك أيضا التاء. وقولهم أن العطف لا يجوز الابتداء به، ونحن نرى الشاعر يبتدئ بالواو وبلدٍ عامية إعماؤه[1].[1]

الرأي عندي- الباحثة- ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد من أن الواو هي الجارة ويتضح ذلك فيما ذكروه من حجج، أما تجويز البصريين الابتداء بالواو على أنها عاطفة لمحذوف فإنه لابد من أن يكون هذا المحذوف مبتدأ والمبتدأ كما هو متعارف عليه حقه الرفع، والعاطف والمعطوف يتساويان في الحركة الإعرابية أي أن العطف يتبع المعطوف في الحركة الإعرابية فلو عدنا إلى المثال الذي ذكروه نجده مجروراً فالواو عندي هنا واو رب لا واو العطف والتقدير ورب بلد عامية إعماؤه. أو أن يؤول ذلك وتكثر فيه التأويلات وهذا ضعيف قياساً.

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص350

المسألة السادسة :

عمل ما الحجازية في الخبر

جاء من معاني ما الحجازية أن تكون حرفاً نافياً يرفع الاسم وينصب الخبـر تشبيهاً لها بليس وذلك لدخولها على جملة الابتداء والخبر كدخول ليس عليها ولأنها تنفي ما في الحال كما تنفيه ليس ويدخلون على خبرها الباء كما يدخلونها على خبر ليس كقولك ما زيد بقائم و(وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ)[1].

وبنو تميم لزموا فيها القياس لأنها من الحروف الداخلة على الجملتين الاسمية والفعلية كهل وحق ما يدخل على الجملتين أن لا يعمل لأن العامل يجب أن يكـون مختصاً بما يعمل فيه من اسم أو فعل تقول في لغة أهل الحجاز ما زيد قائمـا كمـا جاء في التنزيل (مَا هَٰذَا بَشَرًا)[2] و(مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ)[3] أجمع القراء والعرب على قراءتهم بشرا موافقة لخط المصحف واختلفوا في نصب أمهاتهم ورفعهـا فـروى المفضل عن عاصم رفعها وأجمعت العرب على ترك إعمالها إذا قدموا الخبر على المخبر عنه[4] وجاء في الإنصاف[5] ما يؤيد ما ذهب إليه البصريون حيـث قـال: ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهـو منـصوب بحذف حرف الخفض. وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منـصوب بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنها لا تعمل في الخبر وذلـك لأن القياس في ما أن لا تكون عاملة البته، لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ،كحرف الخفض لما أختص بالأسماء عمل فيها، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطـف، لأنه تارة يدخل على الاسم، نحو ما زيد قائم، وتارة يدخل على الفعل نحو ما يقـوم

---

(1) سورة هود الآية 123

(2) سورة يوسف الآية 31

(3) سورة المجادلة الآية 2

(4) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص238

(5) ابن الأنباري، الإنصاف 107/1

زيد، فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل، ولهذا كانـت مهملـة غير معملة في لغة بني تميم، وهو القياس، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبة ضعيف، فلم يقو على العمل في الخبر كما عملـت ليس، لأن ليس فعل وما حرف، والحرف أضعف من الفعل، فبطل أن يكون منصوباً بما ووجب أن يكون منصوباً بحذف حرف الخفض، لأن الأصل ما زيد بقائم فلمـا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً، لأن الصفات منتصبات الأنفس فلمـا ذهبت أبقت خلفاً منها، ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو ما قائم زيد أو دخل حرف الاستثناء نحو(ما زيد إلا قائم) لأنه يحسن دخول الباء معهما، فـلا يقـال: (ما بقائم زيد)، (و ما زيد إلا بقائم) فدل ذلك على ما قلناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن (ما) تنصب الخبر وذلـك أن (ما) أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس، وعمل ليس الرفع والنصب ووجه الشبة بينها وبين ليس من وجهين: أحدهما: أنها تدخل على المبتدأ والخبر والثـاني أنها تنفي ما في الحال ويقوي الشبه بينهما دخول الباء في خبرها كم تدخل في خبر ليس فوجب أن تجري مجراه ،لأنهم يجرون الشئ مجرى الـشئ إذا شـابهه مـن وجهين[1].

وافق ابن الشجري في هذه المسألة رأي البصريين بأن ما الحجازية تعمل في الخبر وهو منصوب بها.

المسألة السابعة:

عامل الرفع في الاسم الواقع بعد لولا:

وافق ابن الشجري ما ذهب إليه البصريون أن زيد في قولنا: لولا زيد لجئتك مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف لعلم السامع به، وتقديره: لولا زيـد حاضـر أو عندك. وذلك بقوله وهو الوجه عندي.

وذهب الكوفيون إلى أن لولا تعمل الرفع فيما بعدها ؛لانعقاد الفائدة به[2].

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 107/1

(2) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ،ص180-182.،ج2 ص76

ويخالف الانباري ما ذهب إليه أستاذه ابن الشجري بقوله: ذهب الكوفيـون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها، نحو: لولا زيد لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبـة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ والذي يدل على أن الاسم يرتفـع بهـا دون الابتداء أن (أن) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة، نحو قولك: لولا أن زيـداً ذاهـب لأكرمتك. ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه يرتفع بالابتـداء دون لـولا، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا لا تختص بالاسـم دون الفعـل ويقول الانباري بأنه لما لم يجز أن يقال: لولا أخوك ولا أبوك، دل على فساد مـا ذهبوا إليه. والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون.

وأما الجواب عن كلمات البصريين: أما قولهم: إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، ولولا حرف غير مختص، قلنا: نسلم أن الحـرف لا يعمـل إلا إذا كـان مختصاً، لكن لا نسلم أن لولا حرف غير مختص(1).

ويرى أبو البقاء بن العكبري أن الاسم الواقع بعد لولا التي يمتنع بها الـشئ لوجود غيره يرتفع بالابتداء(2).

وبذلك يخالف أبو البقاء ما ذهب إليه الكوفيون وما تبعهم فيه الانباري كمـا يرى أن للكوفيين وجهتي نظر في إعراب الاسم الواقع بعد لولا، أولاهما: أنه يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل.

والثاني: يرتفع بفعل محذوف(3).

ويرى أن للبصريين أربع حجج تؤيدهم فيما ذهبوا إليه:

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف، ج1، ص74.

(2) العكبري، التبيين، ص239

(3) المرجع السابق، ص240

1. أن (لو) و(لا) قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع، فكذلك بعد التركيب، لأن الأصل عدم التغيير والتغيير. وقال الرضي: ولكن منع البصريون هذا التقـدير، وحملهم على أن قالوا: أن لولا كلمة بنفسها، وليست لو الداخلة على لا[1].
2. أن الأصل في العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ولولا ليست كذلك.
3. إن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كل حرف ينصب، مثل مـا ولات وهذا ليس منصوباً له فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع مـن العـرب فـدعوى ارتفاعه به محض تحكم.
4. أنك لو وضعت مكانه فعلا في معناه، لم يكن للجملة معنى.

واحتج الكوفيون بثلاثة أوجه:

1. إن لولا هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملاً فيه كسائر الحروف المختصة، وإنما أعمل الرفع ولم يعمل النصب أو الجزم لأنه يختص بالاسم فأشبه الفعل والفاعل.
2. إن لولا معناه معنى الفعل فكانت عاملة كـ (إن) وأخواتها .
3. إن (أن) تفتح بعد لـولا كقولـه تعـالى: (فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ)[2] وأن المفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولا لما قبله، وهذا يفسد القول بكونه مبتدأ.

وقد فند أبو البقاء بن العكبري[3] آراء الكوفيين ثم ردها، بقوله :والجواب عن الأول من وجهين:

1. لا نسلم أنها مختصة بالاسم، بل قد يقع الفعل بعدها.
2. نسلم أنها مختصة، ولكن ليس كل مختص عاملاً، ألا ترى أن الألف والـلام مختصة بالاسم ولا تعمل.

---

(1) الاستراباذي، شرح الكافية ،ج1،ص104
(2) سورة الصافات، الآية 143
(3) العكبري، التبيين، ص 242

أما وقوع أن المفتوحة بعد لولا فلا يمنع من كونها مبتدأ، وإنما كان كـذلك، لأن إن وما عملت فيه يصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها، وكل ما صح الإخبـار عنه بما قبله وجب أن يصح الإخبار عنه بما بعده، لأن إن وما عملت فيـه يـصح الإخبار عنه بالفعل الواقع قبلها وكل ما صح الإخبار عنه بما قبله وجب أن يـصح الإخبار عنه بما بعده، لأن صحة الإخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير، وإنما امتنـع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول إن المكسورة عليها[1].

وهنا يوافق ابن الشجري المذهب البصري كما ذكرت فـي بدايـة طرحـي للمسألة.

المسألة الثامنة:

استعمال أسماء الإشارة بمعنى الأسماء النواقص الموصولة :

قال في تفسير قوله تعالى: (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ)[2] يرى البـصريون أن تلك على بابها من الإشارة وهو الرأي عندي، ويرى الكوفيون أن معناها، ومـا التي بيمينك[3].

ويرى شارح ألفية ابن مالك أن البصريين يرون أن ذا اختصت مـن سـائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولة بلفظ واحد مع المـذكر والمؤنـث، وشـرط استعمالها موصولة أن تكون مسبوقة بـ ـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين[4].

ويرى صاحب الإنصاف[5] أن باقي أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسـماء الموصولة. أما الكوفيون فرأوا أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنـى

(1) العكبري، التبيين ص243
(2) سورة طه الآية 17
(3) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص443
(4) ابن عقيل شرح الألفية ج1 ،ص152
(5) ابن الأنباري، الإنصاف ج2، ص425،ص426

الذي والأسماء الموصولة، واحتجوا بقولـه تعـالى:(ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ)[1]، وقوله تعالى: (هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا)[2].

والأرجح ما ذهب إليه البصريون.

المسألة التاسعة:

نعم وبئس

يتضمن الخلاف في نعم وبئس بين البصريين وبين الفراء وأصحابه، أجمـع البصريون من النحويين على أن نعم وبئس فعلان وتابعهم علي بن حمزة الكسائي.

وقال الفراء: هما اسمان وتابعه أبو العباس وأصحابه على اسميتها وإن كـان لهما لفظ الفعل الماضي وذلك لأنهما نقلا إلى المدح والذم عن النعمة والبؤس اللذين يكون فيهما نعم وبئس فعلين، كقولهم نعم الرجل إذا أصاب نعمة، وبئس إذا أصـاب بؤساً.

واحتج الفراء بقول العرب ما زيد بنعم الرجل، وبقول حسان بن ثابت:

ألست بنعم الجار يؤلف بيته   أخا قلة أو معدم المال مصرما

ودخول حرف الجر عليها يدل على اسميتها.

وقال أبو بكر بن الأنباري: مما يؤيد قول الفراء قول العرب: يا نعم المـولى ويا نعم النصير، فنداؤهم نعم يدل على الاسمية فيها ،لأن الفعل لا ينادى.

وجواب البصريين قالوا: ليس فيما أوردوه من دخول حرف الجر على نعـم وبئس حجة، لأنه مقدرة فيه الحكاية، وقد دخلت الباء في هذا التقدير علـى فعـل لا شبهة فيه، وذلك في قول الراجز:

وا   ما ليلي بنام صاحبه   ولا مخالط الليان جانبه

---

(6) سورة البقرة الآية 85

(2) سورة النساء الآية 109

وكذلك قول حسان التقدير فيه ألست بجار مقول فيه نعم الجار، ولكنهم حذفوا الموصوفات وأقام وأقاموا أوصافها مقامها.

وأما احتجاجهم بقول العرب يانعم المولى ويا نعم النـصير فـالقول فيـه أن المقصود بالنداء محذوف للعلم به فالتقدير يا ا نعم المولى ونعـم النـصير أنـت، فحذفوا المنادى إذ كان حرف النداء دليلا عليه[1].

ويوافق الأنباري والعكبري[2] ابن الشجري فيما ذهب إليـه وأوردوا نفـس الأدلة التي جاء بها ابن الشجري في تأييده للمذهب البصري .

وقد درس الدكتور محمد خير الحلواني المسائل الخلافية[3]، ولم يسلم إلى تلك المسائل التي نقلها ابن الانباري على أنها جميعاً خلافية، فقد تناول مسألة نعم وبئس، وتتبع كلام الفراء فيها في أكثر من موضع من كتابه معاني القرآن وخرج بالأدلـة بأنها ليست خلافية، ذلك أن ما قاله الفراء يدل على أنهما فعلان خرجا عن معنييهما الأصليين، ولم يعودا كالأفعال الأخرى من نحو: قام وقعـد، ولـذلك جمـدا عـن التصرف، مثلهما في ذلك مثل عسى، وأكد ما نقله الانباري عن ابن الشجري، ومن جاء بعدهما وهم، وفيه اضطراب، وما نسبوه إلى الفراء دون تحقيق[4].

المسألة العاشرة:

أفعل التعجب اسم وليس فعل

أجمع النحويون البصريون المتقدمون والمتأخرون على أن أفعل في التعجب من نحو ما أكرم عبدا فعل، وتابعهم أبو الحسن على بن حمزة الكسائي.

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص147-150.

(2) ابن الأنباري، الإنصاف ج1 ص98، التبيين ص274

(3) حلواني، الخلاف النحوي، ص230

(4) المرجع السابق نفسه.

وذهب الفراء إلى أنه اسم وتابعه طائفة من الكوفيين، فمما احتج بـه الفـراء وأصحابه قولهم أنه جامد والفعل بابه التصرف، فالجمود مبـاين للفعليـة فاسـتحق بمخالفته للأفعال إلا ماشذ منها أن يلحق بالأسماء.

والجواب من البصريين: ليس جموده لأنه اسم ولكنه فعل سـلب التـصرف لأمرين:

أحدهما: أن واضعي اللغة لما لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدل عليه جعلوا له صـيغة لا تختلف ليكون ذلك إمارة للمعنى الذي حاولوه فيدل لفظه بلزومه وجها واحدا أنـه تضمن معنى ليس له في أصله فلما دخل معنى التعجب على لفظ متـى زال عـن هيأته زال المعنى المراد به وجب أن يعدلوا إلى لفظ آخر.

والثاني: أنه إنما لم يصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحاضر والمستقبل، وإنما يتعجب في الأغلب مما هو موجود ومشاهد وقد يتعجب ممـا مـضى، ولا يكـون التعجب مما لم يقع فكرهوا استعمال لفظ يحتمل الدلالة على الاستقبال لـئلا يـصير اليقين شكاً، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاسم الفاعل أكره، لأنه لا يخـص زماناً.

الجواب من الفراء وأصحابه – يعني الكوفيين- أن ليس وعسى لم ينضم إلى سلب تصرفهما مجئ التصغير فيهما كما جاء التصغير فـي هـذه الكلمـة مجيئـا مستفيضا في الشعر وفي سعة الكلام، كقوله:

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا   من هاؤليا تكن الضال والسمر

وإذا كان التصغير قد اتسع في هذه اللفظة مع ما لزمها من الجمود والتصغير من خواص الاسم فليس إلا الحكم بأنها اسم إذ كان قولهم يا ما أميلح غزلانـا مـع امتناعهم أن يقولوا لييس وعسي دليلا نافيا عنه الفعلية وقاطعاً له بالاسمية.

الجواب من البصريين: أن التصغير يدخل الأسماء للتحقير في نحو رجيـل ومرئية وللتقليل وذلك من الجموع نحو دريهمات واجيمال وللتقريـب وذلـك فـي الظروف من نحو قبيل المغرب وبعيد الظهر ودوين الوادي[1].

وعلى أن هذا التصغير لأصحابنا في قولهم ما أفعله قولان:

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص129

1. أحدهما: أنه دخله حملا على باب أفعل الذي للمفاضلة لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة.
2. والقول الثاني لأصحابنا أن التصغير حسن لحاقه لفعل التعجب من حيث ألزم التعجب طريقة واحدة فأشبه فعله بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها، وحمل الشئ على الشئ في بعض الأحكام لا يوجب خروجه عن أصله.

جواب الكوفيين قالوا إذا كنتم تزعمون أن أفعل في التعجب لما لزم طريقة واحدة فضارع بذلك الاسم لحقه التصغير ألزمناكم أن تصغروا ليس وعسى لأنهما لزما لفظ المضي فلم يأت لهما مضارع ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول وإذا كانوا قد امتنعوا أن يقولوا لييس وعسي مع قولهم يا ما أميلح كان قولكم أن تصغيره للزومه وجهاً واحداً مردودا عليكم، فإن أخلدتم للقول الثاني فقلتم إنه انضم إلى جموده حمله على نظيره الذي هو أفعل القوم جاز فيه التصغير وليس وعسى لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أحيسنهم على قولهم هو احيسنهم فأنتم من مذهبكم أن نعم وبئس فعلان غير متصرفين ومعلوم أنهما للمبالغة في المدح والذم، وأوكد من هذا أن مثال أفعل به كقولك أكرم به كلام وضع للتعجب فنزل منزلة ما أفعله في المعنى فساغ فيه ما ساغ في ما أفعله وامتنع منه ما امتنع منه وقد وقع الإجماع على أن أفعل فعل مسلوب التصرف وهو مضارع لباب أفعل منك فهلا صغركما صغر أفعل في ما أفعله وهل منع من تصغيره إلا كونه فعلا، وهل سوغ تصغير المثال الآخر إلا كونه اسماً.

وأجاب البصريون عن هذه الإلزامات وعقبوا ذلك احتجاجاً، فقالوا :أما اعتراضكم بليس وعسى فقد كفيتمونا مؤونة الجواب عنه وسقطت الكلفة في ذلك بأنهما لا نظير لهما في الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعل الذي للمفاضلة غير أننا لا نقنع بهذا الجواب بل يطرح حمل أفعل التعجبي على نظيره جانباً، فنقول: إن ليس وعسى وإن كانا قد شاركا فعل التعجب في الجمود فإنهما قد بايناه بشيئين بعداهما من الاسم أحدهما: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال على تصاريفها وأفعل في التعجب مخالف بابه بأنه مقصور على رفع الضمير دون الظاهر فقرب بهذه المخالفة من الاسم الجامد.

والثاني: أن ليس وعسى وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين من نحو لستَ ولستُ وليسوا وعسيتَ وعسيتُ وعسوا وألزم هذا الفعل ضمير الغيبة فلم يتعده فلما تصرفا في الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف ولم يختـصا برفع المضمر دون الظاهر وألزم في الإظهار وجها واحـدا وهـو رفـع ضـمير الغيبة[1].

المسألة الحادية عشرة:

فعل الأمر للمواجهة مجزوم بتقدير اللام الأمرية

عرض ابن الشجري رأي الكوفيين في أن فعل الأمر للمواجهة نحـو أفعـل مجزوم؛ لأن الأصل في أفعل لتفعل كالأمر للغائب، ولكن الأمـر للمواجـه كثـر استعماله، فاستثقلوا مجئ اللام فيه وحذفوها مع حرف المضارعة، ويـرى أن مـا ذكروه مناف للقياس، وأن مما يبطل ما قالوه كون المضارع معربـا ؛ لمـضارعته الاسم، لأن لام التوكيد تدخل عليه كما تدخل على الاسم، ولا يصح دخولهـا علـى الفعل الأمري والفعل الماضي[2].

وقد نقض ابن يعيش[3] في كتابه شرح المفصل مـا جـاءوا بـه بتـذكيرهم بالأصل وهو أن الأصل في الأفعال البناء، ولا يعرب الفعل إلا لعلة، وقولهم بأن لام الأمر محذوفة فاسد ؛ لأن عوامل الأفعال ضعيفة فلا يجوز حذفها وإعمالها وما كان من الحروف نحو "إن وأخواتها" و"حروف الجر " فإنه لا يجوز حذفه وتبقية عمله.

المسألة الثانية عشرة:

منع ترخيم المضاف إليه في سعة الكلام

ذكر تجويز الكوفيين لترخيم المضاف إليه وذلك بقوله: أجاز الكوفيون ترخيم المضاف إليه وأنشدوا شاهداً عليه:

خذوا حذركم يا آل عكرم واذكروا   أواصرنا والرحم بالغيب تذكر

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص135

(2) أمالي ابن الشجري 354/2، الإنصاف في مسائل الخلاف 302/2

(3) شرح المفصل 61/7، 62

رخم عكرمة فأجازوا على هذا في سعة الكلام يا أبا عرو أقبل وذهب مذهب البصريين في عدم تجويزه إلا في الشعر[4].

المسألة الثالثة عشرة:

اشتقاق الاسم

وافق ابن الشجري البصريين في اشتقاق الاسم من السمو، وذلك بقولـه: إن الاسم المحذوف منه عند البصريين لامه وهي الواو، واشتقاقه عندهم من السمو لأن المسمى يرتفع ذكره باسمه فيعرف به ،وإذا جهل اسمه كان خاملاً ومن هذا المعنى يقال فلان له اسم إذا كان شهيرا، وفيه لغات أعلاها اسم لأن التنزيـل جـاء بـه، والثانية سِم مكسور السين، والثالثة سم بضمها، والرابعة سما مضموم الأول مقصور كهدى ومنهم من يقول اسم فيضم همزته[1].

وخالف الكوفيون البصريين في اشتقاقه فزعموا أن المحذوف فاؤه وأخـذوه من السمة فوزن سم وسم على قولهم عل وعل وكذلك اسم أعل وأصله وسم قـالوا لأن السمة العلامة والاسم علامة تدل على المسمى، ويرى ابن الـشجري أن هـذا القول صحيح في المعنى فاسد في جهة التصريف، وذلك إذا صغرته أو كـسرته أو صرفت منه فعلاً رددت المحذوف منه إلى موضع اللام، ولو كان من الـسمة كمـا زعموا رددت المحذوف إلى موضع الفاء ألا ترى أنك تقول في تصغيره سمي، وفي تكسيره أسماء، وفي الفعل منه سميت، ولو كان من السمة ردوا المحذوف منـه أولا فقالوا وسيم وأوسام ووسمت.

ودليل آخر يسقط ما قالوه وهو أنك لا تجد في العربية اسماً حـذفت فـاؤه، وعوض عنها همزة الوصل وإنما عوضوا من حذف الفاء تاء التأنيث في عدة وزنة وثقة ونظائرهن.

ومما احتجوا به على مذهب البصريين في اشتقاقهم الاسم من الـسمو أنهـم قالوا قد وجدنا من الأسماء أسماء تضع من مسمياتها كقرد وكلاب وجـرو وعوسـج

---

(4) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص88 ،89

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص 66-68

وليس هذا الذي تعلقوا به بشئ ،لأن هذه الأسماء علقـت علـى أجنـاس وضـيعة فالوضاعة لاحقة بها من الجنسية لا من جهة الاسمية[2].

المسألة الرابعة عشرة:

وقوع الماضي حالاً

ذهب ابن الشجري مذهب البصريين في جواز وقوع الماضي حالاً إذا كانت معه قد ظاهرة أو مقدرة، وذلك كقوله تعالى: (قَالُوٓاْ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ)[1] أي: أنؤمن لك في هذه الحالة، وخالف ابن الشجري الكوفيين والأخفـش الـذين رأوا أن الماضي يقع حالاً، ودليله النقل والقياس.

وقد وافقه تلميذه الأنباري فيما ذهب إليه[2]، وأورد الفراء[3] في كتابه معاني القرآن: والحال لا تكون إلا بإضمار قد أو بإظهارها، ومثله في كتاب ا :

(أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[4] يريـد – وا أعلـم- جـاؤوكم قـد حـصرت صدورهم، وفي قوله تعالى: (وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ)[5] والمعنـى –وا أعلم- فقد كذبت[6]

المسألة الخامسة عشرة:

دخول لام التوكيد على خبر إن المخففة العاملة

---

(2) المرجع السابق نفسه.

(1) سورة الشعراء الآية 111

(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 160/1، 161

(3) الفراء، معاني القرآن 24/1

(4) سورة النساء الآية 90

(5) سورة يوسف الآية 27

(6) أثبت محيي الدين توفيق في دراسته عن الأنباري أن هذه المسألة ليست خلافية.

يرى ابن الشجري أن[7]إن المخففة في قوله تعـالى:(وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ)[8] وقوله تعالى: (وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ)[9] مخففة من الثقيلة بإجماع البصريين، واللام لام التوكيد، والكوفيون يجعلونها النافية، ويزعمون أن اللام بمعنى إلا وهو قول ضعيف .وذكر سيبويه أن إن المخففة لما خففت ألزمت اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي ينفي بها، واستشهد بقوله تعالى:

(وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ)[1] وقوله تعـالى:(وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ)[2]، كمـا أكـد المبرد أنها إذا رفعت ما بعدها، ودخلت اللام على خبرها علـم أنهـا الموجبـة لا النافية، وعليه قوله تعالى: (وَإِن كَانُوا۟ لَيَقُولُونَ)[3] وإذا نصبنا بها لم تحتج إلى اللام، إلا أن تدخلها توكيدا[4].

المسألة السادسة عشرة:

الظرف يوم إذا أضيف إلى جملة فعلية فعلها مضارع فهو معرب.

ذكر ابن الشجري أن البصريين لا يجيزون أن يكون النصب بناء في قولـه تعالى: (قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ)[5] لأن المضارع معرب، وإنمـا أجـازوا البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام كـ مثل، وغير، وحين وأضـيف إلـى مبنـي كإضافة حين إلى عاتبت في قول النابغة الذبياني[6]:

عَلى حِينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ

(7) ابن الشجري، الأمالي، ص308
(8) سورة يوسف، آية، 3
(9) سورة الاسراء، آية، 73.
(1) سورة الاعراف، الآية، 102
(2) سورة الشعراء، الآية، 186
(3) سورة الصافات، الآية، 167
(4) المبرد، المقتضب 363/2
(5) سورة المائدة، الآية، 119
(6) النابغة الذبياني، ديوانه ص233

وإضافة يوم إلى إذ في نحو (مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ)[7] فخالفوا بهذا الفراء الذي أجاز النصب في يوم بناء.جاء في أماليه :أجاز الفراء أن يكون النصب في يوم ينفع بناء، وموضع يوم رفع فيكون المعنى في قراءة نافع كالمعنى في الأخرى ولم يجز ذلك أحد من البصريين لأن المضارع معرب وإنما يجيزون البناء في المضاف إذا كان فيه إبهام كمثل وحين وغير وأضيف إلى مبني كإضافة حين إلى عاتبت في قول النابغة السابق، وإضافة يوم إلى إذ كما في الآية السابقة. وهو هنا يؤيد البصريين وذلك بقوله والإعراب في هذه الأحرف ونظائرها حسن وإنما سرى البناء من المضاف إليه إلى المضاف كما سرى إليه من الاستفهام[1].

وذكر ابن السراج أن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعـل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلـى الأفعال، فإذا أضيفت إلى فعل معرب، فإعراب الاسم عندي هو الحسن، وإذا أضفته إلى فعل مبني جاز إعرابه وبناؤه على الفتح، وإن يبنى مع المبني أحسن عندي من أن يبنى مع المعرب[2]، أما أبو البقاء العكبري فيرى أن هذا في الآية السابقة (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) مبتدأ ويوم خبره، وهو معرب، لأنه مضاف إلى معرب، ويقرأ يوم بالفتح، وهو منصوب على الظرف، وقال الكوفيون: إنه وقع خبر (هذا) ولكنه بني على الفتح، لإضافته إلى الفعل، وعندهم يجوز بنـاؤه إذا أضـيف إلـى معرب، وعندنا لا يجوز ذلك إلا إذا أضيف إلى مبني[3].

ويرى ابن عقيل بعد عرضه لمذهب البصريين والكوفيين في هذه المـسألة، وموقف المصنف ابن مالك منها قوله :

وابن أو أعْرِبْ ما كإذْ قدْ أُجْرِيا واخْتَرْ بِنَا متْلُو فِعْلٍ بنيا

وقَبْلَ فِعْلٍ معْـربٍ أوْ مـبْتَدأْ أعْرِبْ ومنْ بنَى فلَنْ يفَندا

---

(7) سورة المعارج، الاية 11

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ص45

(2) ابن السراج، الأصول في النحو 11/2

(3) العكبري، وجوه الاعراب والقراءات 131/1

أن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بماضي البناء، ولكنـه روي بالبناء والاعراب قول النابغة الذبياني السابق:

عَلى حينَ عاتَبتُ المَشيبَ عَلى الصِبا ... وَقُلتُ أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ

وما وقع قبل فعل معرب، أو قبل مبتدأ فالمختـار فيـه الاعـراب ويجـوز البناء(4).

المسألة السابعة عشرة:

تخصيص اللهم بالنداء

أجاز ابن الشجري تخصيص البصريين لفظ الجلالة في النداء بقولهم: " اللهم" ولم يستعملوا حرف النداء إلا للضرورة الشعرية، نحو قول أبي خراش الهذلي:

إنّي إذا ما حدثٌ ألما ... أقول: يا اللّهم يا اللّهما(1)

ولم يجمعوا بين الميم وحرف النداء، لأنهم ضموا الواو عوضاً مـن حـرف النداء، ورد قول الفراء(2) بأن هذه الميم مأخوذة من فعل، وأنهم أرادوا يا ا أمنـا بخير أي: أقصدنا فحذفوا همزة أم تخفيفا(3).

وقد وافقه سيبويه(4) (7)، و تلميذه الأنباري(5) فيما ذهب إليه.

يرد عبدالهادي الفضلي على البصريين فيما ذهبوا إليـه: ذكـر أن لعلمـاء الساميات رأيا في كلمة اللهم ينفي العوض الذي ذهبوا إليه، وهو أن الكلمة مـأخوذة بشئ من التحوير والتهذيب من كلمة ألوهيم العبرانية التي تعني آلهة – جمع إلـه- والتي ربما كانوا يريدون منها أن ا تعالى يجمع جميع الأسماء والصفات، وتفسير

---

(4) ابن عقيل، شرح الألفية 50/2-51
(1) ابن خراش الهذلي، شرح أشعار الهذليين 1346/3
(2) الفرا، معاني القرآن 203/1
(3) ابن الشجري، الأمالي، المجلس التاسع والخمسون
(4) سيبويه، الكتاب 196/2
(5) ابن الأنباري، اسرار العربية 233-234 .

بعض العلماء العرب لكلمة اللهم بأن المراد منها جميع أسماء ا وصـفاته، وهـو بذلك يؤيد مذهب الكوفيين في الجمع بين أداة النداء وأداة التعريف[6].

المسألة الثامنة عشرة:

اتصال الهاء في رب

يرى ابن الشجري أن من أحكام رب دخولها على الضمير قبل الذكر، علـى شريطة التفسير بنكرة منصوبة، كقولهم ربه رجلاً جاءني، ومعنى ربه رجـلا، رب رجلٍ، والهاء ضمير مبهم أشبه بإبهامه النكرات، فساغ دخـول رب عليـه، وهـذا الضمير لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث عند البصريين، لأنه ضمير مجهول، يعتمـد فيه على التفسير، فيغني تفسيره عن تثنيته وجمعه، ونقل عن الكوفيين أنهم أجـازوا فيه التثنية والجمع والتأنيث[1].

ويرى ابن السراج(ت 316هـ)[2]،وابن عصفور(ت669هـ)[3]، والمـرادي (ت 749هـ)[4] وابن هشام(ت 761هـ)[5] أن رب تدخل على ضمير غيبة مـبهم مفسر بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز، نحو ربه رجلا أكرمت، وهذا الـضمير يلزمه الإفراد والتذكير استغناء بتثنيه تمييزه وجمعه وتأنيثه، نحو ربه رجلين، وربه رجالا، وحكى الكوفيون نقلاً عن العرب تثنيته وجمعه وتأنيثه فيطابق التمييز.

المسألة التاسعة عشرة:

استعمال الياء والكاف في لولاي ولولاك

---

(6) الفضلي، عبدالهادي، اللامات دراسة نحوية شاملة ص43 دار القلم، بيروت ط1، 1980م

(1) ابن الشجري، الأمالي، 46/2

(2) ابن السراج، الاصول في النحو 419/1

(3) ابن عصفور، المقرب تحقيق عبدالستار الجواري 200/1 ط1مطبعة العاني ببغداد 1971م

(4) المرادي، الجنى الداني 449

(5) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب ص319

أجاز ابن الشجري استعمال الضمير المتصل مع لولا، كقولنا: لـولاك، ولـولاه، ولولاي، ويرى أن الضمير المتصل بها مجرور بها[6]، وهو بذلك يخالف الكـوفيين والأخفش الذين رأوا أن الياء والكاف في موضع رفع[7].

وأرى أن الأرجح ما قاله الكوفيون والأخفش، وقد وافقهم ابـن يعـيش فـي شرحه للمفصل وذلك لما يأتي:

1. إن لولا ليست من حروف الجر[8].
2. أن الاسم الظاهر الواقع بعد لولا يرتفع بالابتداء، فإذا كني عنـه فينبغـي ألا يختلف إعرابه، لأن العامل في الحالين واحد[9].
3. لا يحذف حرف الجر ،ويبقى عمله إلا في باب القسم[1].
4. لا خلاف في المعنى بين قولنا: لولاي، ولولا أنا، كما قال الفراء[2].

المسألة العشرون:

أصل الذي:

ذكر ابن الشجري قول البصريين بأن أصل الذي "لذ" مثل عم وشج، وقـول آخرين منهم بأن الألف واللام زائدتين لتحسين اللفظ، وليستا للتعريف، كما ذكر قول الفراء بأن أصل الذي "ذا" المشار به إلى الحاضر، أرادوا نقله من الحـضرة إلـى الغيبة، فأدخلوا عليه الألف واللام للتعريف، وحطوا ألفه إلى اليـاء ؛ للفـرق بـين الإشارة إلى الحاضر والغائب، وقد أيد ابن الشجري المذهب البصري وذلك بقولـه وهذا قول ظاهر الفساد، وهو من دعاوى الكوفيين، ودليل فساده أن ذا معرفة بما فيه من الإشارة، فلا حاجة إلى التعريف[3].

---

(6) ابن الشجري، الأمالي، 180/1

(7) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف 102/2

(8) ابن السراج، الاصول في النحو 408/1

(9) ابن يعيش، شرح المفصل 111/3

(1) ابن السراج، الاصول في النحو 431/1

(2) الفراء معاني القرآن 85/2

(3) ابن الشجري، الأمالي، 52/2

ويرى الانباري[4] أن ما ذهب إليه الكوفيون بعيد عن الصواب وذلك بقوله: فأما ما رآه الفراء ففيه تأويل بعيد عن الصواب والقياس، لأن التعريف في الأسماء الموصولة بصلتها، ولو كانت الألف واللام للتعريف لاجتمـع تعريفـان، وذلـك لا يجوز.

المسألة الحادية والعشرون:

العامل في المجرور الواقع بعد لا.

ذهب ابن الشجري مذهب البصريين في أن العامل في المجرور من قـولهم: غضبت من لا شئ ونحوه هو الجار، تخطى لا إلى العمـل فيمـا بعـدها، وأن لا حرف، وإن أدت معنى غير، وذهب الكوفيون إلى أن لا في قولهم غضبت مـن لا شئ، وخرجت بلا زاد ،يريدون من غير شئ، وبغير زاد، اسم لـدخول الخـافض عليها، وقيامها مقام غير[1].

وذكر المرادي موضحاً مذهب البصريين حيث قال[2]: لا في قولهم جئت بلا زاد، وغضبت من لا شئ زائدة من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي، وأكد أن ما حكـاه بعـضهم عـن الكوفيين بأن لا في الأمثلة السابقة اسم بمعنى غير لدخول حرف الجر عليها كمـا دخل على عن، وعلى مردود بأن عن، وعلى لم تثبت لهما الزيـادة، فلـذلك حكـم باسميتهما، بخلاف لا فإنها قد ثبتت لها الزيادة فهي حرف.

المسألة الثانية والعشرون:

إما للتخيير أو للشرط

وافق ابن الشجري البصريين في أن أما في قوله تعالى:

---

(4) ابن الأنباري، اسرار العربية 379

(1) ابن الشجري، الأمالي، 539/2

(2) المرادي، الجنى الداني ص300-301

(إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)[3] للتخيير وانتصاب شاكراً وكفوراً على الحال، وليست إما هاهنا للشرطية، كما أجازها الكوفيون والفراء[4]، وقدروا المعنى: إنـا هـديناه السبيل إن شكر وإن كفر[5].

وذكر المبرد أن إما تقع للتخيير، كقولنا اضرب إما عبـدا ، وإمـا خالـداً، فـالآمر لـم يـشك ولكنــه خيــر المــأمور، ونظيــره[6] قولــه تعــالى: (إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا).

وأكد الهروي ذلك ولكنه فرق بين إما الدالة على التخيير، وإما الشرطية التي أجازها الكوفيون فذكر أن إما تكون جزاء بمعنى إن، وتكون مـا زائـدة للتوكيـد، وتـدخل معهــا نــون التوكيــد كقولــه تعــالى: (فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا)[1]

وإنما دخلت نون التوكيد في الجزاء بأن، إذا وصلت بما للفرق بينها وبين إما إذا كانت للتخيير[2].

أما مكي بن أبي طالب فيرى أن إما في الآية السابقة للتخيير علـى بابهـا، ومعنى التخيير أن ا تعالى اختار قوماً للسعادة وقوماً للشقاء، وأنه إعلام لنا أن ا يختار لنا ما يشاء، ويفعل ما يشاء، وبين أن الكوفيين أجازوا أن تكون ما زائدة وإن شرطية، ولا يجوز هذا عند البصريين، لأن " إن" التـي للـشرط لا تـدخل علـى الأسماء، إذ لا يجازى بالأسماء إلا أن تضمر بعد إن فعلا فيجوز ذلك كما في قوله تعالى:(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ)[3] فأضمر استجارك بعد إن، ودل عليـه

---

(3) سورة الدهر الاية 3

(4) الفرا، معاني القرآن 214/3

(5) ابن الشجري، الأمالي، 128/2

(6) المبرد، المقتضب 11/1

(7) سورة مريم الآية 26

(2) الهروي، كتاب الأزهية في الحروف 149

(3) سورة التوبة الآية 6

استجارك الثاني، فحسن حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد إن ها هنا، لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل، وأيضاً فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام[4].

المسألة الثالثة والعشرون:

ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط.

وافق ابن الشجري كلاً من الخليل وسيبويه، ومن أخذ أخذهما[5] في عدم إجازة ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط، لخروجه عن حيز الأصول؛ فإن أقل الأصول وأخفها ثلاثة، أما الكوفيون والأخفش فأجازوا ترخيمه، لأن حركة وسطه قامت مقام الحرف الرابع، كما قامت حركة القاف في سقر والظاء في نظر مقام الحرف الرابع من زينب، فلم ينصرف في التعريف، ففارق بذلك الثلاثي الساكن مثل هند ودعد[1].

ما ذهب إليه الكوفيون من جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط مردود بما يأتي :

1. مخالفته لأصول الترخيم التي بينها سيبويه[2] وابن السراج[3] والانباري[4] وغيرهم[5]
2. الأسماء المماثلة يد ودم قليلة الاستعمال، وبعيدة عن القياس، لأن القياس يقتضي أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب ألفاً، ولا يحذف، فلما حذف من دمو دل على أنه بعيد عن القياس، وما خالف القياس لا يقاس عليه[6].

---

(4) مكي بن أبي طالب، مشكل اعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس 434/2 ط2 دار المأمون للتراث دمشق بدون تاريخ

(5) سيبويه، الكتاب 255/2، الاصول في النحو 365/1

(1) ابن الشجري، الأمالي، 304/2

(2) سيبويه، الكتاب 240/2

(3) ابن السراج، الاصول في النحو 365/1

(4) ابن الأنباري، أسرار العربية 236، الانصاف في مسائل الخلاف 218/1

(5) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك 226/2

(6) ابن الأنباري، أسرار العربية ص237

3. حذفوا الياء والواو من يد ودم لاستثقال الحركات على حروف العلة، لأن الأصل فيهما يدي، ودمي أو دمو أما في باب الترخيم فإنما وقع الحذف في الثلاثي على خلاف القياس، لأنه في غاية الخفة، فلا حاجة إلى تخفيفه بالحذف[7].

4. مفارقته للثلاثي الساكن الوسط الذي لا يجوز ترخيمه في رأيهم، لأنه إذا حذف الحرف الأخير منه، وجب حذف الساكن الذي قبله، فيبقى على حرف، ورد عليه سيبويه بقوله: اعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته التي كانت فيه قبل أن يحذف إن كان فتحاً أو كسراً أو ضماً أو وقفاً[8].

المسألة الرابعة والعشرون:

أو بمعنى إلا أن تنصب الفعل المضارع بنفسها

ذكر ابن الشجري أن من معاني أو أن تكون بمعنى إلا أن كقولهم لألزمنه أو يتقيني بحقي، معناه إلا أن يتقيني، وذكر أن الكوفيين يقولون معناه حتى يتقيني بحقي، ومنه قول إمرئ القيس[1]:

فَقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَموتَ فَنُعْذَرا

أي: نحاول ملكا إلا أن نموت فنعذرا[2]

ذكر المبرد أن أو يكون مضمرا بعدها أن، إذا كان المعنى: إلا أن يكون، وحتى يكون كقولنا: لألزمنك أو تقضيني، وحتى تقضيني وأورد الشاهد الشعري السابق[3].

---

(7) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف 220/1

(8) سيبويه، الكتاب 241/2

(1) امرؤ االقيس، ديوانه ص95 دار صادر- بيروت 2003م

(2) ابن الشجري، الأمالي، 128/3

(3) المبرد، المقتضب 28/2

أما ابن السراج فرأى أن الفعل ينتصب بعدها إذا كان المعنـى إلا أن وأورد المثال والشاهد الشعري[4].

فقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموتَ فَنُعذَرا

أما الهروي فرأى أن أو تأتي بمعنى إلا أن كقولك لأقتلنك أو تطيعنـي –أي: لأقتلنك إلا أن تطيعني-، وأورد الشاهد الشعري:

فقُلْتُ لَهُ لا تَبْكِ عَيْنُكَ إنَّما نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموتَ فَنُعذَرا

وذكر أن أو فيه بمعنى إلا أن، أو حتى[5].

وتعرض المرادي لعمل أو الناصبة للفعل، وذكر أن مذهب الكسائي النـصب بأو نفسها، وذهب قوم من الكوفيين منهم الفراء إلى أنـه انتـصب بـالخلاف، أي مخالفة ما قبلها لما بعدها.

ومذهب البصريين أن أو هذه هي العاطفة، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وهو الصحيح[1].

المسألة الخامسة والعشرون:

وزن ناس وأناس ودخول الألف واللام عليهما.

ذكر ابن الشجري أن وزن أُناس فُعال، وناس منقـوص منـه عنـد أكثـر النحويين، ووزنه عال، وإذا دخلت عليه الألف واللام التزموا فيه الحـذف، فقـالوا: الناس، وذهب الكسائي إلى أن وزنه فُعل مثل باب وكان أصله فعـل مثـل نـوس، واستدل على هذا بأن تحقيره نويس كبويب، وأنه لو كان أصله فعال لقيل في تحقيره أنيس، كما يقال في تحقير غراب غريب، وانتهى إلى القول: أن الصحيح ما ذهـب إليه جماعة البصريين، ووافقهم فيه الفراء[2].

---

(4) ابن السراج، الاصول في النحو 155/2

(5) الهروي، الأزهية في علم الحروف 28

(1) المرادي، الجنى الداني 232

(2) ابن الشجري، الأمالي، 193/2

المسألة السادسة والعشرون:

لما بمعنى إلا

يرى ابن الشجري أن لما المشددة في قوله تعـالى:(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[3] وقوله عزوجل:(وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[4] وقوله تعالى:(وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا)[5] بمعنى إلا وإن نافية، ومن خفف الميم في لما جعل ما زائدة وإن مخففة من الثقيلـة، واللام للتوكيد فارقة بين النافية والموجبة والمعنى أن كـل نفـس لعليهـا حـافظ، والكوفيون يقولون في هذا النحو: إن نافية، واللام بمعنى إلا، وهـو مـن الأقـوال البعيدة[6].

المسألة السابعة والعشرون:

حذف تاء المضارعة

ذهب ابن الشجري مذهب البصريين في أن المحذوف من تنزل فـي قولـه تعالى: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ)[1] هو التاء الثانية، وخصت بالحذف ؛ لأن الأولـى حـرف المضارعة فهو لمعنى والذي لمعنى نحافظ عليه[2]

أما الكوفيون فيرون حذف تاء المضارعة دون الأصلية[3].

ذهب الكوفيون والبصريون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان، تاء المضارعة وتاء أصلية استثقلوا اجتماعهما فوجب أن تحذف إحداهما.

ذكر ابن الانباري مذهب البصريين وحجتهم كما ذكرها ابن الـشجري، أمـا الكوفيون فرأوا أن المحذوف منها تاء المضارعة الزائدة لا الأصـلية، لأن الزائـد

---

(3) سورة الطارق الآية4

(4) سورة يس الآية 32

(5) سورة الزخرف الآية 35

(6) ابن الشجري، الأمالي، 146/3

(1) سورة القدر الآية4

(2) ابن الشجري، الأمالي، 172/2

(3) ابن الأنباري، الانصاف 379/2

أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائدة، فلما وجب حذف إحـداهما كـان حذف الأضعف أولى. ثم عرض رد البصريين على كلمات الكوفيين مؤكدا انحيازه إلى جانب البصريين[4].

وأخذ محمد خير الحلواني على ابن الشجري وتلميذه الأنباري ومن تبعهمـا أنهم نسبوا إلى الكوفيين القول بحذف التاء الأولى من المضارع في تتنزل وهذا القول لم يقله أحد منهم إلا هشام بن معاوية تلميذ الكسائي، وما أوردوه من حجج للكوفيين غير موجود في كتب الفراء وثعلب و الأنباري، وأصحاب المـذهب الكـوفي لـم يقولوها(5).

---

(4) المرجع السابق، 2/397-381

(5) حلواني، الخلاف النحوي 201، معاني القرآن للفراء 1/284

المسألة الثامنة والعشرون:

الاسم لا يضاف إلى نعته ولا إلى منعوته

ذهب ابن الشجري مذهب البصريين في عدم جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، كقولهم صلاة الأولى، ومسجد الجامع، أي صلاة الساعة الأولى من زوال الشمس ومسجد الوقت الجامع، ومنه قوله تعالى: (حَقُّ الْيَقِينِ)[1]، وقوله تعالى: (وَحَبَّ الْحَصِيدِ)[2]. أي: حق العلم اليقين، وحب النبت الحصيد، وأجاز الكوفيون ذلك على ظاهر النص القرآني[3].

وأرى أن المضاف يخصص بالمضاف إليه، أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره كما رأى البصريون[4]، وإضافة الموصوف إلى صفته على ظاهر النص القرآني كما رأى الكوفيون يعني إضافة الشيء إلى نفسه، والشيء لا يخصص أو يتعرف بنفسه، لذلك لا بد من تأويل حذف المضاف إليه الموصوف بتلك الصفة، كقولهم: صلاة الأولى، والأصل صلاة الساعة الأولى، فالأولى صفة للساعة، وليس للصلاة، ثم حذف المضاف إليه وهو الساعة، وأقيمت صفته مقامه، فصار صلاة الأولى، فلم يضف الموصوف إلى صفته، بل إلى صفة غيره، كما وضح ابن عقيل[5].

المسألة التاسعة والعشرون:

نصب المضارع بأن مضمرة بعد الواو والفاء

---

(1) سورة الواقعة الآية 95

(2) سورة ق الآية 9

(3) ابن الشجري، الأمالي، 86/2، الانصاف 252/1

(4) ابن السراج، الاصول في النحو 8/2،أمالي ابن الشجري 68/2، الانصاف 252/1، أمالي ابن الحاجب 523/2

(5) ابن عقيل، شرح الألفية 41/2

رأى ما رآه البصريون في أن النصب للفعل المضارع بعـد الـواو والفـاء السببية وهو أن المضمرة بعد الأمر والنهي والاستفهام والنفـي والتمنـي والـدعاء والعرض، وخالف الكوفيين الذين يرون أن الفعل منصوب على الصرف[1].

البصريون والكوفيون متفقون على نصب الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء إذ لم يصح عطف الأول على الثاني لمخالفته له في المعنى[2]، ولكنهم مختلفون على ناصب المضارع، فالبصريون يصرون على أن الواو والفـاء عاطفتـان، والفعـل منصوب بأن مضمرة بعدهما.

أما الكوفيون فيرون أن الفعل نصب بعد الواو والفاء بالصرف أو المخالفـة، لأنه خالف الأول وصرف عنه، فتقدير الكوفيين أقرب ؛ لأنه أبعد عن التأويل، وما دام الأمر ظاهراً فلا حاجة إلى التأويل.

المسألة الثلاثون:

إعمال المشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة)

ذكر ابن الشجري أن الأخفش والكوفيين يرون إعمال اسـم الفاعـل واسـم المفعول والصفة المشبهة، وإن لم يعتمدن، نحو قولك: قائم غلاماك، أو مضروب صاحباك، والوجه إعمالهن إذا اعتمدن على مخبر عنه، أو موصوف، أو ذي حال، وأقل ما يعتمدن عليه همزة الاستفهام، وما النافية، وهو رأي البصريين[3].

والرد على كلام الكوفيين كالآتي:

1. الوصف المشتق المجرد من (الـ) إنما يعمل باعتماده على واحدة مـن أربعـة (النفي، الاستفهام، اسم مخبر عنه باسم الفاعل، اسم موصوف باسم الفاعل)[1].

---

(1) ابن الشجري 17/2، الصرف: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على عطف ما عطف عليه، معاني القرآن للفراء .

(2) سيبويه، الكتاب 28/3-46 تحقيق هارون، المقتضب 26/2، معاني القرآن للفراء 33/1-235، الاصول في النحو 153، حروف المعاني 36، الأزهية 242، الجنى الداني 74، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك 273/2

(3) ابن الشجري، الأمالي، 219/3

(1) ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب 388

2. هذا الوصف النكرة لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، فلا يجوز قائم الزيدان، قائم مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر[2].
3. ان اسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما من الأوصاف قد أشبهت الفعل من حيث المعنى لدلالتها على الحدث، وهي في طبيعتها أسماء تقبل علامات الاسم، فتردد أمرها بين أن تعامل معاملة الأفعال، فتسند إلى ما بعدها بالنظر إلى دلالتها على معنى الفعل، وبين أن تعامل معاملة الأسماء بالنظر إلى لفظها، ويرجح الوجـه الأول بسبب دخول حرف النفي أو الاستفهام عليها ؛ لأن الأصـل فـي النفـي والاستفهام أن يكونا متوجهين إلى أوصاف الذوات، لأن الذوات يقل أن تكـون مجهولة، والموضوع للدلالة على أوصاف الذوات وأحوالها هو الفعـل، فكـان الأصل في النفي والاستفهام أن يكونا عن الفعل وما هو في معناه، ومن هنا كان السر في اشتراط البصريين تقدم النفي والاستفهام على الوصف النكرة الذي جاء مبتدأ أو المرفوع بعده فاعلاً أغنى عن الخبر[3].

المسألة الحادية والثلاثون:

مجيء اسم لا النافية للجنس مبنياً على الفتح.

ذكر ابن الشجري أن الفتحة في نحو لا رجل في الدار في قول البصريين بناء يشبه الإعراب، وذلك لعدم التنوين فتنزل لا رجل منزلة خمسة عشر، والكوفيون يرون أن فتحته إعراب[4][1].

الأرجح بناء اسم لا النافية للجنس على الفتح لما يلي:

1. لتضمنه معنى من الإستغراقية.

2. ولتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر[1].

---

(2) ابن عقيل، شرح الألفية 192/1

(3) المرجع السابق، 192/1-193

(4) ابن الشجري، الأمالي، 528/2، الانصاف 226/1،225

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب 238/1

3. يفهم من حديث الفراء عن اسم لا النافية للجنس أن إطلاقه لفظة النصب على اسمها لا تعني عنده الإعراب، فهو قد يطلقها على البناء وعلى الإعراب[2].

4. لأن تعليل من ذكر أن فتحة اسم لا فتحة إعراب، وأن تنوينه حـذف تخفيفـاً تعليل ضعيف[3].

المسألة الثانية والثلاثون:

علة بناء الآن

وافق ابن الشجري البصريين في علة بناء الآن، لأنه وقع مـن أول وهلـة معرفاً بالألف واللام، وسبيل ما دخلا عليه أن يكون منكوراً أولاً، ثم يعرف بهمـا، فلما جاء على غير بابه بني، واستبعد قول الفراء والكوفيين بأنه منقول من قولهم آن لك أن تفعل، ثم أدخل عليه الألف واللام، وترك على فتحه محكياً[4].

الكوفيون وأكثر البصريين متفقون على أن الآن ظرف مبني علـى الفـتح، لكنهم مختلفون في علة البناء[5].

عرض ابن الشجري فيما سبق مذهب الكوفيين والفراء في علة بنائه، واستبعد مذهبهم، كما رده كل من الأنباري[6]، وابن يعيش[7]، والسيوطي[8] وغيرهم، وقدموا حججا مقنعة لفساده، لكن البصريين أنفسهم غير متفقين فيما بينهم على علة معتبـرة لبناء الآن

---

(2) الفرا، معاني القرآن 120/1

(3) المرادي، الجنى الداني 290

(4) ابن الشجري 597/2 الانصاف 299/2-300

(5) السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع 208/1 ط1، مطبعة السعادة مصر 1321هـ

(6) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف 299/2-300

(7) ابن يعيش، شرح المفصل 103/4

(8) السيوطي، همع الهوامع 207/1، 208

عرض الأنباري آراء البصريين المختلفة ولم يرجح أيـاً منهـا[1]، وأجمـل السيوطي آراءهم وبين المردود منها والضعيف، وخلص إلى القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (من) جر، وخروجه على الظرفية غير ثابت[2].

(1) ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف 299/2

(2) همع الهوامع 208/1

الفصل الخامس
الآراء التي تفرد بها ابن الشجري

إن المتأمل في آراء ابن الشجري التي رجحها أو تفرد بها يجد أنه لم يكـن تابعاً لسابقيه؛ بل كانت له شخصيته المستقلة التي جبل عليها منذ نشأته؛ وقـد بـدا ذلك واضحاً في ردوده على بعض النحويين السابقين، وفي آرائه الفردية التي كونها نتيجة خبرته الطويلة في تدريس النحو.

وقد اعتمدت في التعرف إلى آرائه التي رجحها أو تفرد بها على ما ذكره هو نفسه: والصحيح كذا، والقول عندي، والصواب عندي، وصواب هذا الكلام عنـدي، والأقيس عندي، وذلك فاسد من طريق المعنى، يضاف إلى ذلك ما ذكره من جـاء بعده من النحويين:

ومن أهم هذه الآراء في مجال النحو وعلله وتطبيقاته:

1. أجاز الجزم بلو[1]:

رأى أن لو في القصيدة التي رثى بها الشريف الرضي أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابي[2]:

إِنَّ الوَفَاءَ كَمَا اقتَرَحتُ فَلَو يَكُن ... حَيّاً إِذا مَا كُنتُ بِالمُزدَادِ

جزم بلو وليس من حقها أن يجزم بها لأنها مفارقـة لحـروف الـشرط،وإن اقتضت جواباً كما تقتضيه إن الشرطية.

وقد جاء الجزم بلو في مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب:

لَوْ يشَأ طار به ذو مَيْعةٍ ... لاحِقُ الآطال نهد ذُو خُصلْ[3]

2. رجح زيادة إذ بعد بينا وبينما

رجح ابن الشجري زيادة إذ بعد بينا وبينما،في نحو: بينما زيد إذ جاء عمر، لأن الأكثر في الكلام أن يقال: بينما زيد جاء عمرو،ولو جعلتها غير زائدة أعملت

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص186 ،ص 333.

(2) الشريف الرضي، ديوانه 385/1

(3) المرادي، الجنى الداني 287، همع الهوامع 64/2، خزانة الأدب 521/4

فيها الخبر مذكوراً أو مقدراً وهي مضافة إلى الجملة الفعلية التي هي (جاء) وفاعله، وهذا الفعل الناصب لـ "بينما"،فإذا قدرت "إذ" مضافة إليه، وهي على بابهـا غيـر زائدة، بطل إعماله في "بينما"؛ وبما أن المضاف إليه لا يصح إعماله في المضاف، كذلك لا يصح أن يعمل فيما قبل المضاف(1).

أما ابن هشام فقد عرض ما حكاه ابن الشجري في كتابه مغني اللبيـب دون الإشارة إليه(2).

في حين ضعف المرادي في الجنى الداني مجئ إذ زائدة،وذكر أن الفـصيح ألا يؤتى بـ "إذ" بعد بينما وبينا(3)، كما ذكر في موضع آخر أن الاتيان بها عربي(4).

3-نفي أن تأتي "أن " بمعنى "إذ"

قال إن بعض النحويين زعم أن (أن) قد استعملت بمعنى إذ في نحو: هجرني زيد أن ضـربت عمـراً، وقـال معنـاه: إذ ضـربت واحـتج بقولـه تعـالى:(وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ)(5)، قال: أراد إذ جاءهم، وبقوله:(أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ)(6)

وبقول الشاعر:

سألتاني الطلاقَ أنْ رأتاني ... قَلَّ مالِي قد جِئتُماني بنكرِ(7)

وبقول جميل(8):

أُحِبُّكِ أَن نَزَلتِ جِبالَ حِسمى ... وَأَن ناسَبتِ بَثنَةَ مِن قَريبِ

---

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج2 ص 245

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ج1، ص83، ص84

(3) المرادي، الجنى الداني،ص192

(4) المصدر السابق، ص 190

(5) سورة ص، الآية 4

(6) سورة البقرة، الآية 258

(7) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل أحد حكماء الجاهلية ،الكتاب ج1ص290، المخصص ص14

(8) جميل بثينة، ديوانه ص35، جبال حسمى: موضع وراء وادي القرى مما يلي فلسطين،معجم البلدان 535/2

وهذا قول خال من العربية والصواب أن(أن) في الآي المذكورة والأبيات على بابها فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله، ثم أقول أن تقدير إذ في بعض هذه الآي التي استشهد بها يفسد المعنى ويحيله[1].

وقد عرض الهروي[2] الأمثلة والشواهد نفسها ورأى أن "أن" بمعنـى "إذ" او بمعنى "لأن" أو بمعنى من أجل،ولم يرجح المعنى الأقوى.

ونقل المرادي وابن هشام[3] عن ابن الشجري استبعاده مجئ "أن" بمعنى "إذ"،وأن الصواب كونها مصدرية، وقبلها لام العلة.

4- **قد تجئ ما بمعنى أي** الدالة على المفعول المطلق ذكـر فـي قولـه تعـالى: (قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ فَقَدْ كَذَّبْتُمْ فَسَوْفَ يَكُونُ لِزَامًا)[4]

إن ما استفهامية ظهر ذلك في أثناء كلام الزجاج،وصرح بـه الفـراء،وليس ببعيد أن تكون نافية لأنك إذا حكمت بأنها استفهام فهو نفي يخرج مخرج الاستفهام، وحقيقة القول عندي فيه أن موضع ما نصب والتقدير أي عبء يعبأ بكم ربـي أي: أي مبالاة يبالي بكم ربي[5].

وذكر ابن هشام أن احتمال مجئ "ما" للمصدر، أي: للمفعول المطلق[6].

5- **رجح مجئ الباء بمعنى لام التعليل**

أملى قوله تعالى: (فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ)[7]، فذكر أن "باليمين" فيه قولان: قيل باليد اليمنى، وقيل بالقوة، ويجوز أن يراد باليمين في الآية السابقة القـسم، وتكـون الباء بمعنى لام التعليل، أي: مال عليهم ضرباً باليمين التي حلفها[8]. ويرى المرادي ما رآه ابن الشجري في صحة مجئ الباء بمعنى لام التعليل، وأشار إلى أن الأكثرين

(1) الضامن، ما لم ينشر من أمالي ابن الشجري ، ص 38،ص39،ص40
(2) الهروي، الأزهية ص67، ص 69
(3) المرادي، الجنى الداني ص225، مغني اللبيب ص36
(4) سورة الفرقان، آية 77
(5) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ص53
(6) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب ص303
(7) سورة الصافات 93
(8) ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص44

لم يذكروا باء التعليل، استغناء بباء السببية؛ لأن التعليل والسبب عندهم واحد، نحو قوله تعـالى: (إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ)[1] أي: لاتخـاذكم العجـل وبسببه، فاستعمالها في موضع اللام للتعليل والسبب[2].

6- استعمال "اللام" بمعنى "بعد"

أملى على قول متمم بن نويرة[3]:

فلمـــا تفرّقنـــا كأنـــي ومالكـــاً ... لطـول اجتمـاعٍ لـم نَبِـت ليلـةً معـا

ذكر أن المعنى بعـد طـول اجتماع،ومثلـه فـي القـرآن قولـه تعـالى: (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ)[4] أي: بعد زوال الشمس[5].

وقد أخذ ابن الشجري هذا المعنى عن الهروي في كتابه الأزهية دون الاشارة إليه[6]، وأخذ المرادي هذا المعنى وحكاه عن ابن الشجري[7].

إذن هذا مما لم يتفرد به ابن الشجري.

7- حد الاسم:

ذكر أن بعض النحويين المتأخرين حد الاسم فقال: الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل، ومما اعترض به على هذا الحد قولهم آتيـك مضرب الشول، ومقدم الحاج، وخفوق النجم لدلالة هذه الأسماء على الزمـان مـع دلالتها على الحدث الذي هو الضراب، والقدوم، والخفقان، فقد دلت على معنيـين، وأسلم حدود الاسم من الطعن قولنا: (الاسم ما دل على مسمى به دلالـة الوضـع) وإنما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل لأننا وجدنا من الأسماء ما وضع مـن كلمتـين كمعدي كرب وأكثر من كلمتين كأبي عبد الرحمن، وقلنا دلالة الوضع تحرزا ممـا

---

(1) سورة البقرة ،آية 54
(2) المرادي، الجنى الداني ص39
(3) متمم بن نويرة، ديوانه ص112
(4) سورة الاسراء، الآية8 7
(5) ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص211
(6) الهروي، الأزهية ص 299 ،ص 300
(7) المرادي، الجنى الداني ص 101

دل دلالتين، دلالة الوضع، ودلالة الاشتقاق كمضرب الشول وأخويه، وذلـك أنهـن وضعن ليدللن على الزمان فقط، ودللن على اسم الحدث لأنهن اشتققن منـه فلـسن كالفعل في دلالته على الحدث والزمان لأن الفعل وضع ليدل على هـذين المعنيـين معا، فقولنا دلالة الوضع يزيح عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الأول بمضرب الشول، وإذا تأملت الأسماء كلها حق التأمل وجدتها لا يخرج شئ منها عن هذا الحد على اختلاف ضروبها في الاظهار والإضمار وما كان واسطة بين المظهر والمضمر[1].

وقد جاء في أسرار العربية للأنبا ري أن النحويين وضعوا حـدوداً للاسـم تنوف على سبعين حدا، ومنهم من قال لا حد له [2].

8- عمل كان في الحال

وجه ابن الشجري[3] إعراب بيت المتنبي[4]:

وَأَنـــكَ بِالأَمـــسِ كُنـــتَ مُحتَلِمـــاً   شَيـــخَ مَعَـــدٍّ وَأَنـــتَ أَمرَدُهـــا

رأى أن محتلماً حال،وخبر كان قوله: شيخ معد فالعامل في الحال كان ومن منع من اعمال كان في الأحوال فغير مأخوذ بقوله،لأن الحال فـضلة فـي الخبـر منكورة، فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بكان وهي فعل متصرف تعمـل الرفـع والنصب في الاسم الظاهر والمضمر وليست كان في نصبها الحال بأسوأ حالا مـن حرف التنبيه واسم الاشارة [5].

9- ضعف مجئ الحال من المضاف إليه :

ذكر قول تأبط شراً[6]:

سَلَبـتَ سِلاحِـي بائِسـاً وَشَتَمتَنـي   فَيـا خَيـرَ مَسلـوبٍ وَيـا شَـرَّ سالِـبِ

---

(1) ابن الشجري الأمالي، ج1،ص293

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية ص9،ص10

(3) الضامن، ما لم ينشر من أمالي ابن الشجري ،ص 31 ،ص 32

(4) المتنبي، ديوانه310/1

(5) الضامن، ما لم ينشر من أمالي ابن الشجري،ص32

(6) تأبط شراً، ديوانه ص62، خزانة الأدب 164/3

ولست أرى أن بائساً حال من ضمير المتكلم الذي في سلاحي ولكنه عندي حال من مفعول سلبت المحذوف والتقدير سلبتني بائساً سلاحي، وجاء بالحال من المحذوف لأنه مقدر عنده منوي، ومثل ذلك في القرآن قوله جل وعز: (ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا)[1] فوحيدا حال من الهاء العائدة في التقدير على من، ومثله (أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)[2] وإنما وجب العدول من نصب بائس على الحال من الياء التي في سلاحي لما ذكرته لك من عزة حال المضاف إليه،فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه[3].

ويرى صاحب الألفية، وابن عقيل، وابن هشام الأنصاري[4]، ما رآه ابن الشجري في تضعيف مجئ الحال من المضاف إليه؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، لكنهم أجازوا ذلك إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل؛ لكونه مصدراً أو اسم فاعل،كان كذلك عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال، والعامل في صاحبه الذي هو المضاف إليه، كقولنا: هذا ضارب هند مجردة، وكذلك إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه كقوله تعالى: (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)[5]

أو مثل جزئه كقوله تعالى: (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)[6]، وحنيفاً حال من إبراهيم والملة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها،فيصير في هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو المضاف بنفسه فالعامل فيه هو العامل في الحال[7].

---

(1) سورة المدثر، آية 11

(2) سورة الفرقان، الآية 41

(3) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ص17،ص18

(3) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك ج1 ص644،ص645،شرح شذور الذهب ،ص 248

(4) سورة الحجر ،آية 47

(6) سورة البقرة،الآية 135

(7) ابن عقيل، شرح الألفية، ص644 هامش

10- البدل من ضمير المتكلم أو المخاطب

ذكر قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[1] أجمع البصريون على أن رفعه أجود لأنه لم يتقدمه ما يقتضي إضمار ناصب، وقال الكوفيون: نصبه أجود لأنه قد تقدمه عامل ناصب وهو أن، فاقتضى ذلك إضمار خلقنا مفسر للضمير .

وخطر لي في نصب كل وجه مخالف للوجهين المذكورين وهـو أن يكـون قوله كل شئ نصباً على البدل من اسم إن،وهو بدل الاشتمال، فإن عـورض هـذا القول بأن ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يبدل منهما لأن البدل إنما يـراد بـه تخصيص المبدل منه وضمير المتكلم والمخاطب في غاية التعريف فلا حاجة بهمـا إلى التخصيص .

فالجواب عن هذه المعارضة بأن الإبدال من ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا يسوغ إذا كان البدل هو المبدل منه وذلك بدل الشئ من الشئ وهو هو ويـسمونه بدل الكل، وأما بدل الاشتمال وبدل الـبعض فيـسوغان فـي ضـمائر المتكلمـين والمخاطبين، لأن بدل الاشتمال وبدل البعض لا يخصصان المبدل منه لأنهما ليـسا إياه[2].

11- تعريف التثنية والجمع :

ذكر أن التثنية والجمع المستعملين بالحروف،أصلهما التثنية والجمع بالعطف فقولك جاء الرجلان ومررت بالزيدين أصله جاء الرجل والرجل، ومـررت بزيـد وزيد فحذفوا العاطف والمعطوف، وأقاموا حرف التثنية مقامهما اختصارا وصـح ذلك لاتفاق الذاتين في التسمية بلفظ واحد فإن اختلاف لفظ الاسـمين رجعـوا إلـى التكرير بالعاطف[3].

ولما التزموا في تثنية المتفقين ما ذكرناه من الحذف كان التزامه في الجمـع مما لا بد منه ولا مندوحة عنه، لأن حرف الجمع ينوب عن ثلاثة فصاعدا إلى ما لا

---

(1) سورة القمر الأية 49

(2) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ،ص 338 ،ص 339،ص340

(3) المرجع السابق، ص 10 ،ص 11

يدركه الحصر، ويدلك على صحة ما ذكرته لك أنهم ربما رجعوا إلى الأصل في تثنية المتفقين وما فوق ذلك من العدد فاستعملوا التكرير إما للضرورة أو للتفخيم.

فالضرورة كقول القائل: كأن بين فكها والفك، أراد أن يقول بين فكيها فقاده تصحيح الوزن والقافية إلى استعمال العطف ومثله: ليث وليث في مكان ضنك.

ومثله مما جاوز الاثنين، قول أبي نواس[1]:

أَقَمْنا بِها يَوماً وَيَوماً وَثالِثاً ... وَيَوماً لَهُ يَومُ التَرَحُّلِ خامِسُ

فإن استعملت هذا في السعة، فإنما تستعمله لتفخيم الشئ الذي تقصد تعظيمه كقولك لمن تعنفه بقبيح تكرر منه: قد صفحت لك عن جرم وجرم وجرم وجرم، فهذا أفخم في اللفظ، وأوقع في النفس من قولك قد صفحت لك عن أربعة أجرم[2].

جدير بالذكر أن ما ذهب إليه ابن الشجري في أصل التثنية والجمع قد سبقه إليه الجرجاني فلربما يكون قد تأثر به وأخذ عنه حيث أنه من معاصريه[3].

و كذلك ذكر الأنباري ما ذهب إليه أستاذه ابن الشجري وعرض للأمثلة نفسها،دون الإشارة إلى أنه نقله عن ابن الشجري[4].

إذن لا تفرد له بهذا.

12- إعراب معاً :

ذكر[5] قول الخنساء[6]:

وَأَفنى رِجالي فَبادوا مَعاً ... فَغودِرَ قَلبي بِهِم مُستَفَزّا

فقولها: فبادوا معا، انتصاب معاً على الحال، بمنزلة جميعاً وهو في الأصل ظرف موضوع للصحبة، وأجاز بعض النحويين أن يكون حرفاً وتنوينه، ودخول الجار يخرجانه من الحرفية، وذهب أبو علي إلى أن من فتحه فهو عنده ظرف، ومن

---

(1) أبو نواس، ديوانه ص489، حققه وشرحه وفهرسه سليم خليل قهوجي،دار الجيل بيروت 1422هـ،2003م

(2) ابن الشجري،ج1،ص11

(3) المقتصد في شرح الايضاح ،ج1،ص93

(4) أسرار العربية ص 47، 48

(5) ابن الشجري ،ج1 ص245

(6) الخنساء، ديوانها ص81

اسكنه جعله حرفاً، أراد أن من اسكنه نزله منزلة الأدوات الثنائية نحو: هل، وبـل، والصحيح ما ذكرته أولاً، لأنه قد نقل من ذلك الموضـع، وصـار معنـاه معنـى جميعاً[1].

13- اسم الإشارة بمنزلة الضمير :

ذكر قوله تعالى: (إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا)[2]

يرى ابن الشجري هنا أن الإشارة بمنزلة الإضمار، وأنها قـد سـدت مـسد الضمير، فالإشارة من "أولئك" قامت مقام الضمير العائد من الجملة إلى المخبر عنه، فكأنه قيل: كلهن كان عنه مسؤولا.

14- إمكانية مجئ لدن بغير من :

ذكر قول المتنبي[3]:

فَأَرحـــامُ شِعـــرٍ يَتَّصِلـــنَ لَدُنَّـــهُ وَأَرحـــامُ مـــالٍ لا تَنـــي تَتَقَطَّـــعُ

علق ابن جني على بيت المتنبي السابق بأنه استعمل لدن بغير من وهو قليل في الكلام،فلا تكاد تستعمل إلا بصحبة من.

وقد جوز ابن الشجري مجئ لدن من غير من واستشهد على ذلك فيما أنشده يعقوب من قول عمرو بن حسان[4]:

فإن الكُثْير أعياني قديماً ولمْ أَقْتِرْ لدنْ أَنّي غُلام

وقال كثير[5]:

وَمـا زِلـتُ مِـن لَيلـى لَـدُن أَن عَرَفتُهـا لَكَالهائِــمِ المُقصــى بِكُــلِّ مَــذادِ

وقال القطامي[6]:

صريـــعُ غَـــوانٍ راقَهُـــنَّ ورُقْنَـــه لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سودُ الذوائبِ

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1 ،ص246

(2) سورة الاسراء آية 36

(3) المتنبي، ديوانه240/2

(4) البغدادي، خزانة الأدب 112/7، إصلاح المنطق ص23.

(4) البيت غير موجود في ديوان كثير المطبوع،وبدون نسبة في المنصف 52/3

(6) القطامي، ديوانه ص24

وإضافتها إلى الفعل كإضافة حيث إليه[1].

15- ضعف مجئ لولا بمعنى لم النافية :

جاء في أماليه أنه زعم قوم من الكوفيين أن لولا قد استعملت بمعنى لـم، واحـتج بقوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)[2]، قال: معناه لم تكـن قرية آمنت عند نزول العذاب فنفعها إيمانها إلا قوم يونس، وكذلك قوله تعالى: (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ)[3] وهذا التقدير موافق للمعنى، ومباين لأصح الإعرابين، لأن المستثنى بعد النفي يقوى فيه البـدل، ويجوز النصب ولم يأت في الآيتين إلا النصب[4].

16- العامل المقدر في الظرف :

يرى ابن الشجري أن الأجود أن يقدر العامل في الظرف بـالمفرد إذا وقـع خبراً، أو صفة، أو حالا، وتقديره بالجملة جائز، إلا أن تقـع بـين "إن" واسـمها، كقولك: إن خلفك زيدا، وإنما لم يجز تقديره هاهنا بالجملة، لامتنـاع ملاصـقة "إن" للجملة، وعكس ذلك أنه إذا وقع صلة قدرته بجملة؛ لأن الصلة لا تكون اسماً مفردا، تقول: الذي في الدار زيد،فتقدر العامل "استقر"، وتقول: زيد في الدار، فالأصوب أن يكون التقدير: مستقر، لأن أصل الأخبار الخبر المفرد، ومن قدر: زيد استقر فـي الدار؛ فلأن الفعل هو الأصل في العمل[5]. ويخالف الأنباري استاذه ابن الـشجري فيما أسلفناه، حيث يرى أن العامل المقدر هو الفعل لأن الاسم فرع على الفعل فـي العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل، فلما وجب هاهنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه[6].

---

(7) ابن الشجري، الأمالي، ص 105/2

(2) سورة يونس، الآية 98

(3) سورة هود، الآية 116

(4) ابن الشجري، الأمالي، ج2،ص212

(5) المصدر السابق، ج2، ص259

(6) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص152، 153

17- لام العلة :

الكلام في قول ا عز وجل: (أَلَمۡ نَشۡرَحۡ لَكَ صَدۡرَكَ)[1] يتوجه في قوله لك سؤال فيقال: لو قيل: ألم نشرح صدرك كان الكلام مكتفياً.

والجواب عن هذا السؤال: أن اللام في لك لام العلة التي تدخل على المفعول من أجله في نحو قولك فعلت ذاك لإكرامك فإن حذفتها قلت فعلته إكرامـك. ومنـه قول عمر بن أبي ربيعه[2]:

وَقُميـرٌ بَـدا ابـنُ خَمـسٍ وَعِشريـ ـنَ لَـهُ قالَـتِ الفَتاتـانِ قومـا

أراد لأجله قالت الفتاتان قوما[3].

18- ما نكرة موصوفة

وجه إعراب قوله تعالى: (كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ)[4]، وهو من الزلات التـي أخذها ابن الشجري على ابن مكي، حيث قـال ابـن مكـي فـي قولـه تعـالى: كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوۡاْ فِيهِ) كلما نصب على الظرف بمشوا، وإذا كانت كلما ظرفاً فالعامـل فيها الفعل الذي هو جواب لها وهو مشوا لأن فيها معنى الشرط فهي تحتـاج إلـى جواب ولا يعمل فيها أضاء لأنه في صلة ما ومثلـه: (كُلَّمَا رُزِقُواْ)[5] الجـواب: قالوا، وهو العامل في كل وما اسم ناقص صلته الفعل الذي يليه .

ويرى ابن الشجري أنه لا يجوز أن تكون ما في كلما هذه ونظائرهـا اسـماً ناقصاً، لأن التقدير فيها إذا جعلتها ناقصة: كل الذي أضاء لهم البرق مـشوا فـي البرق، لأن الهاء التي في فيه تعود على البرق فلا ضمير إذن في الصلة يعود على الموصل ظاهراً ولا مقدراً والصحيح أن ما هنا نكرة موصوفة بالجملة (مقدرة باسم زمان فالمعنى كل وقت أضاء لهم البرق مشوا فيه فإن قيـل: فـإذا كانـت نكـرة

---

(1) سورة الشرح الآية 1

(2) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه ص 234 شرح الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة مصر 1380هـ

(3) ابن الشجري، الأمالي، ج2، ص324

(4) سورة البقرة، الآية 20

(5) سورة البقرة، الآية 25

موصوفة بالجملة، فلا بد أن يعود عليها من صفتها عائد[1]، كما لابد أن يعود على الموصول عائد من صلته، فالجواب أن الجملة إذا وقعت صفة، بخلافها إذا وقعـت صلة، لأن الصلة مع الموصول بمنزلة اسم مفرد فلا معنى للموصول إلا بـصلته، وليس كذلك الصفة مع الموصوف، وإذا عرفت هذا فالعائد من الجملة الوصفية إلى الموصوف محذوف التقدير كل وقت أضاء لهم البرق فيه مشوا فيه فحـذفت فيـه هاهنـا كمـا حـذفت مـن الجملـة الموصـوف بهـا فـي قولـه تعـالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)[2] والتقدير: لا تجزى فيه[3].

19- من خارجة عن المعاني التي عرفت بها:

ذكر قول لقيط بن يعمر الأيادي[4]:

يـا دارَ عَمـرَةَ مِـن مُحتَلِّهـا الجَرَعـا   هاجَـت لِـيَ الهَـمَّ وَالأَحـزانَ وَالوَجَعـا

يقال بماذا تتعلق من، وما معناها أهي لإبتداء الغاية، أم للتبيعيض، أم للتبيين؟

من هاهنا خارجة عن معانيها الثلاثة الابتداء، والتبعيض، والتبيين ومعناهـا معنى لام العلة كقولك جئت من أجلك،وهي متعلقة بهاجت[5].

وقد أيد المرادي وابن هشام[6] ما جاء به ابن الشجري.

20- قول النابغة الذبياني[7]:

كأن حوامِيه مُدْبراً   خُضِبْن وإنْ كان لمْ يخْضبِ

قوله "خضبن" عند أبي علي في موضع نصب، بأنه حـال مـن الحـوامي، والعامل فيه ما في كأن من معنى الفعل، وخبر كأن "حجارة غيل"

والقول عندي: أن يكـون موضـع "خضبن" رفعـاً بأنها خبـر كأن وقوله:

---

(1) الضامن، ما لم ينشر من أمالي ابن الشجري، ص43

(2) سورة البقرة الآية 48

(3) ابن الشجري، الأمالي، ص44

(4) لقيط بن يعمر، ديوانه ص 30

(5) ابن الشجري، الأمالي، ج1،ص42

(6) المرادي، الجنى الداني ص310،مغني اللبيب ص320

(7) النابغة الدبياني، ديوانه ص 20

حجارة غيل خبر مبتدأ محذوف، وأداة التشبيه محذوفة[1].

21- قوله تعالى:(قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)[2]

ذكر أن الزجاج أجاز أن تكون "ما" استفهامية في موضع نصب بحرم،والوجه في "ما" أن تكون خبرية في موضع نصب بأتل.

فأما قوله: (أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)[3] فيحتمل العامل فيه وجهين:

أحدها: أن يكون بدلاً من ما .

والثاني: أن يكون في موضع رفع،على تقدير مبتدأ محذوف.

ولا يصح عندي هذان التقديران إلا أن يحكم بزيادة "لا"؛ لأن الذي حرمه ا عليهم هو أن يشركوا به[4].

22- علة بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة :

يرى ابن الشجري أنهم بنوا ما قبل ياء المتكلم على الكسرة فـي "غلامـي" ونحوه، لأنهم لو أعربوه لم تسلم الياء مع الضم والفتح، إذ الضم يقتضي قلبها إلـى واو، والفتح يقتضي قلبها ألفاً،إنها حركة بناء كحركة إلتقاء الساكنين في: لم يخـرج القوم؛ لأن كل حركة لم تحدث عن عامل حركة بناء.[5]

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد دراستي لكتاب الأمالي الشجرية،لابن الشجري،خلصت الدراسة إلـى النتـائج الآتية:

1. أن ابن الشجري بصري المذهب، وليس بغدادياً كما ذكر بعض الباحثين مـنهم شوقي ضيف.

(1) ابن الشجري، الأمالي، ج1، ص156، ص157.
(2) سورة الأنعام،الآية 151
(3) سورة الأنعام،الآية 151
(4) أمالي ابن الشجري ،ج1،ص 47،ص48
(5) المرجع السابق، ج1، ص3،ص4.

2. أن بعض الذين أخذوا عن ابن الشجري في بعض المسائل النحوية لـم يـشيروا إليه صراحة كابن يعيش في كتابه المفصل،ورضى الدين الاسترابادي في شرحه لكافية ابن الحاجب وشافيته،ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب،فمن يقرأ هذا الكتاب يجد أن الأمالي مصدر مهم من مصادره التي اعتمـد عليهـا إلا أن الذي يلفت النظر اهتمامه بذكر زلات ابن الشجري وسقطاته،في حين أنه نقـل عنه مسائل وشواهد كثيرة في النحو .
3. وجه ابن الشجري أكثر من أربعين قراءة سبعية رواها في أماليه في حين استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هنـاك شـعر يـسندها ،أوكلام عربي يؤيدها،أو قياس يدعمها.
4. أخذ ابن الشجري بالقراءات الشاذة بخلاف البصريين.
5. أخذ بالحديث الشريف واستشهد به على الرغم من أن اغلب النحاة لم يعتدوا به.
6. استشهد ابن الشجري بشعراء ما بعد عصر الاحتجاج كالمتنبي – مـن شـعراء الأمصار وهو من القرن الرابع ولا يحتج بشعره- حيث ذكره فـي أكثـر مـن ثمانين موضعاً من الأمالي حتى عد من شراحه.
7. اهتم ابن الشجري بذكر زلات ابن مكي على الرغم من أنه أخذ منه الكثير.
8. لم يقتصر اهتمام ابن الشجري على النحو التقريري فحـسب،بل اهـتم بتوجيـه الإعراب اهتماماً ملحوظاً،وحاول إخضاع الإعراب للمعنى،وإخـضاع المعنـى لإعراب،كما حاول مطابقة المعنى للإعراب.
9. يعد ابن الشجري من أوائل النحاة الذين أفسحوا كتبهم لكل أنواع الحذف،واعتنى عناية خاصة بحذوف القرآن الكريم،وأفرد لها أكثر من ثلاثمائة صفحة .
10. أن المصطلحات الكوفية لم تكن حكراً على الكوفيين فقط بل استعملها بعـض النحاة البصريين،وكذلك المصطلحات البصرية لم تقتصر على البصريين فقط.
11. يرى ابن الشجري أن الاستعارة ليست مختصة بالشعر فقط بل أنها ضـرب من البديع يتسع في النثر كاتساعه في النظم.
12. على الرغم من النزعة البصرية القوية التي تمثلت فـي آراء ابـن الـشجري النحوية إلا أنه وافق الكوفيين في ثلاث عشرة مسألة هي حذف رب وبقاء مـا

يدل عليها،أولى العاملين بالعمل فـي التنازع،نـصب الفعـل المـضارع بـأن محذوفة،أم المنقطعة تأتي بمعنى بل،تثنية الذي والتي،ما المـصدرية،دخول مـا على رب،أجاز مجيء من زائدة،مجيء أو بمعنى واو العطف،الضمير المتصل بلولا،الحال معرفة مؤولة بنكرة،تكرير إما التي للإباحة،استعمال سوى بمعنـى غير ظرفاً.

13.وافق ابن الشجري المذهب البصري في اثنتـين وثلاثـين مـسألة المـسألة الزنبورية،الاسم المرفوع أو المنصوب بعد إن الـشرطية،صيغة المبالغـة فـي علامة ونسابة،جواز تقديم الجملة على المخبر بها عنه،حذف رب وبقاء ما يـدل عليها،عمل ما الحجازية في الخبر،عامل الرفع في الاسم الواقـع بعـد لـولا، استعمال أسماء الإشارة بمعنى الأسماء النواقص الموصولة،نعم وبـئس، أفعـل التعجب اسم وليس فعل،فعل الأمر للمواجهة مجزوم بتقدير الـلام الأمريـة،منع ترخيم المضاف إليه مع سعة الكلام، اشتقاق الاسم، وقوع الماضي حـالاً،دخول لام التوكيد على خبر إن المخففة العاملة،الظرف يوم إذا أضيف إلى جملة فعلية، تخصيص اللهم بالنداء،اتصال الهاء في رب،استعمال الياء والكاف فـي لـولاي ولولاك، أصل الذي، العامل في المجـرور الواقـع بعـد لا،إمـا للتخييـر أو للشرط،ترخيم الثلاثي المتحرك الوسط، أو بمعنى إلا أن، وزن ناس وأناس، لما بمعنى إلا،حذف تاء المضارعة، الاسم لا يضاف إلى نعته ولا منعوته، نـصب المضارع بأن مضمرة،إعمال المشتقات،مجيء اسم لا النافية للجنس مبنياً علـى الفتح، علة بناء الآن.

14. تفرد ابن الشجري عن غيره من النحاة بعشرين مسألة من المسائل النحوية فقد أجاز الجزم بلو، رجح زيادة إذ بعد بينا وبينما،نفى أن تأتي أن بمعنـى إذ، أجـاز مجيء ما بمعنى أي الدالة على المفعول المطلق، رجح مجـيء البـاء بمعنـى لام التعليل،أجاز استعمال اللام بمعنى بعد، حد الاسم بأنه ما دل على مسمى به دلالـة الوضع، أجاز أن تعمل كان في الحال،ضعف مجيء الحال من المضاف إليه،رجح مجيء البدل من ضمير المتكلم أو المخاطب،تعريف التثنية والجمع،إعراب معاً،أجاز مجيء اسم الإشارة بمنزلة الضمير،أجاز مجيء لدن بغير من،ضعف مجيء لـولا

بمعنى لم النافية، يرى أن الأجود أن يقدر العامل في الظرف بالمفرد إذا وقع خبراأو صفة أو حالاً وأجاز تقديره بالجملة إلا أن تقع بين إن واسمها،لام العلة،يرى أن ما نكرة موصوفة، أجاز أن تأتي من بمعنى لام العلة،أجاز بناء ما قبل ياء المتكلم على الكسرة.

المـراجع

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد (1386هـ)، **الكامل في التاريخ**، طبعة دار صادر بيروت .

ابن الأثير،(1356هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب،** عز الدين الجزري، مكتبة القدسي، القاهرة.

ابن الانباري، (1998م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الأنباري، أبو البركات (1957م)، **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، طبع المجمع العلمي العربي، دمشق.

ابن الانباري، أبو البركات(1405هـ)، **نزهة الألباء،** تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3،

ابن الحاجب (1986م)، **الأمالي النحوية،** تحقيق عدنان مصطفى ط1، الدوحة، دار الثقافة.

ابن السراج، (1985م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت.

ابن الشجري، (1413هـ)، **الأمالي الشجرية**، تحقيق ودراسة محمود الطناحي ط1، مطبعة المدني، مصر.

ابن الشجري، (792هـ)، **الأمالي الشجرية**، بخط ابن الكتاني.

ابن الشجري،(1970م)، **الحماسة الشجرية،** تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق .

ابن جني، (1956م)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (د.ت)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، حققه إحسان عباس، دار صادر بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن(1971م)، **المقرب**، تحقيق عبد الستار الجواري وعبد ا الجبوري، ط1، مطبعة العاني بغداد.
ابن عقيل، بهاء الدين العقيلي (1964م)، **شرح ألفية ابن مالك** ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد ط14، مطبعة السعادة مصر.
ابن كثير، (1358هـ)، **البداية والنهاية في التاريخ**، مطبعة السعادة، مصر.
ابن منظور،(د.ت)، **لسان العرب**، المؤسسة العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية المدارس النحوية، شوقي ضيف،مطبعة دار المعارف، مصر 1968.
ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (د.ت)، **شرح المفصل**، المطبعة المنيرية، مصر.
ابن يعيش،(1973م)، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب.
أبو حيان الأندلسي، (1987م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق مصطفى النماس ط1، مطبعة المدني بالقاهرة.
أبي علي الفارسي، (1989)، **المسائل العضديات**، تحقيق شيخ الراشد، منشورات دار الثقافة، سوريا
الاستربادي، رضى الدين محمد بن الحسن، (د.ت)، **شرح الكافية في النحو**، دار الكتب العلمية، بيروت،
الاستربادي، رضى الدين محمد بن الحسن،(د.ت)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون، مطبعة الحجازي بالقاهرة .
الأعشى، ميمون بن قيس(1965م)، **ديوانه**، شرح وتحقيق محمد محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة ط1 .
الأنصاري، ابن هشام (د.ت)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
الأنصاري، ابن هشام(1964م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد ا ، دار الفكر، دمشق

بردي، ابن تغري (1349هـ)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

البغدادي،(د.ت)، **خزانة الأدب واب لسان العرب**، المطبعة الخيرية بولاق.

الجرجاني،(1982م)، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان ،نشر وزارة الثقافة ببغداد.

جنهويتشي، هدى(1993م)، **خلاف الأخفش الأوسط مع سيبويه**، مكتبة دار الثقافة

حباس، سامه(1993م)، **الأمالي في اللغة والأدب**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق.

حسن، عبدالحميد (1952م)، **القواعد النحوية مادتها وطريقتها**، ط3، مطبعة العلوم، مصر.

حلواني، محمد خير(1974)، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين**، دار القلم، حلب.

الحموي، شهاب الدين أبو عبدا ياقوت (1999م)، **معجم الأدباء**، تحقيق عمر فاروق الطباع ط1، مؤسسة المعارف بيروت

الحنبلي، ابن العماد(د.ت)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، المكتب التجاري للطباعة والنشر بيروت .

خاطر، محمود،(1987م)، **مختار الصحاح**، ترتيب، دار البصائر بدمشق.

الرماني،(1984)، **معاني الحروف**، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدة

الزجاجي، (1984م)، **حروف المعاني**، حققه علي توفيق الحمد ط1، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان (1966م)، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون دار القلم، القاهرة

السيوطي، (1377هـ)، **همع الهوامع**، تحقيق محمد بدر الدين النعساني مطبعة السعادة مصر.

السيوطي، (1975م)، **الأشباه والنظائر**، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

السيوطي،(1384هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

الصفدي (1949م)، **الوافي بالوفيات**، دار المعارف، القاهرة.

الضامن، حاتم صالح (1984م)، **ما لم ينشر من الأمالي الشجرية**، تحقيق، مؤسسة الرسالة، بيروت

ضيف، شوقي(1400هـ)، **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تحقيق، دار المعارف، مصر.

طنطاوي، محمد، (د.ت)، **نشأة النحو**، ط5، دار المعارف، مصر.

العكبري، أبو البقاء (1347هـ)، **وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، مصر.

علوش، جميل(1981)، **ابن الأنباري وجهوده في النحو**، الدار العربية للكتاب – ليبيا

الفراء ،(1955م)، **معاني القرآن**، ط1،عالم الكتب، بيروت.

الفضلي، عبد الهادي(1980م)، **اللامات دراسة نحوية شاملة**، ط1، دار القلم بيروت

القفطي، (1955م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل مطبعة دار الكتب المصرية.

لأبي البقاء بن العكبري(2000م .)، **التبيين عن مذاهب النحويين**، تحقيق ودراسة عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان- السعودية

لأبي الحسن علي بن محمد الهروي، (1391هـ)، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيق عبدالمعين الملوحي، مطبعة الترقي ومجمع اللغة العربية، دمشق.

للحافظ الذهبي (1963م)، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق صلاح الدين المنجد، الكويت.

المبرد ، (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت.

المخزومي، مهدي(1958م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر.

المرادي، (1973م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، المكتبة العربية حلب.

مكي بن أبي طالب، أبو محمد (د.ت)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين محمد السواس ط2، دار المأمون للتراث، دمشق .

النويري، (د.ت)، **نهاية الإرب**، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، نشر وزارة الثقافة بمصر.